

سَلَمَةُ الرَّسُولِ

بِرَفْعِ الْوَلَدِ عَنْ الْإِبْرَاهِيمِ

الرَّسُولُ (النَّبِيُّ) كِتَابُ
 (النَّبِيِّ) (النَّبِيِّ) (النَّبِيِّ)

الرَّسُولُ (النَّبِيُّ) كِتَابُ

كِتَابُ
 الرَّسُولِ (النَّبِيِّ) كِتَابُ
 (النَّبِيِّ) (النَّبِيِّ) (النَّبِيِّ)

الرَّسُولُ (النَّبِيُّ) كِتَابُ
 (النَّبِيِّ) (النَّبِيِّ) (النَّبِيِّ)

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

فتح الباري

برفع الوهم عن الألباني

الرد على كتاب
(لقطات مما وهم فيه الألباني من تخریجات وتعليقات)
للدكتور على عبد الباسط مزهد

تقديم
فضيلة الشيخ / أسامة القوصي

كتبه
أبو عمرو محمد بن علي ربحان

القدس للنشر والإعلان
القاهرة

جميع الحقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

٢٠١٤هـ - ٢٠١٠م

رقم الإيداع : ٢٠٧٠/٢٠٠٠

الترقيم الدولي : I.S.B.N.

0 - 05 - 5668 - 977

شركة القدس للإعلان والنشر

الفرع الرئيسى : ١٤ شارع حسن محمد - حدائق المعادى

مركز التسويق : ٩٤ شارع التحرير - الدقى

٣٦١٦٨٣٩/ت

القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

بقلم فضيلة الشيخ : أسامة القوصي

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده . أما بعد : فإنه لا يعرف الفضلَ لأهل الفضل إلا ذُو الفضل ، ولهذا فإن القائمين على جائزة الملك فيصل العلمية قرروا في العام الماضي مَنْحَ (جائزة الملك فيصل العالمية لخدمة السنة النبوية) للإمام العلامة محدث الدنيا في هذه الأيام الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، حفظه الله تعالى^(١) . ومدَّ في عمره ، وحسَّن عمله ، وجعله شوكة في حلق أصحاب الأهواء والبدع .

والعكس بالعكس ، فلا يقدح في أهل الفضل إلا مشرك أو كافر أو مبتدع أو جاهل ، وصدق من قال قديماً: علامة أهل البدع الوقية في أهل الأثر .

وفاتني أن أذكر صنفاً يقدح في أهل الفضل لعلِّه غير ما تقدم ، وهي حب الظهور والدُّكر، فإذا لم يجد هذا الصنف سبيلاً لأن يَلْتَفِتَ إليه أحدٌ قام بالقدح في إمام مشهور بالعلم والسنة لكي يُلْتَفِتَ إليه وَيَشْتَهَرَ بشهرته ، كما فعل ذلك الرجل غير الموفق الذي لم يجد أحدًا يَلْتَفِتَ إليه ، فقام يبول في بئر زمزم . فهذا الصنف يحب الشهرة ولو كانت بدمه أو لعنه أو ضربه فهو يستثير الناس ليفعلوا به ذلك فيشتهر .

وقد لجأ كثير من المغومرين في السنين الأخيرة لمثل هذه الحيلة فأخذوا - بزعمهم - يتبعون أخطاء الألباني ، وليس لمعظمهم همٌّ إلا حب الشهرة ، والله المستعان .

يقال لهؤلاء - بل حتى للمخلصين منهم في نواياهم - ما أحسنتم في صنيعكم هذا، وما وفقتم ، لا في التوقيت ولا في الطريقة .

(١) ومن عجب أقدار الله أنى وقت كتابة هذه الكلمات بعد عصر يوم السبت ٢٢ من جمادى الآخر سنة ١٤٢٠هـ كان الشيخ يلفظ أنفاسه الأخيرة ، فقد توفي في الساعة الخامسة بتوقيت عمان؛ أى الرابعة بعد العصر بتوقيت القاهرة فرحمه الله تعالى برحمته الواسعة .

فالشيخ الألباني - رحمه الله^(١) - إمامٌ من أئمة التوحيد والسنة ، ومنهجه في نصره التوحيد والسنة أوضح من أن يُوضَّح ، فلا ينبغي أن يُجعل لأعداء التوحيد والسنة عليه سبيلٌ ، ولا ينبغي أن يُعكر عليه صفاء ذهنه في حياته لكي يتفرغ لأعداء التوحيد والسنة بقرينة صافية قوية تمكنه من القيام بواجبه^(٢) .

ومعلوم أن الشيخ كسائر أهل العلم وأئمة الدين ليس معصوماً بل يكفيه ما قال القائل :

وَمَنْ ذَا الَّذِي تُرْضَى سَجَايَاهُ كُلُّهَا كَفَى الْمَرْءَ نُبْلًا أَنْ تُعَدَّ مَعَايِهِ

ولا تضره أخطاؤه إن أخطأ ، بل تزيد فضلاً وعلماً ، لأنه مجتهد في ذلك ، شأنه شأن سائر العلماء بين أجر وأجرين بإذن الله ، بل كثيراً ما أورد هذه العبارة في مجالس وديروسي : (إن الفضل في معرفتنا للحديث وعلومه في هذه الأزمان يرجع - بإذن الله ومنه وكرمه - للشيخ الألباني رحمه الله - حتى فيما يخالف فيه الشيخ فالفضل لله ، ثم له ، فما خالفناه إلا بما تعلمناه منه) والله المستعان .

وأما هؤلاء الذين يحاولون الطعن في الشيخ والتشكيك في منهجه وعلمه فيكفيهم قول القائل :

يَا نَاطِحَ الْجَبَلِ الْعَالِي لُتُوهِنَهُ أَشْفِقُ عَلَى الرَّأْسِ لَا تُشْفِقْ عَلَى الْجَبَلِ

ومثلهم كمثل ما قال القائل :

كُنَاطِحُ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يُضِرُّهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ

ومن هؤلاء دكتور^(٣) حصل على الدكتوراة من كلية دار العلوم - جعلها الله كاسمها لا ضيلة - أخرج كثيراً سماه (لقطات مما وهم فيه الألباني من تخريجات وتعليقات)^(٤)

(١) لأنني أكملت المقدمة من هذا الموضوع بعد بلوغى خير وفاته .

(٢) نصحتنا بهذا مشايخنا الأفاضل أصحاب التجارب والحكم والخبرة ومنهم شيخنا أبو عبد الرحمن مقبل ابن هادي الوداعي حفظه الله وهو نفسه ثمرة من ثمرات الشيخ الألباني ومع ذلك لا يقلد الشيخ في كل أحكامه الحديثية والفقهية . وإذا ذكر الشيخ لا يذكره إلا بخير وبشي عليه ثناء ما بعده ثناء بل يُسأل عن رأيه في الشيخ وتحقيقاته فيجب مستكراً : أمثلي يسأل عن الشيخ الألباني ١٩ بل هو يُسأل عني ، أو كلمة نحوه .

(٣) وكثير من حملة هذا اللقب لا يستحقونه . بل أُعجرت أن بعضهم يشتريه بالمال ، فإله المستعان .

(٤) ومن عدم توفيقه أنه لم يجد ناشراً يضع اسمه على كتيبه إلا إختاتون للنشر والتوزيع .

أساء به إلى نفسه أيما إساءة وأظهر لمن اطلع عليه عورته وسوأته فاللهم يا من تحب
الستر سترك يا ستر .

وإني متعمد لإهمال اسمه ، وبه أنصح أخى محمد بن على ربحان صاحب هذا الرد
الطيب على هذا الرجل ، فقد أجاد وأفاد ، ورد الفرى ، وذبَّ عن العلم وأهله ، فجزاه
الله خير الجزاء ، وجعلنى ربي وإياه من المخلصين الناصحين لأمة سيد الأنبياء والمرسلين .

كما أنصح أختانا محمداً - حفظه الله وسدد خطاه - ألا يوسع دائرة الرد على هذا
الرجل ، بل يكتفى بإيصال الرد إلى من وصلهم كتيب هذا الرجل ، حتى لا تنسب فى
شهرة ونشر أباطيله ، فردُّ الباطل يكون بحسب انتشاره واشتهاره تحجيماً له ولأهله .
وأصحاب القصد السيئ والعمل الرديء يُعاملون بضد مقصودهم ومرادهم ، ويكفيها
دليلاً على حال هذا الرجل أنه لما رُوجع فقط فى ثلاث مسائل تتعلق بأول حديث
ذكره فى (لقطاته) وقيل له: إن شاء الله نكمل الكلام على بقية الرسالة قال: (لن أكمل
الكلام ، وإن أردتَ فاكذب رداً على ما كتبت) . ١ . هـ فهو حريص على أن يُثار الكلام
حوله وحول كتابه وأن يُردَّ عليه .

هدانا الله وإياه وردنا وإياه إلى الحق رداً جميلاً . ولعل خَبر وفاة الشيخ
الألبانى يكون سبباً فى مراجعته لنفسه وتراجعته عن السقوط فى هذا المستنقع
الآسن الذى وقع فيه غيره فأهلك نفسه ، والله المستعان وبه وحده التوفيق ومنه
السداد والصواب . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم وهو حسبنا ونعم
الوكيل وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

كتبه أبو حاتم

أسامة بن عبد اللطيف القوصى

فى يومى السبت والأحد ٢٢، ٢٣

من شهر جمادى الآخرة سنة ١٤٢٠هـ

الموافق ٢٠٠٣/١٠/١٩٩٩م .

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢] . ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١] . ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧١: ٧٠] .

أما بعد

فإن الله عز وجل ابتعث محمداً رسولاً ﷺ إلى الناس كافة ، وأنزل عليه الكتاب تبياناً لكل شيء ، وجعله موضع الإبانة عنه فقال تعالى ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] . وقال تعالى ﴿وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [النحل: ٦٤] . فقام بذلك صلوات الله وسلامه عليه خير قيام ، فما قبضه الله تعالى إليه حتى جعل أمته على المَحَجَّةِ البيضاء ، ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك ، ولم يزل الحديث النبوي صافياً نقياً لا يعتربه الكذب ، ولا يتناوله التحريف والتلفيق حتى وقع ما وقع من الفتن والبدع والجهل ، فألصقت بالسنة أحاديث ليست منها ، ولكن ولله الحمد والمنة - قد تكفل الله عز وجل بحفظ دينه وشريعته بقوله تعالى ﴿وَإِنَّا نَحْنُ نُزِّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] . فقيض الله الصحابة والتابعين ومن بعدهم من السلف الصالح بحفظ السنة ، تارة بالتثبت في الرواية ، وتارة بالسؤال عن الإسناد ، وتارة بذكر أحوال الرواة وبيان من يُؤخذ عنه الدين ومن لا يُؤخذ عنه ، وتارة بوضع ضوابط عامة يعرف بها الحديث الموضوع وغيره .

روى ابن أبي حاتم في (مقدمة الجرح والتعديل) [٣/١] عن أبيه قال : أخبرني عبدة ابن سليمان قال : قيل لابن المبارك : هذه الأحاديث المصنوعة ؟ . قال : يعيش لها الجهاذة . وروى مسلم في (مقدمة صحيحه) [٨٤/١ نووى] عن ابن سيرين قال : لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم ، فينظر إلى

أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم . وروى مسلم أيضاً من طريق أيوب وهشام - هو ابن حسان عن محمد بن سيرين قال : (إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم) . وروى [٨٧/١] عن عبد الله بن المبارك قوله : (الإسناد من الدين ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء) . وروى [٨٨/١] عن ابن المبارك قوله : بيننا وبين القوم القوائم - يعنى الإسناد . وقال على بن شقيق : سمعت عبد الله بن المبارك يقول على رؤوس الناس : دعوا حديث عمرو بن ثابت فإنه كان يسب السلف . وقال مسلم أيضاً فى (مقدمة صحيحه) [١١٠/١] : حدثنى عبيد الله بن معاذ العنبرى حدثنا أبى قال : كتبت إلى شعبة أسأله عن أبى شبة قاضى واسط فكتب إلى : لا تكتب عنه شيئاً ، ومزق كتابى .

ومن هؤلاء الذين قبضهم الله لحفظ سنة نبيه ﷺ فى هذا العصر المحدث العلامة الشيخ ناصر الدين الألبانى حفظه الله ، فإننى لا أعلم أحداً خدم السنة فى هذا العصر مثل ما خدمها هذا الشيخ الجليل ، فقد ألف الكتب النافعة فى تمييز صحيح السنة من سقيمها ، وحقق مؤلفات لغيره ، فأقبل الناس على اقتنائها وقراءتها ، فانتفعوا بها ، فجزاه الله عن الإسلام وأهله خير الجزاء ، وجعل ذلك فى ميزان حسناته ، وإننى أحد هؤلاء الذين انتفعوا بكتبه وعلى أحكامه فى التصحيح والتضعيف أعلو ، وهو مع ذلك كله بشر يصيب ويخطئ ، يؤخذ من قوله ويترك . وبما أن الشيخ حفظه الله وأتمعه بالعافية فى الدين والبدن أكثر من الكلام على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً كان من الطبيعى أن يقع منه الخطأ ، قال عبد الله بن المبارك : من ذا سلم من الوهم ؟ ، وقال ابن معين : لست أعجب ممن يحدث فيخطئ ، إنما أعجب ممن يحدث فيصيب (لسان الميزان ١٧/١) . وقال الحافظ ابن رجب فى مقدمة كتاب (القواعد) : «ويأبى الله العصمة لكتاب غير كتابه ، والمنصف من اغتفر قليل خطأ المرء من كثير صوابه» ١ . هـ . [مقدمة الإعلام فى إيضاح ما خفى على الإمام . مع شىء من التصرف والزيادة] . ثم أما بعد :

فقد تعرفت ببعض الدكاترة ، وهو الدكتور (على عبد الباسط مزيد) عن طريق جلسة طبية فى بعض المساجد يجلسها إخوان لنا فى الله يتدارسون العلم ، كلهم من أهل التوحيد ، ومن محبى الشيخ ناصر الدين الألبانى ، وكان الدكتور المشار إليه قد تعرف بهم وجلس منهم مجلس العالم ، وفى إحدى الجلسات فوجئ الجميع بتضعيف الدكتور المذكور لأحاديث المسح على الجورب ، وذلك أثناء قراءته لهم كتاب

(مشكاة المصابيح) تحقيق الشيخ الألباني فعارضه الجالسون بتصحيح الشيخ الألباني للحديث ، فأصر على تضعيفه وتخطئة الشيخ الألباني في تصحيحه ، ولما لم يكن لدى إخواني مقدرة على دراسة الأسانيد وتمييز الصحيح من السقيم ، عرضوا على لقاء مع الدكتور على عبد الباسط مزيد ، فأجبتهم ، والتقيت به في الجلسة المذكورة ، وتحدثنا في مسألة المسح على الجورب ، فذكر تضعيف الحديث ، وذكرت تصحيح الشيخ الألباني له ، وكان ذلك بدون مراجع وذكر أدلة ، فطلب الحاضرون لقاء آخر ، على أن يأتي كل منا بأدلته ، بما في ذلك دراسة الأسانيد بعيداً عن حكم الألباني ، وبالفعل التقينا اللقاء الثاني ، بينت فيه للدكتور صحة الحديث المرفوع المتنازع عليه من واقع دراسة الإسناد ، واعترف بأن الإسناد صحيح ، والجلسة مسجلة بشرط كاسيت ، إلا أنه على الرغم من ذلك لم يقتنع بما ذكرته له ولم يرجع عن قوله ، وانصرف كل منا إلى حال سبيله ، وقلت في نفسي : إن اختلاف الأنظار في تصحيح حديث أو تضعيفه من المسائل التي يحتملها الخلاف ، والخلاف لا يفسد الود بين الناس ، وقدوتنا في ذلك سلفنا الصالح ، فكم من مسألة اختلف فيها السلف ، والخلاف بينهم لم يفسد للود قضية ، وسيرتهم العطرة مليئة بمثل هذه المواقف ، وكم من مسألة خالف فيها الإمام أحمد الإمام الشافعي رحمهما الله ، وهذا لم يفسد ما بين الإمامين ، بل قال الإمام أحمد لابنه : يا بني ، ما صليت صلاة منذ أربعين سنة إلا وأنا أدعو للشافعي .

إلا أنني فوجئت بعد ذلك برسالة للدكتور على عبد الباسط تحت عنوان (لقطات مما وهم فيه الألباني من تحريجات وتعليقات) وكنت أظن للوهلة الأولى أن المؤلف قصد بهذه الرسالة ذكر بعض الأوهام التي أخطأ فيها الشيخ - كما هو واضح من العنوان- مع بيان وجه الصواب فيها بطريقة علمية ، كما فعل غيره من المصنفين ، منهم الشيخ فهد بن عبد الله السنيدي في رسالته (الإعلام في إيضاح ما خفي على الإمام) إلا أنني لما قرأت رسالة الدكتور على عبد الباسط وجدتها خلت من التحقيق العلمي ، وجانبها الصواب في غالبها ، إلا مواضع لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة ، هذا من الجانب العلمي ، وسيأتي الرد عليها إن شاء الله في هذه الرسالة . أما فيما يتعلق بالجانب الأدبي فحدث ولا حرج عن أسلوبه في مخاطبة العلماء ، وإليك الدليل على ذلك من ألفاظه التي طعن بها على الشيخ الألباني - حفظه الله - بأرقام الصفحات :

ص ٣ : تجاوزاته ، مرق كذب السنن .

ص ١٢ : تناقضه .

- ص ١٤ : طرح بأقوال الأئمة عرض الحائط وسلك نهجاً مخالفاً .
- ص ١٥ : يضعف الصحيح من حديث الرسول ﷺ اعتماداً على جهده في التخريج .
- ص ٢٠ : اتهم الهيثمي بالتساهل ، يوهمنا بصحة رأيه ، تدليس الألباني .
- ص ٢٢ : سوء موقفه من الإمام مسلم .
- ص ٢٣ : لم يحفظ مائة حديث بأسانيدھا .
- ص ٢٤ : افتقار حكمه للحجة ، تسرع في إصدار الحكم دون روية .
- ص ٢٥ : راح يشنع ، علم اطلاع الألباني .
- ص ٤٦ : يصّر على تعديل الأسماء وتغييرها ، يوهم القارئ بأنه خبير .
- ص ٥٤ : يستنكر الأحكام الفقهية التي استنبطها الأئمة والفقهاء .
- ص ٦٥ : لا يمتلك مقومات الاجتهاد .
- ص ٦٦ : خطورة اتباع منهج هذا الشيخ في الحكم على الحديث الشريف .
- ص ٧٣ : أقحم نفسه فيما لا طاقة له به .
- ص ٧٨ : أطلق لنفسه العنان ، الألباني لم يلتزم بهذه القواعد كما وضعها أصحابها .
- ص ٨٢ : اتهم العلماء بالجهل .
- ص ٨٧ : يشكك في الأحكام الموجودة في مصنفات الأئمة .
- ص ٨٨ : أهيب بالباحثين الجادين المتخصصين أن يبينوا خطورة منهج الألباني وفكره .
- ص ٨٩ : أهيب بتلاميذ الشيخ الألباني بأن يتجنبوا المبالغة العمياء في الثناء على أعماله ، وأن ينأوا عن التعصب لمذهبه واتجاهه ، وأنصح بعدم التسليم المطلق لأحكامه .
- إلى غير ذلك من الألفاظ التي يجدها القارئ في رسالة الدكتور على عبد الباسط ، ومع ذلك قمت بواجب النصح تجاهه ، فذهبت إليه وطلبت منه لقاء للتحديث معه فيما كتبه في رسالته عن الشيخ الألباني ، فوعد بذلك ، وبعد أيام تم اللقاء في منزل بعض إخواننا وبحضور بعض الأفاضل ممن لهم صلة بالعلم ، وهو أخونا في الله الدكتور/ طه عبد المقصود ، وكان حكماً بيني وبين الدكتور على ، ودارت الجلسة وحدث فيها ما يحدث في غالب المناقشات إلا أن النقاش لم يستوعب ما ورد في الرسالة المشار إليها ، ولم يخرج عن ثلاث نقاط تتعلق بالحديث الأول في اعتراضات الدكتور على عبد الباسط في رده على الألباني .

الأولى : دراسة إسناد الحديث «إن الله أوحى إليّ أن تواضعوا . . . » الحديث عند مسلم ، فقد ذكر الألبانى أنه من طريق مَطَرُ الرَّاقِ عن قتادة ، وأَعْلَهُ بضعف مطر وعَنْتَةُ قتادة ، بينما ذكر الدكتور على في رسالته أن قتادة صرح بالسماع وذلك فى رواية شعبة عنه ، فلما بينت له أن قتادة عَنَّن ولم يصرح بالسماع فى هذا اللفظ تردد أول الأمر ثم سلم بعد ذلك ، ويشهد على ذلك الحاضرون .

الثانية : العننة فى الصحيحين ، ادعى الدكتور أنها محمولة على السماع تقعيذاً ، وليس تحسناً للظن بأصحاب الصحيح ، فلما واجهته بكلام الحافظ ابن حجر فى (النكت) حول مسألة العننة فى الصحيحين ، أوَّلَ كلام الحافظ على غير مراده ، فردده الأخ الفاضل الدكتور/ طه وذلك بحكم تخصصه فى اللغة ، وصوبنى فيما ذهبت إليه .

الثالثة : ضَعَفَ (مطر الوراق) الراوى عن قتادة ، تشبث الدكتور بقول الحافظ الذهبي فيه : ولا ينزل حديثه عن رتبة الحسن ، وطرح باقى أقوال الأئمة فى (مطر) ، بل وادعى أن الجمهور على أنه حسن الحديث ، فلما واجهته بما فى ترجمة (مطر) من (التهذيب) أصر على رأيه ولم أصل معه إلى شىء ، وبعد جدال قام وأراد الانصراف ، فقلت له : يا دكتور على ، إن شاء الله نكمل الكلام على بقية الرسالة ، فقال : لا لن أكمل الكلام ، وإن أردت الحديث فاكتب رداً على ما كتبت .

فلهذا كتبت فى الرد عليه ، وبيان أخطائه التى نسبها للشيخ الألبانى ، وهو منها برىء ، وإن كنت أرى أنى لست أهلاً للدفاع عن الشيخ الألبانى حفظه الله ، ولست تلميذاً له ، بل ولست من تلاميذ تلاميذه ، فأنا أصغر من ذلك ، ولكن دفعنى لذلك حبي الشديد لصحيح السنة ، وحبي الشديد للشيخ الألبانى حفظه الله ، والمرء مع من أحب .

هذا ، ولا يفوتنى أن أقدم بخالص الشكر لكل من ساعد فى إخراج هذا العمل بصورته التى هو عليها ، أسأل الله تعالى أن يجعل ذلك فى ميزان حسناتهم ، وأن يغفر لنا ولهم ولجميع المسلمين ، آمين .

والله تعالى من وراء القصد ، وهو حسبنا ونعم الوكيل

وهو نعم المولى ونعم النصير

كتبه

أبو عمرو

محمد بن على بن ربحان

دار السلام - القاهرة

فتح الباری برفع الوهم عن الألبانی

قال في (صفحة ٣) من المقدمة : «وتجاوز - أي الألباني - ذلك كله إلى الكلام في أحاديث الصحيحين اللذين تلقتهما الأمة بالقبول ، وأجمع السلف والخلف على أنهما أصح كتابين بعد كتاب الله تعالى ، وأطبق أهل العلم من الأئمة وحفاظ الحديث وطرقه والخبراء بعلمه على صحة ما جاء في هذين الكتابين من أحاديث شريفة» ١ . هـ .

قلت : هكذا أطلق ولم يستثن ، مع أن الاستثناء مشهور معروف عند أهل الاختصاص ، من أنه يستثنى من ذلك أحاديث انتقدها النقاد كالدارقطني وغيره على الصحيحين .

قال ابن الصلاح في (علوم الحديث ص ٢٥) : (وهذه نكبة نفيسة نافعة . ومن فوائدها القول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته لثقة الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق ، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره ، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن والله أعلم) ١ . هـ .

وقال الحافظ ابن حجر في (شرح النخبة ص ٣٢) : (ومن ثم - أي من هذه الحثيثة وهي أرجحية شرط البخاري على غيره - قدم صحيح البخاري على غيره من الكتب المصنفة في الحديث ، ثم صحيح مسلم لمشاركته البخاري في اتفاق العلماء على تلقي كتابه بالقبول أيضاً ، سوى ما علل) ١ . هـ .

وقال أيضاً في (مقدمة الفتح ص ٣٦٤) في الفصل الثامن الذي عقده في سياق الأحاديث التي انتقدها الحافظ الدارقطني وغيره على البخاري : وقبل الخوض فيه ينبغي لكل منصف أن يعلم أن هذه الأحاديث وإن كان أكثرها لا يقدح في أصل موضوع الكتاب فإن جميعها وارد من جهة أخرى وهي ما ادعاه الإمام أبو عمرو بن الصلاح وغيره من الإجماع على تلقي هذا الكتاب بالقبول والتسليم لصحة جميع ما فيه ، فإن هذه المواضع متنازع في صحتها فلم يحصل لها من التلقي ما حصل لمعظم الكتاب ، وقد تعرض لذلك ابن الصلاح في قوله : (إلا مواضع يسيرة انتقدها عليه الدارقطني وغيره) .

قال في (مقدمة شرح مسلم) له : (ما أخذ عليهما - يعني على البخاري ومسلم -
وقدح فيه معتمد من الحفاظ فهو مستثنى مما ذكرنا ، لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول)
انتهى ، وهو احتراز حسن ... الخ .

قلت : فهذا ظاهر في أن إجماع الأمة على تلقي الكتابين إنما هو في غير ما انتقده
النقاد ... وقد قال الحافظ في (النكت ص ١١٧) تعقيماً على قول شيخه العراقي في
(التقييد والإيضاح ص ٤١ ، ٤٢) : إن ما استثناه - ابن الصلاح - من المواضع قد
أجاب العلماء عنها ... الخ . قال ابن حجر تعقيماً على هذا الكلام : (وأما كونها يمكن
الجواب عنها - أى الأحاديث المتقدمة على الصحيحين - فلا يمنع ذلك استثناءها لأن
من تعقبها من جملة من ينسب إليه الإجماع على التلقي ، فالمواضع المذكورة متخلفة
عنده عن التلقي فيتعين استثناءها) ١ . هـ .

قلت : هناك أحاديث في الصحيحين متقدمة عليهما ، قد صح النقد فيها ، والإجابة
عليها فيها تعسف وتكلف ، منها حديث فرس النبي ﷺ الذي أخرجه البخاري من
حديث أبي بن عباس بن سهل عن أبيه عن جده ، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى .
قال في (ص ٤) : « إذا تعارضت أحكام الشيخ الألباني مع أحكام الأئمة السابقين
فمن الأولى بالاتباع ، وعمن نأخذ هذه الأحكام ؟ » .

قلت : لم يبين لنا الدكتور من أولى بالاتباع ومن يؤخذ بقوله ، وإن كان كلامه في
نوايا الكتاب يذهب فيه إلى أن الذي يؤخذ بقوله ويتبع في الأحكام هم الأئمة السابقون ،
بغض النظر عن موافقتهم للقواعد أو مخالفتهم لها ، اطلعوا على جميع روايات الحديث
أولم يطلعوا ، لأنهم عنده عرفوا جميع ذلك ، بخلاف من جاء بعدهم فإنهم لم يعرفوا
ذلك ، وعليه نقول : إن الأحكام إذا تعارضت في الحكم على الحديث أخذ بقول من
وافق القواعد الحديثية المصطلح عليها عند الجميع والتي اتفق الأئمة عليها ، فمن وافق
تصحيحه أو تضعيفه تلك القواعد قبل ، ويرد قول من خالفها كائناً من كان . ومثال
ذلك ما أخرجه البخاري في - كتاب الجهاد - (باب تسمية الفرس) من حديث معن
ابن عيسى : حدثني أبي بن عباس بن سهل عن أبيه عن جده قال : كان للنبي ﷺ فرس
يقال له اللخيف قال أبو عبد الله وقال بعضهم : اللخيف .

قال الحافظ في ترجمة أبي بن عباس (ص ٣٨٩ من مقدمة الفتح) : ضعفه أحمد
وابن معين ، وقال النسائي : ليس بالقوى .

قال الحافظ : له عند البخارى حديث واحد فى ذكر خيل النبى ﷺ كما قدمناه فى الفصل الذى قبله فى الحديث السابع والثلاثين ، وقد تابعه عليه أخوه عبد المهيم بن عباس ، وروى له الترمذى وابن ماجه .

وقال الحافظ فى (التقرىب) فى ترجمة أبى : ضعيف . وأخوه عبد المهيم لا يصلح للمتابعات ، فقد نقل الذهبي فى (ميزان الاعتدال) عن البخارى أنه قال : منكر الحديث . وقال النسائى : ليس بثقة . وقال الدارقطنى : ليس بالقوى .

قلت : فعلى هذا يكون الحديث ضعيفاً ، وقد انتقده الدارقطنى فى (التبع) على البخارى . فأيهما يقبل : صحيح البخارى المتقدم له ، حيث أورده فى الصحيح ، أم تضعيف الدارقطنى المتأخر ؟ .

قال فى (صفحة ٦) : « وإذا كان الشيخ الألبانى لم يقتنع بما صرح به الأئمة من أن لفظة (عن) فى الصحيحين محمولة على التحدث والسماع » .

قلت : سيأتى الكلام على العننة فى الصحيحين ، لكنى أذكر بهذه المناسبة أنى تحدثت مع المصنف فى لقاء واحد أطلعته فيه على إسناد الحديث فى مسلم ، وأن قتادة لم يصرح بالسماع فى هذه الزيادة ، ففرض أول الأمر محتجاً بأن نسختى لصحيح مسلم ليست مرقمة!! وأنه يريد نسخة مرقمة ، فأحضرنا له نسخة مرقمة فنظر فيها فرأى الإسناد نفسه!! ولكنه مع ذلك رفض أيضاً الرجوع إلى الحق بحجة أنه سيرجع إلى نسخته هو!! وتحت إلحاح بعض الحاضرين بأنه لا يفيد اختلاف النسخ فى العننة أو التصريح بالسماع إذ الإسناد هو هو فى كل النسخ ، تحت هذا الإلحاح نزل الدكتور إلى القول بأن علة التدليس التى أنكرها على الألبانى ثابتة فى الإسناد . وبالرغم من هذا فقد زعم أنه بحث كل عننة فى الصحيحين فوجدها مصرح فيها بالسماع من طرق أخرى ، فلما طالبناه بالدليل على المدعى ، ولما لم يذكر الطريق المصرح فيها بسماع قتادة الحديث^(١) من مطرف أداء للأمانة العلمية : أحالنا الأستاذ إلى رسالة الدكتوراه له لكنها لم تطبع للآن ، ولا زالت فى حوزة إدارة كلية دار العلوم ، ووعد بأن يأتى بالطريق التى صرح فيها قتادة بالسماع فى هذه الزيادة التى أعلمها الألبانى بالعننة ، ونحن إلى الآن فى انتظار أن يأتينا الأستاذ الفاضل بهذا الإسناد .

(١) هو أول حديث ذكره الدكتور المعترض فى كتابه وهو الحديث الآتى .

قال (ص ٦) : « فإن قتادة نفسه صرح بسماعه هذا الحديث - أى حديث « إن الله أوحى إليّ أن تواضعوا ... الحديث » - عن مُطَرِّف بن عبد الله بن الشَّخِير ، وذلك فى رواية أخرى فى نفس الباب وفى نفس الموضوع عند مسلم ، وفيه تصريحه بسماعه من مُطَرِّف جاء من رواية شعبة عنه » ١ . هـ .

قلت : التصريح بسماع قتادة لم يأت فى هذه الزيادة ، وإنما جاء فى الحديث الذى هو أصل الباب عند مسلم ، وأما هذه الزيادة التى أوردها الألبانى فى (السلسلة الصحيحة) فإن علة التدليس ثابتة فيها ، كما أنها ليست من رواية شعبة عن قتادة كما زعم الأستاذ المتخصص . وإليك الدليل :

قال مسلم فى كتاب (الجنة وصفة نعيمها من صحيحه ، باب الصفات التى يُعرف بها فى الدنيا أهل الجنة وأهل النار) : حدثنى أبو غسان المِسْمَعَى ومحمد بن المشى ومحمد ابن بشار بن عثمان ... وساق الإسناد إلى هشام ، عن قتادة عن مطرف بن عبد الله ، عن عياض بن حمار المِجاشعى أن رسول الله ﷺ قال ذات يوم فى خطبته : « ألا إن ربي أمرنى أن أعلمكم ... الحديث » . وليس فيه الزيادة المذكورة عند الألبانى فى (الصحيحة) . ثم قال مسلم بعد نهاية الحديث : وحدثناه محمد بن المثنى ثنا محمد بن أبى عدى ، عن سعيد عن قتادة بهذا الإسناد ، ولم يذكر فى حديثه « كل مال نَحَلَّته عبداً حلالاً » . ثم قال مسلم : حدثنى عبد الرحمن بن بشر ، ثنا يحيى بن سعيد ، عن هشام صاحب الدُسْتَوَائى ، حدثنا قتادة ، عن مطرف ، عن عياض بن حمار أن رسول الله ﷺ خطب ذات يوم ، وساق الحديث . وقال فى آخره : قال يحيى ، قال شعبة ، عن قتادة ، قال : سمعت مُطَرِّفاً فى هذا الحديث . ثم قال مسلم - وساق بإسناده عن مطر - : حدثنى قتادة عن مطرف بن عبد الله بن الشَّخِير عن عياض بن حمار (أخى بنى مجاشع) قال : قام فىنا رسول الله ﷺ ذات يوم خطيباً فقال : « إن الله أمرنى ... » . وساق الحديث بمثل حديث هشام عن قتادة ، وزاد فيه : « وإن الله أوحى إليّ أن تواضعوا » . الحديث .

قلت : فالحديث إذا بهذه الزيادة من رواية مَطَر عن قتادة ، وليس من رواية شعبة عن قتادة كما ادعى المعارض ، وأيضاً ليس فيه تصريح قتادة بالسماع .

قال فى (ص ٧) : « وقد قال شعبة : كَفَيْتُكُمْ تَدْلِيسَ ثَلَاثَةِ : الأعمش ، وأبى إسحاق وفتادة . الخ » ١ . هـ .

قلت : ألا يُعتبر هذا من التدليس والإيهام للقراء بأن الحديث بهذه الزيادة « إن الله أوحى إليَّ أن تواضعوا ... الخ » من رواية شعبة عن قتادة؟! وإلا لماذا أورد الأستاذ المتخصص أقوال العلماء في رواية شعبة عن قتادة؟! . وإذا كان كذلك فلماذا لم يجرؤ على تكذيب الألباني ، حيث إن الألباني ذكر أن الحديث إنما هو من رواية مَطَرُ الْوَرَّاقِ عن قتادة؟! فكان اللائق به كمتخصص في رجال الشيخين أن يثبت أن الحديث من رواية شعبة عن قتادة ، وذلك بذكر الإسناد عند مسلم ، بدلاً من دفاعه غير العلمي عن (مطر الوراق) . ولذا فإنني أقول له : ارجع إلى صحيح مسلم ، وانظر إلى الإسناد بتأمل قبل التسرع في الكتابة وتجريح العلماء بغير بينة ، فإن لحوم العلماء مسمومة .

قال في (ص ٨) : « وبالنسبة لمطر الوراق فإن الجمهور على أنه من أهل الصدق والعدالة وأنه حسن الحديث في غير عطاء بن أبي رباح ، ومن تكلم فيه فسبب روايته عن عطاء خاصة » . ١ . هـ .

قلت : الناظر في ترجمة (مطر) يجد أنه ضعيف الحديث عن عطاء ، وضعيف الحديث والحفظ في غير عطاء ، والجمهور على ذلك ، وهاك أقوال العلماء فيه:

١- أورد الحافظ في ترجمة مَطَرُ من (التهذيب ١٠/١٦٧) : (قال أبو طالب عن أحمد : كان يحيى بن سعيد يضعف حديثه عن عطاء . وقال عبد الله بن أحمد : سألت أبي عن مطر الوراق فقال : كان يحيى يُشبه حديث مطر الوراق بابن أبي ليلى^(١) في سوء الحفظ قال فسألت أبي فقال : ما أقربه من ابن أبي ليلى في عطاء خاصة . وقال : مطر في عطاء ضعيف . قال عبد الله : قلت ليحيى بن معين : مطر؟ ، فقال : ضعيف في حديث عطاء ، وقال إسحاق بن منصور عن يحيى : صالح . وقال أبو زرعة : صالح وروايته عن أنس مرسل لم يسمع منه . وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه فقال : هو صالح الحديث أحبُّ إليَّ من سليمان بن موسى ، وكان أكبر أصحاب قتادة . وقال النسائي : ليس بالقوي . وقال ابن سعد : كان فيه ضعف في الحديث . وقال العجلي : بصرى صدوق . وقال مرة : لا بأس به . وقال الآجري عن أبي داود : ليس هو عندي بحجة ولا يُقْطَعُ به في حديث إذا اختلف . وقال الساجي : صدوق يهيم ، ولما ذكره ابن حبان قال : ربما أخطأ) ١ . هـ .

(١) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الكوفي ، أبو عبد الرحمن القاضي ، قال عنه الحافظ في (التقريب ج ١ ص ١٨٤) : «(صدوق سيئ الحفظ جداً)» أ . هـ .

٢- ونقل الذهبي في ترجمة مطر في (الكاشف ١٤٩/٣) قول أحمد السابق وقول ابن معين . بينما قال في ترجمته من (سير أعلام النبلاء ٤٥٢/٥ ، ٤٥٣) : وغيره أتقن للرواية منه - أى مطر - ولا ينحط حديثه عن رتبة الحسن ، وقد احتج به مسلم . ثم نقل الذهبي قول يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وقول ابن سعد ، وتضعيف أبي حاتم الرزاي له ، وتشبيه يحيى القطان له في سوء الحفظ بآبى ليلى ، وزاد على ذلك بنقله قول عثمان بن دحية اللغوى : (لا يساوى - أى مطر - دسجة بقل) ١. هـ . (أى حزمة بقل) .

٣- أورد ابن سعد في ترجمة مطر في (الطبقات ٢٨٨/٧ ، ٢٨٩) وقال : (كان من أهل خراسان ، وكان فيه ضعف في الحديث . قال حجاج : سمعت شعبة قال : وقال مطر الوراق : هؤلاء يحسنون يحدثون : حدثنا أبو التياح عن أبي القدك، وقد أخطأ ، إنما أراد أبا الوداك) ١. هـ .

قال محقق (الطبقات) : أبو الوداك : هو جبر بن نوف البكالى .

٤- أورد ابن عدى ترجمة مطر في (الكامل ١٣٤/٨ ، ١٣٥) وذكر نحوه مما ذكر الحافظ في (التهذيب) وزاد : (قال قتادة : أرواهم عنى حديثاً مطر ، وأرواهم للحديث على وجهه سعيد بن أبى عروبة . قال مطر : قدمت الشام فسمعت بها أحاديث ، ثم قدمت البصرة فحدثت بها قتادة ، فجعل يحدث بها عنى وأنا جالس معه يقول : حدثنى صاحب لنا ، فقلت : استضعفنى .

ثم قال ابن عدى : (ولمطر عن قتادة وعطاء وسائر شيوخه أحاديث صالحة ، وكان يكتب المصاحف بالبصرة ، ولذا سُمى الوراق ، وهو مع ضعفه يجمع حديثه ويكتب) ١. هـ .

قلت : فأنت ترى أخى القارئ أن الجمهور على تضعيفه وتليينه ، بخلاف ما ادعى الدكتور ، حتى النهبى الذى بتر الدكتور كلامه في (سير أعلام النبلاء) قبل أن يقول : (ولا ينحط حديثه عن رتبة الحسن) . قال - أى الذهبي - : (وغيره أتقن للرواية منه) . وباقي العلماء على تضعيفه كما سبق ؛ فمثله يستشهد به ولا يحتاج بتفرده ، كما قال أبو داود : (ليس هو عندى بحجة ولا يقطع به فى حديث إذا اختلف) . فلا عجب ولا غرابة أن يجمع الحافظ ابن حجر هذه الأقوال جميعها ويقول على (مطر) فى (التقريب) : صدوق كثير الخطأ ، وحديثه عن عطاء ضعيف .

وقال في (ص ٨) : « قال ابن القيم : لا عيب على مسلم في إخراج حديثه - أى مطر - لأنه ينتقى من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه ، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه » ١ . هـ .

قلت : بتر المؤلف في هذا الموضوع أيضاً كلام ابن القيم في (الهدى ٣٦/٤/١) فإنه قال بعد الذى نقله المؤلف ما يوضح مقصوده فقال : (فغلط في هذا المقام من استدرك عليه - أى مسلم - إخراج جميع أحاديث الثقة ، ومن ضعف جميع حديث سيئ الحفظ ، فالأولى : طريقة الحاكم وأمثاله . والثانية : طريقة أبى محمد ابن حزم وأشكاله . وطريقة مسلم هى طريقة أئمة هذا الشأن والله المستعان) ١ . هـ .

فأنت ترى أن بقية كلام ابن القيم يوضح كلامه الذى نقله المؤلف وبتره عنه ، فكلامه الأخير بمثابة الشرح لكلامه الأول ، من أنه يُغلط مَنْ ضَعَّفَ جميع أحاديث سيئ الحفظ ، وهذا صحيح ، فقد يكون الرجل سيئ الحفظ ، ومع ذلك يكون حديثه صحيحاً أو حسناً لوجود المتابعات والشواهد ، ووجودها دليل على أنه حفظ الحديث ، وهذا ما فعله الألبانى حفظه الله وأمتعته بالعافية ونفع بعلمه المسلمين ، فهو وإن أعل الحديث بضعف (مطر) وعننة (قتادة) إلا أنه صحح الحديث ، لوجود الشواهد ، ولذلك أوردته فى السلسلة المباركة الصحيحة . ويستفاد أيضاً من كلام ابن القيم أن (مطراً الوراق) عند ابن القيم سيئ الحفظ ، ومع ذلك أخرج له مسلم ، لأنه انتقى ما يعلم أن (مطراً) حفظه ، وهذا صحيح ، ولذلك لم يورد مسلم حديث مطر فى أصل الباب ، وإنما أوردته فى المتابعات ، وأورد رواية شعبة عن قتادة فى أصل الباب .

قال فى (ص ٩) : « ومن جهة أخرى فإن شعبة روى عنه - أى مطر - وأثنى عليه ، ولا يروى شعبة إلا عن ثقة ... الخ » .

قلت : نعم روى شعبة عن مطر كما ذكر الحافظ فى ترجمة (مطر) والذهبى فى ترجمته من (السير) . ولكن لم ينقل واحد منهما أو غيرهما ممن ذكرت من الذين ترجموا لمطر أن شعبة أثنى عليه ، فليذكر لنا الأستاذ الدكتور المصدر الذى أثنى فيه شعبة على مطر . وعلى فرض ثبوت ذلك عن شعبة فلا يفيد ذلك توثيق (مطر) لما عرفته من حاله السابق .

وأما قول الأستاذ المتخصص : ولا يروى شعبة إلا عن ثقة . فنقول له : هذا فى الغالب وليس مُطَرِّداً ، فكم من شيخ ضعيف روى عنه شعبة . وقد ذكر الحافظ فى

شيوخ شعبة : على بن زيد بن جدعان ، وفرقد السبخي ، وليث بن أبي سليم ، وجابر ابن يزيد الجعفي ، وغيرهم ممن كان على شاكلتهم في الضعف وسوء الحفظ .

واليك أقوال ابن حجر في الثلاثة الأول من (التقريب) :

فقد قال في (على بن زيد) : ضعيف (٣٧/٢) .

وقال في (فرقد السبخي) : صدوق عابد لكنه كين الحديث كثير الخطأ (١٠٨/٢) .

وقال في (ليث بن أبي سليم) : صدوق ، اختلط أخيراً ، ولم يتميز حديثه فترك (١٣٨/٢) .

وأما جابر الجعفي فقد أورده البخاري في : (الضعفاء الصغير ص ٢٥) ، والنسائي في : (الضعفاء والمتروكين ص ٢٨) وقال : (متروك) فما رأى الأستاذ في هؤلاء ؟ وما رأيه فيما نقله الذهبي عن شعبة في ترجمته من (السير) أنه قال : لو حدثكم عن ثقة ما حدثكم عن ثلاثة .

قال في (ص ١٠) : « وكلام الشيخ الألباني مردود لأسباب ، منها ما يلي : أن عبد الملك بن أبي سليمان وثقه جمهور الأئمة وعدّوه مأموناً وثبتاً متقناً ، ومن أحفظ أهل الكوفة ، ولم ينكروا عليه إلا حديثاً واحداً وهو حديث الشفعة ... الخ » .

قلت : ظن المسكين أن معنى قول الشيخ الألباني أن (عبد الملك) فيه كلام من قبل حفظه تحريج له وإنزاله من درجة التوثيق ، لأنه أورد كلامه هذا تعقيباً على كلام الشيخ الألباني المذكور في (عبد الملك) وهذا فهم غير صحيح ، لأمرين اثنين ، هما : الأول : أن الشيخ الألباني حكم على رواية (عبد الملك) بأنها شاذة ، والشذوذ هو : مخالفة الراوي المقبول لمن هو أرجح منه حفظاً أو عدداً ، مخالفة تستلزم الرد . وعلى هذا فإن (عبد الملك) عند الألباني مقبول على أقل الأحوال ، ولو كان ضعيفاً عند الألباني لقال في روايته : (منكرة) بدلاً من (الشاذة) ، إذ الحديث المنكر هو : مخالفة الراوي المردود لمن هو أرجح منه .

الثاني : إن الأستاذ المتخصص لو كان يقرأ كتب الألباني - حفظه الله - تعالى بتدبر لعلم أن الشيخ الألباني دافع عن (عبد الملك) ورد كلام البيهقي فيه ، بل صرح الشيخ بأن (عبد الملك) ثقة مأمون ، ومع ذلك يؤخذ عليه ما يؤخذ على الثقات من الرواة .

قال الألباني في (الضعيفة ١٢٨/٣) في أثناء كلامه على الحديث رقم (١٠٣٧) : وقال البيهقي في (كتاب المعرفة) : حديث عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن

أبى هريرة فى : «غسل الإناء من ولوغ الكلب ثلاث مرات» تفرد به عبد الملك من بين أصحاب عطاء ، ثم عطاء من بين أصحاب أبى هريرة ، والحفاظ الثقات من أصحاب عطاء وأصحاب أبى هريرة يروونه «سبع مرات» ، وعبد الملك لا يقبل منه ما يخالف فيه الثقات ، ولمخالفته أهل الحفظ والثقة فى بعض رواياته ؛ تركه شعبة بن الحجاج ، ولم يحتج به البخارى فى (صحيحه) وقد اختُلِفَ عليه فى الحديث ... الخ) . إلى أن قال : (وكيف يجوز ترك رواية الحفاظ الأثبات من أوجه كثيرة لا يكون مثلها غلطاً برواية واحد قد عُرف بمخالفته الحفاظ فى بعض حديثه ؟) ١ . هـ .

قال الألبانى : الحق أن (عبد الملك) ثقة مأمون كما قال الترمذى ، وقد احتج به مسلم ، ولا نعلم لمن ضعفه حجة يمكن الاعتماد عليها ، وقد وثقه جماعات من الأئمة الكبار فراجع كلماتهم فيه فى (التهذيب) . ومن أحسنهم وأعدلهم قولاً فيه أبو حاتم وابن حبان^(١) ، فقد ذكره فى (كتاب الثقات) وقال : ربما أخطأ ، وكان من خيار أهل الكوفة وحفاظهم ، والغالب على من يحفظ ويحدث أن يهم ، وليس من الإنصاف ترك حديث شيخ ثبت صحت عنه السنة بأوهام يهم فيها ، والأولى فيه قبول ما يروى بتثبت وترك ما صح أنه وهم فيه ، ما لم يُفحش ، فمن غلب خطؤه على صوابه استحق الترك .

ثم قال الألبانى : (وقد تبين للعلماء أنه - عبد الملك - أخطأ فى هذا الحديث فى ثلاثة مواضع ثم ساقه) ١ . هـ .

قلت : فأنت ترى أخى القارئ أن الشيخ الألبانى - حفظه الله تعالى - دافع عن (عبد الملك) ، بل صرح بأنه ثقة مأمون يجرى عليه ما يجرى على الثقات من الأوهام والمخالفات ، وهذا ما صرح الدكتور نفسه بقوله (ص ١١) فى - عبد الملك - : فمثله لا يُردُّ حديثه إلا إذا خالف من هو أوثق منه) ١ . هـ .

وكلام الشيخ الألبانى فى أن (عبد الملك) ثقة ، قاله الشيخ حفظه الله تعالى ، مع علمه بأن الحافظ قال فى (عبد الملك) فى (التريب) : صدوق له أوهام (١/٥١٩).

(١) هكذا وقع فى الضعيفة بإثبات الواو بينهما ولعل الصواب حذفها وأن المراد أبو حاتم بن حبان فإنها كنية ابن حبان إذ بالرجوع إلى التهذيب والميزان ليس لأبى حاتم الرازى كلام فى سليمان فتعين أن المراد أبو حاتم بن حبان . ويزيد ذلك وضوحاً أن الكلام المذكور بعد له وحده كما هو مبين . أ. هـ . كتبه أبو حاتم أسامة القوصى .

قال فى (ص ١١) : «ولم ينفرد عبد الملك بن أبى سليمان بحكاية ست ركوعات فى ركعتين ، فقد صح اللفظ عن النبى ﷺ ورواه هشام الدستوائى نفسه الذى زعم أنه خالف عبد الملك بن أبى سليمان ، وكذا عطاء بن أبى رباح ، وذلك فى حديث السيدة عائشة رضى الله عنها فى صحيح مسلم وفى نفس الموضوع السابق» ١ . ه .

قلت : لم يزعم الألبانى ذلك ، بل هو صحيح أن هشاماً رواه عن أبى الزبير عن جابر بلفظ : أربع ركعات وأربع سجودات . كما هو عند مسلم ، وهاك إسناده . قال مسلم :

وحدثنى يعقوب بن إبراهيم الدورقى ، حدثنا إسماعيل بن عُلَبة ، عن هشام الدستوائى ، قال : حدثنا أبو الزبير عن جابر بن عبد الله ... الحديث وفيه رواية : فكانت أربع ركعات وأربع سجودات . وعلى ذلك فإن هشاماً رواه باللفظين ، ولكن رواية : أربع ركعات فى أربع سُجُودات توافق الروايات الكثيرة التى رواها مسلم عن عائشة من أكثر من طريق ، وكذا عن ابن عباس ، وجابر ، وعبد الله بن عمرو ، فهذه أحاديث جاءت عند مسلم تخالف رواية : الست رُكُوعات ، ومع ذلك لو كان الخلاف فى الحديث بين الست رُكُوعات وأربع رُكُوعات فقط لهان الخطب ، وكان يمكن الجمع بين اللفظتين بحواز الأمرين ، إلا أن الأمر اختلف اختلافاً كثيراً فى عدد الركوعات ، فاقضى ذلك الترجيح بين الروايات ، فالراجح هو المحفوظ ، وما خالفه شاذ . وقد جمع الشيخ الألبانى الأحاديث وحقق القول فى ذلك ، وهو لذلك أهل إن شاء الله ، ثم لخص ما صح عنده ، فقال حفظه الله فى (الإرواء) [١٢٧/٣] : (وقد اختلفت الأحاديث فى عدد ركوعات صلاة الكسوف اختلافاً كثيراً ، فأقل ما رُوى ركوع واحد فى كل ركعة من ركعتين ، وأكثر ما قيل خمسة ركوعات ، والصواب أنه رُكُوعات فى كل ركعة كما فى حديث أبى الزبير عن جابر ، وهو الثابت فى (الصحيحين) وغيرهما من حديث عائشة وغيرها من الصحابة رضوان الله عليهم ، وقد حَقَّقْتُ القول فى ذلك ، وجمعت الأحاديث الواردة فيه ، وخرَّجتها ، ثم لخصت ما صح منها فى جزء عندى) ١ . ه .

وأما قول المؤلف : وكذا عطاء بن أبى رباح وذلك فى حديث عائشة رضى الله عنها ... الخ . فمعناه أن عطاء بن أبى رباح أيضاً روى الحديث بلفظ : ست ركوعات من حديث السيدة عائشة رضى الله عنها .

والجواب : أن عطاء خالفه هشام بن عروة والزُّهري كلاهما عن عروة بن الزبير عن عائشة بلفظ : أربع ركعات .

قال في (ص ١٢) : «ومما يدل على تناقضه - أى الألباني - فى حكمه على أبى الزبير عن جابر فإنه هنا رجح رواية (هشام الدستوائى عن أبى الزبير عن جابر) على رواية (عبد الملك بن أبى سليمان عن عطاء عن جابر) بالنعنة . وهذا على غير منهجه الذى سار عليه فى تضعيفه لأبى الزبير حين يروى عن جابر بالنعنة» ا. ه .

قلت : لم يصحح الألباني رواية أبى الزبير بالنعنة عن جابر بمفردها ، وإنما صححها لموافقتها لحديث عائشة الوارد من طرق كثيرة ، ولحديث ابن عباس وعبد الله بن عمرو ، فهى إذاً من باب الشواهد وليست من أصل الباب . وهذا الذى فعله مسلم ؛ فقد أورد فى أصل الباب حديث عائشة ، ثم جعل حديث جابر من باب الشواهد للرواية ، فقد قال الألباني فى (الإرواء) (٢٧/٣) : (والصواب أنه (ركوعان) فى كل ركعة كما فى حديث أبى الزبير عن جابر ، وهو الثابت فى الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة وغيرها من الصحابة رضى الله عنهم) ا. ه .

وزيادة على هذا لم ينفرد الألباني بحفظه الله تعالى بترجيح روايات : أربع ركوعات وأربع سجودات . والتى منها رواية أبى الزبير عن جابر ، بل رجح ذلك الأئمة الأعلام ، كأحمد والشافعى والبخارى وابن القيم وابن تيمية وغيرهم .

قال ابن القيم : فى (الهدى) (١/٤٥٠ : ٤٥٦) بعد أن ساق خلاصة أحاديث صلاة الكسوف بلفظ : فكان فى كل ركعة ركوعان وسجودان فاستكمل فى الركعتين أربع ركعات وأربع سجودات ... الخ . قال : فهذا الذى صح عنه ﷺ من صفة صلاة الكسوف وخطبتها . وقد روى عنه أنه صلاها على صفات أخرى ؛ منها : كل ركعة بثلاث ركوعات . ومنها : كل ركعة بأربع ركوعات . ومنها : أنها كإحدى صلاة صليت كل ركعة بركوع واحد . ولكن كبار الأئمة ، لا يصححون ذلك ، كالإمام أحمد ، والبخارى ، والشافعى ، ويروونه غلطاً . قال الشافعى : وقد سأل سائل ، فقال : «روى بعضهم أن النبى ﷺ صلى بثلاث ركعات فى كل ركعة» قال الشافعى : فقلت له : أتقول به أنت ؟ قال : لا ، ولكن لِمَ تَقُلْ به أنت وهو زيادة على حديثكم؟ يعنى حديث الركوعين فى الركعة ، فقلت : هو من وجه منقطع ، ونحن لا نثبت المنقطع على الانفراد ، ووجه نراه -والله أعلم - غلطاً .

قال البيهقي^(١) : أراد بالمنقطع قول عُبيد بن عُمَيْر : حدثني من أصدق ، قال عطاء : حسبته يريد عائشة ... الحديث ، وفيه : فرَكَعَ في ركعة ثلاث رُكُوعَات وأربع سجّدت . وقال قتادة : عن عطاء ، عن عبيد بن عمير ، عنها : ست رُكُوعَات في أربع سجّدت . فعطاء إنما أسنده عن عائشة بالظن والحسبان لا باليقين ، وكيف يكون ذلك محفوظاً عن عائشة وقد ثبت عن عُروة وعُمَرة : عن عائشة خلافه ، وعروة أخص بعائشة وألزم لها من عُبيد بن عُمَيْر وهما اثنان ، فروايتهما أَوْلَى أن تكون هي المحفوظة .

قال : وأما الذي يراه الشافعي غلطاً ، فأحسبه حديث عطاء عن جابر : (انكسفت الشمس في عهد رسول الله ﷺ يوم مات إبراهيم ابن رسول الله ﷺ ، فقال الناس : إنما انكسفت الشمس لموت إبراهيم ، فقام النبي ﷺ ، فصلى بالناس ست ركعات في أربع سجّدت) الحديث .

قال البيهقي : من نظر في قصة هذا الحديث ، وقصة حديث أبي الزبير ، علم أنهما قصة واحدة ، وأن الصلاة التي أخبر عنها إنما فعلها مرة واحدة ، وذلك في يوم توفي ابنه إبراهيم عليه السلام .

قال : ثم وقع الخلاف بين عبد الملك : يعني ابن أبي سليمان ، عن عطاء ، عن جابر ، وبين هشام الدستوائي ، عن أبي الزبير ، عن جابر في عدد الركوع في كل ركعة ، فوجدنا رواية هشام أولى ؛ يعني أن في كل ركعة ركوعين فقط ، لكونه مع أبي الزبير أحفظ من عبد الملك ، ولموافقة روايته في عدد الركوع رواية (عُمَرة) و(عُروة) عن عائشة ، ورواية كثير بن عباس ، وعطاء بن يسار ، عن ابن عباس ، ورواية أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو ، ثم رواية يحيى بن سليم وغيره ، وقد خولف عبد الملك في روايته عن عطاء ، فرواه ابن جريج وقاتدة عن عطاء عن عبيد بن عمير : ست ركعات في أربع سجّدت ، فرواية هشام عن أبي الزبير عن جابر التي لم يقع فيها الخلاف ويوافقها عدد كثير أَوْلَى من روايتي عطاء اللتين إنما إسناد أحدهما بالتوهم ، والأخرى يتفرد بها عنه عبد الملك بن أبي سليمان ، الذي قد أُخِذَ عليه الغلط في غير حديث .

قال : وأما حديث حبيب بن أبي ثابت ، عن طاووس ، عن ابن عباس ، عن

(١) لا يزال سياق الكلام لابن القيم.

النبي ﷺ أنه صلى في كسوف ، فقرأ ثم ركع ، ثم قرأ ، ثم ركع ، ثم قرأ ثم ركع ، ثم قرأ ، ثم ركع ، ثم سجد قال : والأخرى مثلها : فرواه مسلم في (صحيحه) ، وهو مما تفرد به حبيب بن أبي ثابت ، وحبيب وإن كان ثمة ، فكان يدلّس ، ولم يبين فيه سماعه من طاووس ، فيشبه أن يكون حمّله عن غير موثوق به . وقد خالفه في رفعه ومثته سليمان المكيّ الأجلّ ، فرواه عن طاووس ، عن ابن عباس من فعله : ثلاث ركعات في ركعة . وقد خولف سليمان أيضاً في عدد الركوع ، فرواه جماعة عن ابن عباس من فعله . كما رواه عطاء بن يسار وغيره عنه ، عن النبي ﷺ يعني : في كل ركعة ركوعان .

قال : وقد أعرض محمد بن إسماعيل البخاري عن هذه الروايات الثلاث ، فلم يُخرّج شيئاً منها في (الصحيح) لمخالفتهم ما هو أصح إسناداً ، وأكثر عدداً ، وأوثق رجالاته ، وقال البخاري في رواية أبي عيسى الترمذي عنه : أصبح الروايات عندي في صلاة الكسوف : أربع ركعات في أربع سجّدت .

قال البيهقي : ورؤي عن حذيفة مرفوعاً : أربع ركعات في كل ركعة . وإسناده ضعيف . وروى عن أبي بن كعب مرفوعاً : خمسة ركوعات في كل ركعة . وصاحبها الصحيح لم يحتج بمثله إسناده حديثه .

قال : وذهب جماعة من أهل الحديث إلى تصحيح الروايات في عدد الركعات ، وحملوها على أن النبي ﷺ فعلها مراراً ، وأن الجميع جائز ، فمن ذهب إليه إسحاق ابن رَاهُوَيْه ، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة ، وأبو بكر بن إسحاق الضَّبَّعي ، وأبو سليمان الخطَّابي ، واستحسنه ابن المنذر ، والذي ذهب إليه البخاري والشافعي من ترجيح الأخبار أوّلئ ، لما ذكرنا من رجوع الأخبار إلى حكاية صلاته ﷺ يوم توفى ابنه .

وقد عقب ابن القيم على هذا الكلام قائلاً : (والمنصوص عن أحمد أيضاً أخذه بحديث عائشة وحده : في كل ركعة ركوعان وسجودان ، قال في رواية المَرْوُزِي : وأذهب إلى أن صلاة الكسوف أربع ركعات ، وأربع سجّدت ، في كل ركعة ركعتان وسجّدتان ، وأذهب إلى حديث عائشة ، أكثر الأحاديث على هذا . وهذا اختيار أبي بكر وقدماء الأصحاب ، وهو اختيار شيخنا أبي العباس ابن تيمية ، وكان يُضعف كل ما خالفه من الأحاديث ، ويقول : هي غلط ، وإنما صلى النبي ﷺ الكسوف مرة واحدة يوم مات ابنه إبراهيم والله أعلم) . ١ . هـ .

قال في (ص ١٤) : « وكذا إذا كانت الرواية - رواية أبي الزبير - من طريق مالك عنه فقد أشار ابن عدي إلى اتصال روايات أبي الزبير إذا كانت من طريق مالك عنه » أ . هـ .

قلت : الذي جاء في (الكامل) لابن عدي في ترجمة أبي الزبير لا يفيد أن رواية مالك عن أبي الزبير محمولة على الاتصال ، وإنما تفيد تقوية أبي الزبير نفسه ، فقد قال ابن عدي في (الكامل) [٢٩١/٧] : (وروى مالك عن أبي الزبير أحاديث ، وكفي بأبي الزبير صدقاً أن حدث عنه مالك ، فإن مالك لا يروى إلا عن ثقة ، ولا أعلم أحداً من الثقات تخلف عن أبي الزبير إلا وقد كتب عنه) . أ . هـ .

فالكلام ظاهر في أن رواية مالك عنه لا تفيد اتصالاً كما تفيد رواية الليث بن سعد عنه ، وغاية ما في رواية مالك تقوية أبي الزبير ، ومع ذلك فقد أورده الحافظ في : طبقات المدلسين (ص ١٠٨) في الطبقة الثالثة ، وهم من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة بأحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ، ومنهم من رد حديثهم مطلقاً ، ومنهم من قبله ، وقد وصفه ابن حزم بالتدليس ، وكان يروى من حديثه ما يقول فيه (سمعت) و(أخبرنا) لأنه عندهم ممن يدلس ، أما إذا قال (عن) فإنه يحتج به إذا كان مما رواه عنه الليث بن سعد خاصة .

وقال أيضاً في (ص ١٤) : « إذا كانت روايته - ابن الزبير عن جابر - مُخرَّجة في الكتب التي نص أصحابها على صحة أحاديثهم مثل الشيخين فقد ذكر غير واحد من الأئمة أن العننة في الصحيحين تحمل على السماع » أ . هـ .

قلت : عننة المدلسين الواردة في الصحيحين إن وجدت من طريق أخرى قد صرح فيها المدلس بالسماع فهي مقبولة على هذا النمط ، وما لم يوجد له طريق صرح فيها المدلس بالسماع فليست مقبولة ، ولذلك ميز العلماء حديث المدلس فقبلوا ما صرح فيه بالسماع وردوا ما عنعنه . وأما من قال : إن العننة في الصحيحين محمولة على السماع أو الاتصال فذلك يُعدُّ من باب إحسان الظن بأصحاب الصحيح وليس تعييداً .

قال النووي في (التقريب) : وما كان في الصحيحين وشبههما عن المدلسين بعن محمول على ثبوت السماع من جهة أخرى .

وقال السيوطي (في التدريب) [٢٣٠/١] تعقياً على كلام النووي : (وإنما اختار صاحب الصحيح طريق العننة على طريق التصريح بالسماع لكونه على شرطه دون تلك) أ . هـ .

وقال ابن الصلاح (ص ٦٧) : (ثم اختلفوا في قبول رواية من عُرف بهذا التدليس فجعله فريق من أهل الحديث والفقهاء مجروحاً بذلك وقالوا : لا تقبل روايته بحال : **يُبَيِّنُ السَّماعُ** أو لم يُبَيِّن . والصحيح التفصيل ، وأن ما رواه المدلس بلفظ محتمل لم يُبَيِّن فيه السماع والاتصال **حُكْمُهُ حُكْمُ المرسل** وأنواعه . وما رواه بلفظ مبين الاتصال نحو (سمعت) و (حدثنا) ، و (أخبرنا) ، وأشباهاها فهو مقبول **مُحْتَجٌّ** به . وفي الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة من حديث هذا الضرب كثير جداً) ا. هـ .

قال الحافظ في (النكت) [ص ٢٥٥] : (وأورد المصنف - ابن الصلاح - هذا محتجاً به على قبول رواية المدلس إذا صرح ، وهو يوهم أن الذي في الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة من حديث المدلسين مصرح في جميعه ، وليس كذلك ، بل في الصحيحين وغيرهما جملة كثيرة من أحاديث المدلسين بالنعنة . وقد جزم المصنف في موضع آخر وتبعه النووي : وهو ما ذكرناه في أول التعليق ، وتابعهما على ذلك السيوطي في تدريب الراوي وغيره . بأن ما كان في الصحيحين وغيرهما من الكتب الصحيحة عن المدلسين فهو محمول على ثبوت سماعه من جهة أخرى . وتوقف في ذلك من المتأخرين الإمام صدر الدين بن المُرَحَّل ، وقال في كتاب (الإنصاف) : إن في النفس من هذا الاستثناء غُصَّةٌ ، لأنها دعوة لا دليل عليها ، ولا سيما أننا قد وجدنا كثيراً من الحفاظ يعللون أحاديث وقعت في الصحيحين أو أحدهما بتدليس رواتها . وكذلك استشكل ذلك قبله العلامة ابن دقيق العيد فقال : لا بد من الثبات على طريق واحد؛ إما القبول مطلقاً في كل كتاب أو الرد مطلقاً في كل كتاب . وأما التفرقة بين ما في الصحيحين من ذلك وما خرج عنه فغاية ما يُوجَّه به أحد أمرين : إما أن يُدَّعى أن تلك الأحاديث عرَّف صاحب الصحيح صحة السماع ، قال : وهذا إحالة على جهالة ، وإثبات أمر لمجرد الاحتمال . وإما أن يُدَّعى أن الإجماع على صحة ما في الكتابين دليل على وقوع السماع في هذه الأحاديث ، وإلا لكان أهل الإجماع مجمعين على الخطأ وهو ممتنع قال : لكن هذا يحتاج إلى إثبات الإجماع الذي يمتنع أن يقع في نفس الأمر خلاف مقتضاه . قال : وهذا فيه عُسر ، ويلزم على هذا أن لا يستدل بما جاء من رواية المدلس خارج الصحيح ولا يقال هذا على شرط مسلم ، لأن الإجماع الذي يُدَّعى ليس موجوداً في الخارج . وفي أسئلة الإمام تقي الدين السبكي للحافظ أبي الحجاج المزي : وسألته عن ما وقع في الصحيحين من حديث المدلس معنعناً : هل تقول إنه مما أطلعنا على اتصالها؟ فقال : كذا يقولون

وما فيه إلا تحسين الظن بهما ، وإلا ففيهما أحاديث من رواية المدلس ما توجد من غير تلك الطريق التي في الصحيح (١٠ هـ) .

قلت : أى الحافظ ابن حجر : وليست الأحاديث التي في الصحيحين بالنعنة عن المدلسين كلها في الاحتجاج ، فيحمل كلامهم على ما كان في الاحتجاج فقط أما ما كان في المتابعات فيحتمل أن يكون حصل التسامح في تخريجها كغيرها ، وكذلك المدلسون الذين نُرجح حديثهم في الصحيحين ليسوا في مرتبة واحدة في ذلك ، بل هم على مراتب :

الأولى : من لم يُوصف بذلك إلا نادراً ، وغالب روايته مصرحة بالسماع ، والغالب أن إطلاق من أطلق ذلك عليهم فيه تجوز من الإرسال إلى التدليس ، ومنهم من يطلق ذلك بناء على الظن ، ويكون التحقيق بخلافه . ثم ساق ابن حجر جملة من هذا الضرب ، ثم قال :

الثانية : من أكثر الأئمة من إخراج حديثه ، إما لأمانته ، أو لكونه قليل التدليس في جنب ما روى من الحديث الكثير ، أو أنه كان لا يدلس إلا عن ثقة فمن هذا الضرب ، وساق جماعة ، منهم : الحسن البصري ، ثم قال :

الثالثة : من أكثروا من التدليس وعُرفوا به ، وهم ، وساق جماعة ، منهم : محمد ابن مسلم بن تدرُس ، أبو الزبير . ١٠ هـ .

وقال الذهبي في (الميزان) [٣٩/٤] : (وفي) صحيح مسلم (عدة أحاديث مما لم يوضح أبو الزبير السماع من جابر ، وهى من غير طريق الليث عنه ، ففى القلب منها شيء) أ . هـ .

وقال ابن حزم في (المحلى) [٣٩٦/٧] : (فما لم يكن من رواية الليث عن أبى الزبير ولا قال فيه أبو الزبير أنه أخبره به جابر ، فلم يسمعه من جابر بإقراره) أ . هـ .

قال الشيخ شعيب الأرنؤوط في تعليقه على قول الإمام الذهبي في (السير) [٣٨٥/٥] بعد أن ساق عدة أحاديث لأبى الزبير عند مسلم ، قال : (فهذه غرائب وهى في صحيح مسلم ، ثم عقب على ذلك قائلاً : وتحرير القول في أبى الزبير أنه يُرد من حديثه ما يقول فيه (عن) أو (قال) ونحو ذلك ، سواء كان حديثه في الصحيح

(١) أى انتهى ما أجاب به المزي على نقى الدين السبكي .

أو غيره ، لأنه موصوف بالتدليس . فإذا قال (سمعت) و(أخبرنا) احتج به ، ويحتج به إذا قال (عن) مما رواه عنه الليث بن سعد خاصة (أ . ه .

قلت : فقد ذهب الشيخ شعيب الأرناؤوط - حفظه الله تعالى - إلى ما ذهب إليه ابن دقيق العيد وابن المرحّل وابن حجر ، والمزى والذهبي وابن حزم والألباني وغيرهم من أن رواية المدلس إذا عنعن لا تقبل إلا إذا صرح بالسماع ، سواء كانت روايته في الصحيحين أو غيرهما . فهل الأستاذ الدكتور أفهم للمصطلح من هؤلاء الشم العوالى وأفقه !!؟ أم ماذا !!؟ .

قال في (ص ١٤) : «ولكن الشيخ الألباني طرح بأقوال هؤلاء الأئمة عرض الحائط وسلك نهجاً مخالفاً ، معتمداً على جهده في تخريج الحديث الشريف » .

قلت : الشيخ الألباني يرى من هذه التهمة ، فهو حفظه الله تعالى يقدر الأئمة حق تقدير ، ويحترم م كل الاحترام ويعتد بأقوالهم ، بل ويحث الطلاب والباحثين على عدم التسرع في الأحكام إلا بعد معرفة أقوال الأئمة المتقدمين ، فقد قال حفظه الله تعالى وأمتعته بالعافية في مقدمة : الضعيفة (٧/٤ ، ٨) : (وثمة ناشئٌ جديد - فيما علمت - له جهود مشكورة في إخراج : مسند أبي يعلى . إلى عالم المطبوعات ، ولو أنه لم يتم بعد ، له عليه تعليقات كثيرة في تخريج أحاديثه وتصحيحها وتضعيفها ، فأصبح له أن يقف في جهوده عند التخريج فقط ، وأنه إن صحح أو ضعف فبالاعتماد على الحفاظ المعروفين بالتمكن في هذا المجال ، فقد رأيت صحح حديثاً مع ضعف أحد رواته عنده أيضاً ، لأن له متابعا بزعمه ، وادعى أن إسناده صحيح ، لتوهمه أن بعض رواته من الثقات ، وليس كذلك ؛ لأنه اختلط عليه راو بآخر ، ثم هو لو صح إسناده لم يجز تقوية الضعيف به ، لأنه موقوف ، بل هو علة أخرى فيه ، ولأنه مختصر عنه ، لهذه الأمثلة وغيرها أنصح لكل من يكب في مجال التصحيح والتضعيف أن يتدبّر ولا يستعجل في إصدار أحكامه على الأحاديث إلا بعد أن يمضي عليه دهر طويل في دراسة هذا العلم في أصوله وتراجم رجاله ومعرفة علله ، حتى يشعر من نفسه أنه تمكن من ذلك كله ، نظراً وتطبيقاً ، بحيث يجد أن تحقيقاته - ولو على الغالب - توافق تحقيقات الحفاظ المبرزين في هذا العلم ، كالذهبي والزَيْلَعِي والعسقلاني وغيرهم ... الخ) (أ . ه .

قلت : وإن خالف الشيخ الألباني أحداً من الأئمة المتقدمين وطرح بقوله فذلك لمخالفته للقواعد الحديثية المقررة في علم المصطلح ، لا عن هوى وحسد ، فحاشاه وكلاً ، فهو من أبعد الناس عن هذه الأمور إن شاء الله . مع تقديره واحترامه لمن

خالفه، لعلمه بقول بعض السلف : ليس أحد بعد النبي ﷺ إلا ويُؤخذ من قوله ويُترك . وقد صرح حفظه الله بذلك في مقدمة (الصحيحة) (٤/ب/ج) فقال : وقد يكون من المفيد أن أشير إلى أمر هام طالما سُئِلْتُ عنه كتابةً ولفظاً ، وهو قولهم : ما هو السبب في مخالفتك في التصحيح والتضعيف بعض من تقدمك من الحفاظ المُحدثين كالسيوطي والمناوي وغيرهما ، فضلاً عن بعض المشتغلين بالحديث من المعاصرين؟ والجواب :

أ- بالنسبة للحفاظ المتقدمين : فالسبب يعود إلى أمرين أساسيين :

الأمر الأول : أن الإنسان من طبعه الخطأ والنسيان ، لا فرق في ذلك بين المتقدمين والمتأخرين ، فقد ينسى المتقدم ويسهو ، فيستدرك عليه المتأخر ، وقديماً قالوا : كم ترك الأول للآخر ، فالحكم حيثئذ للدليل والبرهان ، فمع أيهما كان اتَّبِعْ .

الأمر الثاني : وهو الأهم أن المتأخر العارف بهذا الفن قد يتوسع في تتبع الطرق من دواوين السنة لحديث ما فيساعده ذلك على تقوية الحديث لمعرفته لشواهده ، ومتابعاته ، وهذا من منهجى فى التحريج ، وعلى تضعيف إسناد ظاهره الصحة ، لأن تتبعه للطرق كشف له عن علة قادحة فيه ، كالإرسال أو الانقطاع أو التدليس وغيرهما ، ما كان ليظهر له ذلك لولا تتبعه للطرق ، وهذا أمر مذكور فى علم مصطلح الحديث ، فراجعهُ إن شئت فى : الباعث الحثيث . وفى : المعلل من الحديث ص ٦٨-٧٧ . أو غيره ، ونحن - بفضل الله - من العارفين بذلك ، نظراً وتطبيقاً منذ نحو نصف قرن من الزمان ، وكتبى أكبر شاهد على ذلك وبخاصة (إرواء الغليل) وهذه السلسلة ، والسلسلة الأخرى ، والأمثلة متوفرة فيهما بكثرة (١ هـ .

قال فى (ص ١٥) : «(إذا وقع - الألبانى - على حديث أبى الزبير المنعن عند الإمام مسلم مصرحاً فيه بالتحديث فى مكان آخر قبله وإلا فلا ، رغم أن الإمام مسلماً كفاه مؤنة البحث والتحريج حين قال فى (مقدمة صحيحه) : إذا كان الراوى ممن عرف بالتدليس فى الحديث وشهر به فحينئذ يبحثون عن سماعه ، ولا يعقل أن يقول مسلم ذلك ولا يلتزم به» ١ هـ .

قلت : هذا تدليس وتمرير لكلام الإمام مسلم رحمه الله الذى لا يخالف كلامه فعل الشيخ الألبانى فى شىء ، فكلامه رحمه الله يفيد أن رواية المدلس إذا وردت بالنعنة فإن الأئمة يبحثون عن سماعه ، فى هذه الرواية ، فإذا انزاحت هذه العلة قبلوا حديثه ،

وهاك كلام الإمام مسلم :

(وما علمنا أحداً من أئمة السلف ممن يستعمل الأخبار ويفقد صحة الأسانيد وسقمها مثل أيوب السُّخْتِيَانِي وابن عَوْن ... : وساق جماعة من أهل الحديث ومن بعدهم ، فتشوا عن مواضع السماع في الأسانيد كما ادعاه الذى وصفنا قوله من قبل وهو من يشترط اللقاء وإنما كان تفقد من تفقد منهم سماع رواة الحديث ممن روى عنهم ، إذا كان الراوى ممن عُرف بالتدليس فى الحديث وشهر به ، فحينئذ يبحثون عن سماعه فى روايته ، ويفقدون ذلك منه ، كى تنزاح عنهم علة التدليس ، فمن ابتغى ذلك من غير مدلس على الوجه الذى زعم من حكينا قوله ، فما سمعنا ذلك عن أحد ممن سمينا ولم نسّم من الأئمة)^(١) . ١ . هـ .

فكلام الإمام مسلم يدل على أن رواية المدلس إذا عنعن فإن العلماء من أهل الحديث يبحثون فى هذه الرواية عن السماع ، كى تنزاح علة التدليس ، وهو عين ما يفعله الشيخ الألبانى حفظه الله ، فلا يصح اعتراض المعارض .

قال فى (ص ١٥) : « فضلاً عن إجماع الأئمة على صحة كل مرويات أبى الزبير المخرجة فى صحيحه » ١ . هـ .

قلت : هذا الإجماع مدعى وليس بصحيح ، وقد سبق اعتراض ابن دقيق العيد على هذا الإجماع المدعى وكذا ابن المرحّل ، والمزّى ، والذهبى ، وابن حجر ، وابن حزم ، وغيرهم ، كلهم قالوا بخلاف هذا الإجماع المدعى .

وقال فى نفس (ص ١٥) : « ولم نجد فى كتب هؤلاء الأئمة - أو حكى عنهم - أن ثمة رواية لأبى الزبير عند مسلم دلّسها أبو الزبير » ١ . هـ .

قلت : أين هذا الكلام مما قاله الذهبى فى (الميزان) (٣٩/٤) : (وفى صحيح مسلم ، عدة أحاديث مما لم يوضح أبو الزبير السماع من جابر ، وهى من غير طريق الليث عنه ، ففى القلب منها شىء) ١ . هـ .

وأين كلام المعارض من كلام ابن حزم : (فما لم يكن من رواية الليث عن أبى الزبير ولا قال فيه أبو الزبير إنه أخبره به جابر فلم يسمعه من جابر بإقراره) ١ . هـ . وأين

(١) (مسلم/ نووى ١٣٦، ١٣٧) .

هذا من إيراد الحافظ ابن حجر - أبا الزبير - فى المرتبة الثالثة من : طبقات المدلسين ، وهم مَنْ أَكْثَرَ مِنَ التَّدْلِيسِ ؛ فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ، ومنهم مَنْ رد حديثهم مطلقاً ، ومنهم مَنْ قبله ، أليس هؤلاء من الأئمة؟! أم أنهم ليسوا بأئمة!!؟.

قال فى (ص ١٥ ، ص ١٦) : «عِلْمًا بأن أبا الزبير لم يكن ممن يدلّس عن الضعفاء والمُتَّهَمِينَ ، بل كان تدليسه عن الثقات . قال ابن القيم : وأبو الزبير - وإن كان فيه تدليس - فليس معروفاً بالتدليس عن المتهمين ، بل تدليسه من جنس تدليس السلف ، لم يكونوا يدلّسون عن متهم ولا مجروح» أ. هـ .

قلت : هل يقصد المعارض بهذا النقل أن رواية أبى الزبير مقبولة ، وإن عنعن لأنه لا يدلّس إلا عن ثقة أو ماذا؟! فإن كان يقصد هذا فأقول : ما بال الرجل سرعان ما يتناقض؟! فإنه قال فى (ص ١٣) من رسالته على صغر حجمها : «ونحن لا نعترض على أن أبا الزبير متصف بكثرة التدليس!! وأنه لا تقبل عنعنته إلا إذا تبين سماعه للحديث الذى عنعنه» أ. هـ .

وإن كان لا يقصد هذا فيقل لنا الأستاذ المتخصص ما الذى يريده بقوله هذا؟! .

قال فى (ص ١٩) : «وبذلك أصبحنا بين أحد خيارين : أن نأخذ بتضعيف الألبانى للحديث أو تصحيح مسلم له وغيره من الأئمة المبرزين الذين صححوا هذا الحديث وسائر الأحاديث» أ. هـ .

قلت : هذا التردد عندنا لا قيمة له ، لأننا لا نقلس أحداً بعد الرسل (عليهم صلوات الله) إلا لموافقته للحق ، وإذا كان المعارض لا يدرى هل يأخذ بتضعيف الشيخ الألبانى أو يأخذ بتصحيح الأئمة فنحن نقول له : خذ بقول من وافق قوله القواعد المقررة فى علم المصطلح ، فإن الأئمة أجمعوا على أن رواية المدلس إذا عنعن لا تقبل إلا إذا صرح بالسماع كما قال ابن الصلاح فى (علوم الحديث ص ٢٧) : (ثم اختلفوا فى قبول رواية من عرف بهذا التدليس فجعله فريق من أهل الحديث والفقهاء مجروحاً بذلك ، وقالوا : لا تقبل روايته بحال ، يئس السماع أم لم يئس ، والصحيح التفصيل ، وأن ما رواه المدلس بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع والاتصال : حكمه حكم المرسل وأنواعه . وما رواه بلفظ مُبَيَّن الاتصال نحو (سمعت) ، (وحدثنا) ، (وأخبرنا) وأشباهها : فهو مقبول محتج به . وفى الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة من حديث هذا الضرب كثير جداً) أ. هـ .

أما إذا قال المعارض بأن ما فى الصحيحين من حديث المدلسين (بعن) فهو محمول على السماع كما سبق . فقد سبق الجواب عليه بما لا إعادة له هاهنا ، ومع ذلك فإن الشيخ الألبانى حفظه الله تعالى لم ينفرد بتعليل الحديث بعلّة عنعنة أبى الزبير ، بل أعله الشيخ شعيب الأرنؤوط - حفظه الله أيضاً - بهذه العلة ، فقال فى تعليقه على الحديث فى (صحيح ابن حبان ٢/٢٨٨) : رجاله ثقات ، إبراهيم بن عبد الله الهرورى ، روى له الترمذى وابن ماجه ، وهو صدوق حافظ ، ومن فوقه من رجال الشيخين ، إلا أن فيه عنعنة أبى الزبير ، وهو فى مسند أبى يعلى وأخرجه أحمد ، ومسلم ، والبيهقى ، وأبو نعيم ، من طريق سليمان بن حرب ، والحاكم من طريق محمد بن الفضل ، كلاهما عن حماد بن زيد ، عن الحجاج الصواف بهذا الإسناد ، ولم يصرح أبو الزبير بالتحديث عندهم .

وقال فى (ص ١٩) : « وضعف الشيخ الألبانى رواية أبى الزبير عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : (من لم يجد نعلين فليلبس خفين ... الحديث) قال الألبانى : أبو الزبير مدلس ، وقد عنعنه . قلت : قد توبع أبو الزبير عند الطبرانى فى (الأوسط) ، فقد رواه بسنده عن محمد بن مسلم الطائفى ، عن عمرو بن دينار عن جابر (مرفوعاً) » ١ هـ .

قلت : عَجَباً لهذا المعارض المتشيع بما لم يعط ، إن الناظر فى كلامه هذا دون أن يرجع إلى كلام الشيخ الألبانى حفظه الله يظن أنه بحث وتعب حتى جاء بهذه المتابعة التى ذكرها ، لأنه صدرها بقوله (قلت) ، فيظن القارئ أن ما يأتى بعدها من جهده هو ، ومن يرجع إلى كلام الشيخ الألبانى حفظه الله تعالى يجد أن هذه المتابعة التى نسبها المعارض لنفسه ليست من جهده ولا من بحثه هو ، وإنما هى مأخوذة من جهد الشيخ الألبانى وأبحاثه . وهاك الدليل على صدق ذلك .

قال الشيخ الألبانى بارك الله فى عمره فى (الإرواء) [٤/١٩٥ ، ١٩٦] فى تعليقه الطيب على حديث (من لم يجد إزاراً فليلبس سراويل ...) الحديث - وهو متفق عليه - : (وللحديث شاهد من حديث جابر مرفوعاً بلفظ : من لم يجد نعلين ، الحديث ، أخرجه مسلم ، وأبو نعيم ، والطحاوى ، والبيهقى ، وأحمد (٣/٣٢٣ ، ٣٩٥) من طرق عن زهير : حدثنا أبو الزبير عن جابر به : قلت أى الألبانى - : وأبو الزبير مدلس وقد عنعنه ، ولكنه توبع ، فقال الطبرانى فى (المعجم الأوسط) [١/١١٥] : حدثنا هاشم بن مرثد ثنا زكريا بن نافع الأرسوفى ، نا محمد بن مسلم الطائفى عن عمرو بن

دينار عن جابر بن عبد الله به ، مع تقديم الجملة الأخيرة على الأولى ، وزاد : وليقطعهما أسفل من العقبين . وقال : لم يَرَوْهُ عن عمرو عن جابر إلا محمد) ١ هـ .

قلت : فأنت ترى أخى القارئ أن متابعة عمرو بن دينار عند الطبراني قد ذكرها الشيخ الألباني بسند الطبراني أداء للأمانة العلمية ، فجاء هذا المعترض فأخذ هذه المتابعة ونسبها لنفسه ، حيث صدرها بقوله (قلت) ، وكان اللائق به كمتخصص فى علوم الحديث كما يدعى ، وأداء للأمانة العلمية أن يقول : ضَعَّفَ الألباني رواية أبى الزبير عن جابر بعننة أبى الزبير ، ثم أورد لها متابعا عند الطبراني فى الأوسط من طريق محمد بن مسلم الطائفى عن عمرو بن دينار عن جابر به ، لكنه ضعف هذه المتابعة أيضا .

أقول لهذا المعترض : هكذا تكون الأمانة العلمية ، وصدق رسول الله ﷺ حيث قال : المتشبع بما لم يُعْطَ كلابس ثوبَي زور . متفق عليه ، وسيأتى تخريجه .

قال فى (ص ٢٠) : « وقد ضعف الألباني هذه المتابعة واتهم الهيثمى بالتساهل فقال : « محمد بن مسلم الطائفى ، أورده الذهبى فى (الضعفاء) وقال : وثقه ابن معين ، وضعفه أحمد ، وقال الحافظ فى (التقریب) : صدوق يخطئ » . قلت : ومما سبق تعلم تساهل الحافظ الهيثمى فى قوله : رواه الطبراني فى (الأوسط) وإسناده حسن ، وهكذا يصير الألباني على تضعيف الحديث ويوهمنا بصحة رأيه وخطأ الهيثمى » ١ هـ .

قلت : الشيخ الألباني - حفظه الله تعالى - لم يضعف الحديث كما يوهم المعترض ، لأن الحديث متفق عليه من حديث ابن عباس ، بل رواه الجماعة كما بين حفظه الله فى تخريج الحديث ، وإنما ضعف الشيخ الألباني بعض أسانيد بعض الشواهد ، ألا ترى إلى قوله حفظه الله : وللحديث شاهد من حديث جابر مرفوعاً بلفظ وساق الحديث - معناه أن لحديث ابن عباس الذى هو أصل الباب شاهد من حديث جابر؟ .

ثم إن الشيخ الألباني - حفظه الله - لم يُعَلِّ متابعة عمرو بن دينار بمحمد بن مسلم الطائفى الراوى عن عمرو فقط ، بل أعلَّه بعله أخرى ، وهى زكريا بن نافع الأرسوفى الراوى عن محمد بن مسلم ، فقال حفظه الله : والراوى عنه - أى محمد بن مسلم - زكريا بن نافع الأرسوفى مجهول الحال ، ذكره ابن أبى حاتم فى (الجرح والتعديل) [١/٢٠٩٤، ٥٩٥] من رواية جماعة عنه ، ولم يَحْكُ فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وقال الحافظ فى (اللسان) [٢/٥٦٢] : ذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وقال : يُعْرَبُ ، وأخرج له الخطيب فى (الرواة عن مالك) حديثاً فى ترجمة العباس بن الفضل

عنه ، وقال : فى إسناده غير واحد من المجهولين .

قال فى (ص ٢٠، ٢١) «والذى يرجع إلى قول الذهبى فى محمد بن مسلم يبين تدليس الألبانى بما يؤيد حكمه المسبق على الحديث الشريف ، فضعفاء الذهبى اثنان : (الديوان) و (المغنى) وقد جاء فيهما ما نصه : وثقه ابن معين وغيره وضعفه أحمد وليس عنده العبارة التى زعمها الألبانى وهى (وثقه ابن معين ، وضعفه أحمد) » ١ هـ .

قلت : تشبث المعترض بلفظة لا تساعده على مطلوبه ، وهى لفظة (وغيره) ، لأن هذا الغير هما كما ذكر الحافظ ابن حجر فى ترجمة محمد بن مسلم الطائفى : (العجلي) و (أبو داود) فهما اللذان وثقا محمد بن مسلم مع يحيى بن معين ، غير أن يحيى بن معين اختلفت عنه الرواية فى توثيق محمد بن مسلم ، فقد حكى ابن عدى عنه أنه قال مرة : ليس به بأس ، وقال مرة : ثقة . وقال مرة : لم يكن به بأس ، وكان سفيان بن عيينة أثبت منه ومن أبيه ومن أهل قريته حفظه كان إذا حدث من حفظه كأنه يقول يخطئ ، وكان إذا حدث من كتابه فليس به بأس ، وابن عيينة أثبت منه فى عمرو بن دينار وأوثق ، ومحمد بن مسلم أحب إليّ فى عمرو بن داود العطار . . وأيضاً فإن أبا داود اختلفت عنه الرواية كما حكى الحافظ فى (التهذيب) فروى عن أبى داود توثيقه ، وروى عنه أنه قال : ليس به بأس .

قال فى (ص ٢١) : «وأما الذين وثقوا محمد الطائفى المذكور بالإضافة إلى ابن معين فهم : أبو داود ، والعجلي ، والفَسَوَى ، وابن حبان الذى ذكره فى (صحيحه) ، وقال عبد الرحمن بن مهدى : كتب محمد صحاح ، وقال ابن عدى - الذى درس أحاديثه - : صالح الحديث لا بأس به ولم أر له حديثاً منكراً ، فهؤلاء كلهم معقولون له » ١ هـ .

قلت : هذا الكلام فيه تدليس وإيهام ، أما بالنسبة لتوثيق ابن معين وأبى داود ، فقد سبق بيان اختلاف الرواية عنهما ، أما بالنسبة لابن حبان فذكر الحافظ فى (التهذيب ٩/ ٤٤٥) أنه - أى ابن حبان - ذكره فى (الثقات) وقال : يخطئ . فهل تخطئة ابن حبان لمحمد الطائفى تعتبر توثيقاً وتعديلاً ؟ ١١٩ .

ثم ألا يعتبر كتمان قول ابن حبان الذى ذكره فى ترجمة محمد الطائفى من التدليس ؟! إذ من المعروف أننا إذا أردنا أن نعرف قول ابن حبان فى راوٍ نبحت عن

ذلك الراوى فيما ذكره ابن حبان فى كتبه للتراجم (كالثقات) و(المجروحين) وليس فى صحيحه لأنه وإن اشترط الصحة فى (صحيحه) إلا أنه تساهل ولم يُوفِ بشرطه ، فليس (صحيحه) من كتب التراجم . أما بالنسبة لابن عدى فإن المعترض دلس فى الكلام عليه ، وأوهم حيث لم ينقل كلامه بنصه ، فكلام ابن عدى يختلف فى نصه ومعناه عما ذكر المعترض . فأما نصه فقال ابن عدى فى (الكامل) [٢٩٤/٧] :
ولمحمد بن مسلم الطائفى غير ما ذكرتُ أحاديثَ حسان غرائب ، وهو صالح الحديث لا بأس به ، ولم أر له حديثاً منكراً) ١ هـ . وأوهم حيث ظن أن كلام ابن عدى فى محمد الطائفى توثيق له ، وهذا خلاف ما فهمه العلماء من الاصطلاح ، فقد فهم العلماء من قول ابن عدى فى رايه (لا بأس به) أنه يُستشهد به ولا يُحتج بتفرده ، وأنه ممن لا يعتمد الكذب .

قال الشيخ عبد الرحمن المَعْلَمى اليماني فى تعليقه على قول ابن عدى فى يوسف بن محمد بن المنكدر : (أرجو أنه لا بأس به) وقد ساق هذا القول الشوكاني فى (الفوائد المجموعة) (ص ٣٥) ، فعلق الشيخ المَعْلَمى قائلاً : (هذه الكلمة - لا بأس به - رأيت ابن عدى يطلقها فى مواضع تقتضى أن يكون مقصوده (أرجو أنه لا يعتمد الكذب) ، وهذا منها لأنه قالها بعد أن ساق أحاديث يوسف ، وعامتها لم يُتابع) ١ هـ .
قلت : وهذا أيضاً منها ، وذلك لأمرين :

أولهما : أن ابن عدى ساق فى ترجمة محمد الطائفى أحاديث بعضها تُوبع عليها ، وبعضها لم يُتابع عليها ، ثم قال : ولمحمد بن مسلم الطائفى غير ما ذكرت أحاديث حسان غرائب .
ثانيهما : إن ما استظهره الشيخ المَعْلَمى من أن ابن عدى يقصد بقوله (أرجو أنه لا بأس به) - أى أرجو أنه لا يعتمد الكذب فى كلام ابن عدى نفسه ما يشهد لهذا المعنى ، وهو قوله : « ولم أر له حديثاً منكراً » . ونقل الذهبي فى (سير أعلام النبلاء) فى ترجمة عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب قول ابن عدى فيه : أرجو أنه لا بأس به . قال محقق ذلك الجزء من (السير) [٣٤١/٧] : (لقد عُلِم بالتبع أنه لا يقصد بهذا التعبير التوثيق ، وإنما يريد به أن المترجم يكتب حديثه للمتابعة والاعتضاد) ١ هـ .

أضف إلى ذلك قول الذهبي - وهو من أهل الاستقرار التام في محمد الطائفي - من (الكاشف) [٩٦/٣] (فيه لينٌ وقد وثق له في (مسلم) حديث واحد) ١. هـ. وقال الحافظ ابن حجر في (التقريب) : (صدوق يخطئ).

فهل هذه الأقوال تعتبر توثيقاً للراوى !!؟ أم تنزله من مراتب الاحتجاج إلى مراتب الاستشهاد !!؟ . ولذا فأنا أحيل الأستاذ الدكتور المتخصص في علم الرجال إلى كتاب (شفاء العليل بالفاظ وقواعد الجرح والتعديل) لأبي الحسن مصطفى بن إسماعيل ، وهو من تلامذة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي ، وهذا الأخير من تلامذة ناصر السنة وقامع البدعة مُحدث الزمان طيب الحديث وعلمه الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله تعالى وأمتع به ، آمين .

وقال في (ص ٢١) : «وللحديث شواهد عند مسلم في نفس الموضوع من حديث ابن عمرو بن عباس وغيرهما ، وهذه الشواهد من شأنها تزيد الحديث قوة إلى قوته ، وتنفى عن محمد الطائفي الخطأ في هذا الحديث» ١. هـ.

قلت : يبدو أن المعارض غفل عن أن الحديث متفق عليه ، بل رواه الجماعة من حديث ابن عباس ، وإذا كانت الشواهد تنفي عن محمد الطائفي الخطأ في هذا الحديث ، فما قول المحقق المتخصص في العلة الأخرى لنفس الإسناد وهي زكريا بن نافع الأرسوفي : مجهول الحال ، وهو الراوى عن محمد الطائفي !!؟ .

قال في (ص ٢٢) : «تعرض الألباني للحديث - أي حديث الاستجمار - تَوَرَّمِي الجمار تَوَرَّمِي... إلخ - في تعليقه على (مختصر صحيح مسلم) للمنذرى ، قال الألباني : والحديث من رواية أبي الزبير عن جابر وقد عنعنه ، بينما مر عليه في (مشكاة المصابيح) دون تعليق ، رغم أنه بنفس الإسناد ، فكأنه صحيح عنده في (مشكاة المصابيح) ، بينما ضعيف في (صحيح مسلم)» ١. هـ.

قلت : ما الدليل على أن سكوت الشيخ الألباني على الحديث في (مشكاة المصابيح) يُعتبر تصحيحاً له؟ . ثم لو فرضنا أن سكوت الألباني يُعتبر تصحيحاً ، فمن أي أنواع الصحيح يكون الحديث؟ . ثم لِمَ لا يقال : إن سكوت الألباني على الحديث يُعتبر تحسیناً له؟ . ولو فرضنا فمن أي أنواع الحسن يكون؟ . ولم لا يقال : إن الحديث عند الألباني ضعيف لعننة أبي الزبير عن جابر ، لكنه حسن أو صحيح لشواهد ، فلذلك سكت عليه في (المشكاة) . ولَمَّا تكلم عليه في (مختصر صحيح مسلم) تكلم على إسناد أبي الزبير فقط ، ولم يتكلم على صحة الحديث أو ضعفه من

طرقه وشواهد ، ومع ذلك فقد أورد الشيخ الألباني هذا الحديث شاهداً لحديث (إذا استحجر أحدكم فليستحجر وترأ . . إلخ) من (الصحيحة) [١٢٩٥ / ٣] ، ولم يتكلم عليه ، فماذا سيقول المعارض حيثن؟!! هل يعتبر سكرت الألباني حيثن من التحسين أو التضعيف أو التصحيح؟! .

قال في (ص ٢٤) : بعد ما ذكر من أخرج حديث زينب وهي (تمعس منيئة . . الحديث) وهم الترمذي وأبو داود ، وتبعه المنذري - فقال : «فهؤلاء الأئمة قبلوا عن عَنَّة أبي الزبير في هذا الحديث ، وهم يعلمون تماماً أن أبا الزبير كثير التدليس ، وأن عنعنته لا تقبل إلا إذا تبين سماعه للحديث الشريف ، كما هو الحال مع هذا الحديث ، فقد صرح أبو الزبير بأن جابراً أخبره بهذا الحديث» أ. هـ .

قلت : عَجَباً لهذا المعارض سرعان ما يتناقض ، لأنه لا يسير في كلامه بخطى راسخة ، ولا على قواعد ثابتة ، فلهذا يتناقض مع نفسه ويتعارض ، فتراه هنا يهدم كل ما بناه سابقاً ، فذهب إلى أن الأئمة يعلمون أن أبا الزبير كثير التدليس ولا تقبل عنعنته إلا إذا صرح بالسماع ، ومع ذلك فقد قبلوا هذا الحديث ، لا لأنه في (مسلم) وإنما لأن أبا الزبير صرح بأن جابراً أخبره بهذا الحديث ، وهذه القاعدة وهذا الحكم هو ما أنكره المعارض في أول الكتاب .

وقال في (ص ٢٤) : «وذلك التصريح بالسماع - سماع أبي الزبير من جابر - جاء في موضعين من (مسند) الإمام أحمد بن حنبل ، ألا يدل ذلك على افتقار حكم الألباني إلى الحجة؟ وألا يدل على تسرعه في إصدار الأحكام دون روية في التخريج؟» أ. هـ .

قلت : أولاً : لم يَخَفَ الإسناد الذي صرح فيه أبو الزبير بالسماع من جابر على الشيخ الألباني ، كيف وقد خرج الحديث في أول كلامه عليه من (الصحيحة) [٢٣٥ / ١] من (مسند) أحمد من حديث أبي كبشة الأنماري ؟ ثم قال : «وللحديث شاهد من حديث أبي الزبير عن جابر ، وساقه وذكر من أخرجه» ، ثم قال : «وأبو الزبير مُدْلَسٌ وقد عنعنه ، لكن حديثه في الشواهد لا بأس به ، لا سيما وقد صرح بالحديث في رواية ابن لهيعة عنه ، وأما مسلم فقد احتج به» .

ثانياً : إن التخريجات التي ذكرها المعارض في حاشية كتابه بالنسبة للرواية المصرح فيها بالسماع كانت هكذا : (مسند الإمام أحمد ٣ / ٤٢٨ ، ٣٤١) وبالرجوع إلى هذين الموضعين لم نجد الرواية التي صرح فيها أبو الزبير بالسماع ، وإنما وجدناها في

تخريجات الشيخ الألباني للحديث في الموضع (٣/٣٤٨) رقم الحديث (١٤٧٥٦) ، فهل ذلك يعطينا الحق بأن نسب للمعتز ما نسبته للشيخ الألباني من الافتقار في الأحكام إلى الحجة والتسرع في التخريج دون روية؟! لكننا نترفع عن مثل هذه الأمور .

ثالثاً : هل يستطيع المعتز أن يأتي لنا في هذا الحديث برواية صرح فيها أبو الزبير بالسماع من جابر من غير رواية ابن لهيعة التي ذكرها الألباني؟! . فإن لم يأت بها نقول له : هذه هي المرة الثانية في رسالتك - على صغر حجمها وكثرة التليس والتمويه والتناقض فيها - تأخذ علم الشيخ الألباني وجهده وتنسبه إلى نفسك ، وصدق رسول الله ﷺ حيث قال : «المتشيع بما لم يُعطَ كلابس ثوبي زور»^(١) .

رابعاً : كتب المعتز المتخصص في تخريج الحديث (ص٢٧) من الحاشية : مسلم (١٠٢١/٢) (١٥) كتاب الحج الباب (٢) - حديث (٩) . وأنا أسأله ماذا يسمى عند الأئمة وعلماء المصطلح إذا قال محقق في تخريج حديث : رواه مسلم كتاب الحج ، وليس هو في كتاب الحج ، وإنما هو في كتاب النكاح !!؟ ألا يعتبر ذلك تسرعاً في التخريج دون روية؟

قال في (ص٢٦) : «لقد رواه - أي حديث (لا تذبخوا إلا مسنة) - أبو عوانة في صحيحه من طريق ابن جريج : حدثني أبو الزبير أنه سمع جابراً يقول ... الحديث» أ. هـ .

قلت : نعم رواه أبو عوانة (٢٢٨، ٢٢٧/٥) من طريق الحسن بن أعين ، وأبي جعفر ، وأحمد بن يونس عن زهير ، عن أبي الزبير ومن طريق أبي خيثمة وحسن بن موسى عن أبي الزبير عن جابر ، ثم قال أبو عوانة : رواه محمد بن بكر عن ابن جريج حدثني أبو الزبير أنه سمع جابراً يقول ... الحديث .

قال في (ص٢٩، ٣٠) : «في كلام الشيخ الألباني نظر لأسباب كثيرة منها ما يلي : أولاً : إن سهيل بن أبي صالح وثقه ابن سعد ، والنسائي ، والدارقطني والعجلي ، والذهبي ، وقال ابن عدى : وهو عندى ثبت لا بأس به مقبول الأخبار ،

(١) أخرجه البخارى (٥٢١٩) ومسلم (٢١٣٠) وأحمد (٣٤٥/٦) وأبو داود (٤٩٩٧) من حديث أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنها؛ وأخرجه مسلم (٢١٢٩)، وأحمد (١٦٧/٦) من حديث عائشة رضى الله عنها .

وروى عنه الإمام مالك وهو لا يروى إلا عن ثقة عنده ، وقال الحافظ ابن حجر فى (هدى السارى) : أحد الأئمة المشهورين المكثرين ، وعدّه الحاكم أحد أركان الحديث الشريف ، وذكره ابن حبان فى (ثقاته) ، وقال : يخطئ^(١) . هـ .

قلت : هذا الكلام عليه مؤاخذات ، منها أن النسائى لم يوثق سهيلاً كما زعم المعترض ، وإنما قال الحافظ فى (التهذيب) [٢٦٣/٤] : (قال النسائى : ليس به بأس) . وقال الذهبى فى (السير) [٤٥٩/٥] : (قال النسائى وغيره : ليس به بأس) . ومعلوم أن قولهم : فلان لا بأس به ، دون قولهم : فلان ثقة ، عند كثير من العلماء ، إلا ما جاء عن ابن معين ودحيم ، ففيه تفصيل^(٢) . ومنها : أنه ليس فى كلام الدارقطنى ما يفيد توثيق سهيل كما ادعى المعترض ، وإنما فيه موافقة الدارقطنى للنسائى على أن سهيلاً أحسن حالاً من أبى اليمان ويحيى بن بكير اللذين أخرج لهما البخارى ولم يُخرَجَ لسهيل ، وهاك ما قاله الحافظان الذهبى فى (السير) وابن حجر فى (التهذيب) : (قال أبو عبد الرحمن السلمى : سألت الدارقطنى : لم ترك البخارى سهيلاً فى الصحيح ؟ . فقال : لا أعرف له فيه عذراً ، فقد كان النسائى إذا حدث بحديث لسهيل - قال : سهيل - والله - خيرٌ من أبى اليمان ويحيى بن بكير وغيرهما ، وكتاب البخارى من هؤلاء ملآن) ١ . هـ .

أقول : وقد عرفت فيما سبق قول النسائى فى سهيل ، فهل يعتبر ذلك توثيقاً؟؟! ومنها : أن الذهبى لم يستمر على توثيق سهيل ، وإنما ذكر مع حفظه اختلاطه فقال فى (السير) : وكان من كبار الحفاظ ، لكنه مرض مرضة غيّرت من حفظه^(٣) . وقال فى (الكاشف)^(٤) : (قال ابن معين : هو مثل العلاء وليس بحجة . وقال أبو حاتم : لا يُحتج به ، وثقه ناس) . ١ . هـ .

قلت : كأنه فى (الكاشف) يُرجح التجريح على التوثيق ، لأنه أورد من وثقه على الإيهام ، بينما فصل فيمن جرّحوه ، فماذا يعنى ذلك!!؟

(١) انظر (شفاء العليل) (ص ١٣٢-١٣٥) .

(٢) (٤٥٩/٥) .

(٣) (٤٠٩/١) .

ومنها : أن رواية الإمام مالك عن (سهيل) ليست على إطلاقها ، فإن الإمام مالكا أخذ عن (سهيل) قبل الاختلاط ، كما حكى الذهبي ذلك في (السير) مُصَدِّراً إياه بصيغة التمرىض .

ومنها : أن كلام الحافظ في (مقدمة الفتح) في (سهيل) من أنه أحد الأئمة المشهورين المكثرين فليس هذا بتوثيق ، ولا هو بكلام له علاقة بالضبط أصلاً . كيف هذا وقد قال عنه في (التقريب) : صدوق تغير حفظه بأخره ؟ فكلامه في (مقدمة الفتح) يفيد شهرة (سهيل) وأنه يكثر من الرواية ، أما توثيقه فلا ، وكلامه في (التقريب) يفيد أنه أدنى من الثقة مع ثبوت اختلاطه . هذا إن كان المعترض أورد كلام الحافظ على أنه توثيق لسهيل ، وهذا هو الظاهر من كلامه . أما إن أراد بكلام الحافظ هذا أنه ممن لم يتكلم في (سهيل) لأنه قال بعد الذي نقله عنه : وتكلم فيه - أى سهيل - بعض الأئمة بسبب تغيره في آخر حياته ، ومن هؤلاء الأئمة : علي بن المديني ، ويحيى بن معين ، وأبو حاتم الرازي . ولم يذكر الحافظ ابن حجر ممن تكلم في (سهيل) بسبب تغير حفظه . كان الواجب - أداء للأمانة العلمية - أن يأتي بقول الحافظ في (التقريب) لأنه يستخلص فيه ما قيل في الراوى من جرح وتعديل ، والله أعلم .

ومنها : أن المعترض بتر كلام الحاكم ، فأورد من كلامه ما يوافق مذهبه ، وترك ما هو حجة عليه ، وهاك ما حكاه الحافظ عنه في (التهذيب) : (وقال الحاكم في باب من عيب على (مسلم) إخراج حديثه : سهيل أحد أركان الحديث ، وقد أكثر مسلم الرواية عنه في الأصول والشواهد ، إلا أن غالبها في الشواهد ، وقد روى عنه مالك وهو الحكم في شيوخ أهل المدينة الناقد لهم ، ثم قيل في حديثه بالعراق : إنه نسي الكثير منه وساء حفظه في آخر عمره) أ. هـ . فهل يحسن السكوت على ما تركه المعترض من كلام الحاكم الذي لا يوافق مذهبه ومشربه؟! . ومع ذلك نقول للمعترض : إن من الذين وثقوا (سهيلاً) ممن لم تذكر : سفيان بن عيينة ، فقد حكى الذهبي في (السير) حكاية الترمذي أن سفيان بن عيينة قال : (كنا نعدُّ سهيل بن أبي صالح ثباً في الحديث) أ. هـ .

قال في (ص ٣٠) : « وتكلم فيه بعض الأئمة بسبب تغيره في آخر حياته ، ومن هؤلاء الأئمة : علي بن المديني ويحيى بن معين وأبو حاتم الرازي ، ويحمل كلامهم فيه على ما رواه من حديث في آخر حياته » أ. هـ .

قلت : لا أدري بماذا أسمى هذا الكلام!! هل هو من التذليل!! أم ماذا!! . فإن يحيى بن معين قال فيما حكى عنه الذهبي وابن حجر : (سُهَيْل والعلاء بن عبد الرحمن حديثهما قريب من السواء ، وليس حديثهما بحجة) ١ . هـ . وقال أبو حاتم أيضاً فيما حكى الذهبي والعسقلاني عنه : (يُكْتَب حديثه ولا يُحْتَجُّ به ، وهو أحب إلي من العلاء - وزاد الذهبي - ومن عمرو بن أبي عمرو) ١ . هـ .

قلت أين هذا الكلام من الكلام على اختلاطه ، بل هذا الكلام يدل على أنهما سَبَرَا رواياته بروايات الثقات فوجدناه يخطئ في الرواية ، ولهذا قال ابن حبان الذي أورده في (الثقات) : (يخطئ) . ولا يمكن حمل هذا الخطأ على ما بعد الاختلاط ، إذ لو كان كذلك ما أطلق ابن معين وأبو حاتم عدم الاحتجاج به ، بل قد أورد الحافظ في (التهذيب) كلاماً لبعض الأئمة في (سُهَيْل) يُشْعِر بعدم الضبط ، بغض النظر عن اختلاطه ، فقال : (وقال حرب عن أحمد : ما أصلح حديثه . وقال أبو طالب عن أحمد : قال يحيى بن سعيد : محمد - يعني ابن عمرو - أحبُّ إلينا . وما صنع شيئاً ، سُهَيْل أثبت عندهم) .

أما كلام ابن المَدِينِي فهو عن اختلاط (سُهَيْل) فقد حكى الذهبي عنه في (السير) أنه قال : « مات أخ لسُهَيْل فوجد عليه ، فنسى كثيراً من الحديث » . وقد وافقه الأزدي فحكى الحافظ عنه قوله : « صدوق إلا أنه أصابه برسام في آخر عمره فذهب بعض حديثه » . ومن الأمثلة على ما حدث به (سُهَيْل) ونسيه ما أخرجه أبو داود^(١) من طريق ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سُهَيْل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد ، زاد أبو داود : « إن عبد العزيز الداروردي الراوي عن ربيعة قال : ذكرت ذلك لسُهَيْل ، فقال : أخبرني ربيعة وهو عندي ثقة أني حدثته إياه ، ولا أحفظه » ، قال عبد العزيز : « وقد كان أصابت سُهَيْلاً عِلَّةٌ أَذهبت بعض عقله ونسي بعض حديثه ، فكان سُهَيْل بعدُ يحدثه عن ربيعة عنه عن أبيه » . ورواه أبو داود أيضاً^(٢) من رواية سليمان بن بلال عن ربيعة به ، قال سليمان : « فلقيت سُهَيْلاً فسألت عن هذا الحديث ، فقال : ما أعرفه ، فقلت له : إن ربيعة أخبرني به عنك ، قال : فإن كان ربيعة أخبرك عنى ، فحدث به عن ربيعة عنى » .

(١) حديث رقم (٣٦١٠)

(٢) حديث رقم (٣٦١١) .

قلت : والحديث صحيح ، صححه الشيخ الألباني حفظه الله تعالى في (صحيح سنن أبي داود) .

قال في (ص ٣٠) : «عِلْمًا بِأَنَّ الرَّجُلَ - سُهَيْلَ - ذَكَرَهُ الْحَافِظُ الْعَلَّائِيُّ فِي كِتَابِ (الْمُخْتَلِطِينَ) فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مِنْهُ ، وَهُوَ يَشْمَلُ الثَّقَاتَ الَّذِينَ اخْتَلَطُوا فِي آخِرِ حَيَاتِهِمْ وَلَمْ يَحْطِ الْاِخْتِلَاطُ مِنْ حَدِيثِهِمْ » ١ . هـ .

قلت : نحن لا نعارض أن سهيل بن أبي صالح في مرتبة الاحتجاج ، ولكن لا يلزم من ذلك كونه ثقة لتعارض الجرح والتعديل فيه كما سبق ، فالرجل صدوق كما قال الحافظ وغيره ، ولكن الذي نعارض فيه هو أن الاختلاط لا يَحْطُ من حديث الرجل ، فإن الراوى إن كان ضعيفاً لا يُحتج به ، والاختلاط يزيده ضعفاً ، أما إن كان الراوى ثقة أو صدوقاً فإنه يُحتج به ، فإذا ثبت أنه اختلط فحيثُ يُقبل حديثه قَبْلَ الاختلاط ، وَيُرَدُّ ما حَدَّثَ به بعد الاختلاط إن تميز حديثه ، أما إذا لم يتميز ما حَدَّثَ به قبل الاختلاط مما حَدَّثَ به بعد الاختلاط فَيُتْرَك حديثه وإن كان ثقة . وهذا التفصيل هو قول أهل العلم ، قال ابن الصلاح في (مقدمته) [ص ٣٥٢] : (والحكم فيهم - أى في المختلطين - أنه يُقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط ، ولا يُقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط ، أو أشكل أمره فلم يَنْتَرِ هل أخذ عنهم قبل الاختلاط أو بعده) أ . هـ .

وقد تابع ابن الصلاح في هذا النوى (في تقريبه) والسيوطي في (التدريب) وابن الكيال في (الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة والثقات) .

قال في (ص ٣٠) : «ودافع عنه - أى سهيل - الذهبي هو وهشام بن عروة بن الزبي - وبين أن النسيان الذي حصل لهما يقع لمالك ولشعبة ولوكيع ولكبار الثقات ، وليس هناك أحد معصوم منه » ١ . هـ .

قلت : هذا من تدليس المعترض ، فقد مر بك كلام الذهبي في (سهيل) من (السير) و (الكاشف) ، أما ما يدعيه المعترض فهو صحيح في (هشام) ، وغير صحيح في (سهيل) ، وإليك كلام الذهبي في (الميزان) [٣٠٢ ، ٣٠١ / ٤] في ترجمة هشام بن عروة : (ولا عبرة بما قاله أبو الحسن بن القطان من أنه - هشام - وسهيل بن أبي صالح اختلطا وتغيّرا ، نعم الرجل (قلت : أى رجل يريد ؛ هشام أو سهيل ؟) ^(١) تغير قليلا ولم يَبْقَ حفظه كَهَوِّ في حال الشبهة ، فبعض محفوظه أو

(١) أقول يقصد هشام بن عروة ، لأن الكلام في ترجمته هو ، لا في ترجمة سهيل ، والله أعلم .

وَهُمْ فَكَانَ مَاذَا؟! أَهوَ مَعْصُومٌ مِنَ النِّسْيَانِ؟ . ولما قدم العراق (قلت : من الذى يقصده الذهبى بقدمومه العراق؟) فى آخر عمره حدث بحملة كثيرة من العلم ، فى غضون ذلك يسير أحاديث لم يُجَوِّدْهَا ، ومثل ذلك يقع لمالك ولشعبة ولوكيع ولكبار الثقات ، فَدَعَّ عَنْكَ الْخَبْطَ وَذَرَّ خَلْطَ الْأُثْمَةِ الْأَثْبَاتِ بِالضَّعْفَاءِ وَالْمُخْطَلِطِينَ ، فهشام شيخ الإسلام ولكن أحسن الله عزاءنا فيك يا ابن القطان (١ . هـ .

فهذا ظاهر فى أن الذهبى إنما رد تسوية أبى الحسن بن القطان هشاماً بسهولة فى الاختلاط والتغير ودفاعه كان عن (هشام) لا عن (سهيل) ، بل لا يستوى عنده (هشام) فى الضبط (بسهولة) ، فما معنى قوله فى آخر كلامه (وَذَرَّ خَلْطَ الْأُثْمَةِ الْأَثْبَاتِ بِالضَّعْفَاءِ وَالْمُخْطَلِطِينَ ، فهشام شيخ الإسلام)؟ وماذا يفهم من قول الذهبى فى أول ترجمة هشام من (الميزان) : أحد الأعلام ، حجة إمام ، لكن فى الكبر تناقص حفظه ولم يختلط أبداً؟ بينما يقول فى أول ترجمة (سهيل) من (الميزان) : أحد العلماء الثقات وغيره أقوى منه ، وقد كان اعتل بعله نفسى بعض حديثه . هل معنى ذلك أن الذهبى يسوى بينهما؟! وما معنى أن يُصَدَّرَ الذهبى ترجمة هشام بقوله : (صح) بينما لم يفعل ذلك فى ترجمة سهيل؟! وتأمل أخى القارئ معنى كلام الذهبى وانظر هل يدافع عن هشام وسهيل معاً ، أو أنه أورد كلام أبى الحسن بن القطان الذى ساقهما معاً ثم دافع عن هشام؟ . وكلامه هذه المرة من (السير ٣٥/٦) قال : (قلت : الرجل - هشام - حجة مطلقاً ، ولا عبرة بما قاله الحافظ أبو الحسن بن القطان من أنه هو وسهيل بن أبى صالح اختلطا وتغيرا ، فإن الحافظ قد يتغير حفظه إذا كبر ، وتنقص حِدَّةُ ذهنه ، فليس هو فى شيخوخته كَهُوِّ فى شبابه ، وما من أحد بمعصوم من السهو والنسيان ، وما هذا التغير بضار أصلاً ، وإنما الذى يضر الاختلاط ، وهشام لم يختلط قط ، هذا أمر مقطوع به ، وحديثه مُخْتَجٌّ به فى (الموطأ) و (الصحاح) و (السنن) . فقول ابن القطان : (إنه اختلط) قول مرذول ، فأرنى إماماً من الكبار سَلِمَ من الخَطَأِ وَالْوَهْمِ (١ . هـ . قلت : فهل دفاعه هذا عن هشام وسهيل معاً؟ أم عن هشام فقط؟! .

قال فى (ص ٣١) : « (قرر غير واحد من الأئمة أَنَّ الإمام مسلماً لم يُخْرِجْ من حديث المُخْتَلِطِ إِلَّا مَا ظَهَرَ لَهُ أَنَّهُ حَدَّثَ بِهِ قَبْلَ تَغْيِيرِهِ . قال ابن الصلاح : واعلم أن ما كان من هذا القبيل مُخْتَجّاً بروايته فى الصحيحين أو أحدهما فإننا نعرف على الجملة أن ذلك مما تميز وكان مأخوذاً عنه قبل الاختلاط ، وكذا قال النووى » . ١ . هـ .

قلت : صحيح أن ابن الصلاح قال ذلك ، لكن هذا الكلام منه محمول على حسن الظن فقط بأصحاب الصحيح ، فقد قال أبو البركات الذهبى الشهير بابن الكيال

في (الكواكب النيرات ص ١٢) تعقياً على كلام ابن الصلاح السابق قال : «قلت : وهذا من باب حسن الظن بهم رضى الله عنهم» .

قال في (ص ٣١، ٣٢) : «في كلام الشيخ الألباني إشارة إلى أن سهيلاً ضعيف عند البخارى ، بسبب أنه روى له مقروناً وتعليقاً ولم يَرَوْ له منفرداً ، وهذه مغالطة ، فليس معنى أن البخارى لم يحتج به فى صحيحه أنه ضعيف عنده ... وكـم من ثقة لم يُخْرِج له البخارى فى صحيحه ، فهل يعنى ذلك ضعفه عنده» ١ . هـ .

قلت : من أين فهم هذا المعترض أن معنى قول الشيخ الألباني (روى له البخارى مقروناً وتعليقاً) أن سهيلاً ضعيف عند البخارى ، هذا ما فهمه المعترض ، وليس هذا ما يقصده الألباني حفظه الله . وإنما يريد الألباني بقوله هذا أنه ليس على شرط البخارى ، لأنه لم يحتج به فى (الصحيح) ، ولا يلزم من ذلك تضعيف سهيل عند البخارى ، فقد صرح الألباني بأن سهيلاً ثقة على الرغم من أنه يُضعَّفُ له بعض الأحاديث بسبب ما قيل فى حفظه فقال فى (الصحيحة) [١٩٢/٢] : (بل هو سُهَيْلٌ - بالتصغير - بن أبى صالح كما جاء منسوباً فى (المستدرک) وهو وأبوه ثقتان معروفان من رجال مسلم أيضاً) أ . هـ .

قال فى (ص ٣٢) : «فى كلام الشيخ الألباني ما يفيد إطلاق الشذوذ والنكارة على كل ما انفرد به سهيل بن أبى صالح . وهذا مردود لأن فى ذلك إهداراً لكثير من الأحاديث الشريفة الصحيحة» ١ . هـ .

قلت : عَجَباً والله لهذا المعترض كيف يفهم قواعد المصطلح؟ . إذا انفرد سهيل على فرض أنه ثقة أو صدوق برواية لم يتابعه على روايتها الثقات ، ماذا تسمى هذه الرواية التى انفرد بها؟ وما هو تعريف الشذوذ فى المصطلح؟! وهل الحديث الشاذ الذى انفرد بروايته راو دون بقية الرواة يُعدُّ من الصحيح؟! أو من شرط الصحيح أن لا يكون شاذاً ولا مُعَلَّلاً؟ وهل هذه الأحاديث الكثيرة مما تفرد بها سهيل حتى يقال إن من رَدَّ ما تفرد به سهيل رَدَّ أحاديث كثيرة صحيحة؟! .

قال فى (ص ٣٣) : «فهل يُعقل أن يطلَّع الشيخ الألباني على علة فى حديث أجمع هؤلاء الأئمة - الإمام أحمد ، وابن معين ، وعثمان بن أبى شيبه ، وسعيد بن منصور - وغيرهم - على صحته وسلامته من العلل» ١ . هـ .

قلت : أهكذا يكون التخصص والتحقيق ؛ أن ما قاله السابق وإن كان جليلاً أصبح مما قاله اللاحق وإن كان موافقاً للقواعد؟ سبحانهك هذا بهتان عظيم ، وإليك أخى القارئ خلاصة تحقيق الشيخ الألبانى لهذا الحديث الصحيح :

١- لم يضعف الشيخ الألبانى الحديث كله ، بل قال فيه : صحيح دون قول عائشة (لا) فإنه شاذ أو منكر .

٢- هذه اللفظة التى حكم عليها الألبانى بالشذوذ أو النكارة جاءت فى الحديث هكذا : (عن زيد بن خالد الجهنى ، عن أبى طلحة الأنصارى قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا تماثيل ») قال - أى زيد بن خالد : فأثبت عائشة ، فقلت : إن هذا (أى أبو طلحة) يخبرنى أن النبى ﷺ قال : لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا تماثيل ، فهل سمعت رسول الله ﷺ ذكر ذلك ؟ فقالت : أى عائشة لا ، ولكن سأحدثكم ما رأيته فعل .. (الحديث .

٣- حكم الشيخ الألبانى على قول السيدة عائشة : (لا) ، أى أنها لم تسمع من قوله : (لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا تماثيل) بالشذوذ أو النكارة ، لمخالفته لما رواه البخارى ومسلم من طريق مالك عن نافع عن القاسم بن محمد عن عائشة رضى الله عنها أنها اشترت تمرقة فيها تصاوير .. الحديث . وفى آخره ثم قال - أى رسول الله ﷺ : « إن البيت الذى فيه الصور لا تدخله الملائكة » . ولهذا قال الشيخ الألبانى : إذا تبين هذا فلا شك فى وهم من نسب إلى عائشة رضى الله عنها أنها قالت : إنها لم تسمع الحديث من رسول الله ﷺ وليس فى إسناده من هو أخرى بنسبة الوهم إليه من سهيل بن أبى صالح ، لما عرفت من الكلام فيه . فهذا خلاصة تحقيق الشيخ الألبانى للحديث الذى لم يضعفه فخالف بذلك الأئمة ، وإنما يئن شذوذ أو نكارة لفظية فى الحديث ، لمخالفتها ما أخرجه الشيخان ، ولا شك عند كل منصف له دراية بعلم الحديث أنه يقدم ما اتفق عليه الشيخان على ما انفرد به أحدهما ، والله أعلم .

قال فى (ص ٣٣، ٣٤) : « وأكد الشيخ الألبانى سماع السيدة عائشة للنص ، وذلك فى حديث التمرقة الذى رواه الشيخان ، مما يؤكد شذوذ هذه اللفظة المذكورة - أى قولها : (لا) إجابة لقول السائل ، (فهل سمعت رسول الله ﷺ ذكر ذلك) (أى لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا تماثيل) ؟ . وهذه مغالطة أخرى يلزمها من يقارن بين العبارتين ، فالذى جاء فى حديث التمرقة قوله ﷺ : « البيت الذى فيه الصور لا تدخله الملائكة » ، فهذا هو ما سمعته السيدة عائشة رضى الله عنها ، بينما

الذى أنكرتُ سماعه والذى جاء فى حديث سهيل (لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا تماثيل) فهل معنى الجملتين واحد كما زعم الشيخ الألبانى؟) ١. هـ .

قلت : ما هو الفارق فى نظرك أيتها المعترض ، إذا كنتَ تظن أن هناك فارقاً فى الحديث بين لفظة (الصور) فى الحديث المتفق عليه وبين لفظة (تماثيل) فى حديث سهيل ؟ فقد أبعدت النُّجعة ، وإليك الروایتين فى حديث سهيل والذى فيه لفظة (تماثيل). قالت عائشة : ولكن سأحدثكم ما رأيتهُ فعلَ - أى رسول الله ﷺ - رأيتهُ خرج فى غزاته فأخذتُ نَمَطاً فسَترتهُ على الباب ، فلما قَدِمَ فرأى النمطَ عرفتُ الكراهية فى وجهه ، فجذبه حتى هتكه أو قطعه ، وقال : «إن الله لم يأمرنا أن نكسو الحجاره والطين». قالت : فقطعنا منه وسادتين ، وحشوتها ليفاً ، فلم يَعبُ ذلك على .

وأما الرواية المتفق عليها والتي فيها لفظة (الصور) قالت عائشة : إنها اشترت نَمْرُقة فيها تصاوير ، فلما رآها رسول الله ﷺ قام على الباب فلم يدخل ، فعرفتُ فى وجهه الكراهية ، وقالت : أتوب إلى الله ورسوله ، فماذا أذنبت ؟ فقال رسول الله ﷺ : «فما بال هذه الخرقه؟» قالت : اشتريتها لك تقعد عليها وتوسدها . فقال رسول الله ﷺ : «إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة ، يقال لهم : أحيو ما خلقتم». (ثم قال : إن البيت الذى فيه الصور .. الخ).

وفى رواية البخارى عنها قالت : حشوت وسادة للنبي ﷺ فيها تماثيل كأنها نَمْرُقة ، فقام بين البابين وجعل يتغير وجهه ، فقلت : ما لنا يا رسول الله؟ قال : «ما بال هذه الوسادة؟» قالت : قلت : وسادة جعلتها لك لتضع عليها . قال : «أما علمت أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صور؟» .

فبان بهذا أن لفظة (صور) هى هى لفظة (تماثيل) فى الحديث ، وإن كان المعترض يقصد أن حديث (سهيل) الذى هو عند مسلم فيه لفظة زيادة مما نفت السيدة عائشة رضى الله عنها أنها سمعت عما فى روايتها المتفق عليها وهى لفظة (كلب) فهذه قد أجاب عنها الشيخ الألبانى حفظه الله قبل أن يعترض المعترض ، وكان الله عز وجل ألهمه الإجابة لتكون حجراً فى حلق مَبْغِضِ الشيخ سلمه الله من الشرور ، فقال فى نفس الموضع الذى ذكره المعترض فى حاشيته (غاية المرام) (ص ١٠٥) : فإن قيل : لعل عائشة أنكرت سماعها للنص الذى ذكر لها عن أبى طلحة بتمامه أى بزيادة (كلب) والجواب : أنها قد سمعته منه ﷺ بهذه الزيادة أيضاً : فقد أخرج مسلم (١٥٦/١-١٥٦) عن عائشة أنها قالت : وأَعَدَّ رسول الله ﷺ جبريل عليه السلام

فى ساعة يأتفه فىها الحديث وفى آخره : منعى الكلب الذى كان فى بيتك، إنا لا ندخل بيتاً فىه كلب ، ثم قال : وأخرجه أبو عؤانة .

قلت : سبق للمعترض أنه ذكر أن الشفخ الألبانى لا يعرف ما يسمى بصحيح أبى عؤانة .

قال فى (ص ٣٤) : «ومن الأحادفث التى بحت عنها الشفخ الألبانى ولم فجلها» ١ . هـ .

قلت : ما المقصود بهذا الكلام ؟! ، وما هو الدافع إليه؟! ، وهل نال المعترض الدكتوراة وتخصص فى تصفد أخطاء العلماء إن كان فوجد أخطاء فى الحقيقة ؟! فإنى لم أراه فى رسالته على صفر حجمها تناول موضوعاً أو حقق مسألة ما ثم جاء الكلام على الشفخ الألبانى عرّضاً لاختلافه معه فى تصفح فحديث ما أو تضعفه ، لا لم يحدث هذا ، وإنما خص فى رسالته الشفخ الألبانى بالنقد والاعتراض . ولعله فقول : وما العفب فى نقد الرجال فلفس هناك أحد فوق النقد؟ . فنقول : نعم فليس هناك أحد فوق النقد ، وكل أحد فؤخذ من قوله وفترك إلا النبى ﷺ . وهذا فباعتراف الشفخ الألبانى نفسه فى كتبه ، لكن نقد العلماء فنبغى أن فكون بأدب جم ، وفخلق رففع فدل على أن الناقد ما دفعه فى نقده هوى ولا تعصب ولا إرادة شهرة ، وإنما أراد فبان الحق فإخلاص دل عليه أدبه الجم وفخلقه الرففع . أما النقد المسبوق والمحلّى بالسباب والشتائم والتفرفج ، فلفس هذا من النقد فى فقلل ولا كثر ، وفاران أفى القارئ ففن رسالة المعترض الذى نحن بصدد فبان أخطائه وأوامه والتى سماها (لقطات مما وهم فىه الألبانى من تفرفجات وتعلفقات) وضمفها من سباب وشتائم وأففاظ فندى لها الفففن ولا فصح أن تفصدر من طالب علم مبتدئ فضلاً عن متخصص !!! ، وففن رسالة الشفخ فهد بن عبء الله السنفء والتى سماها (الإعلام فى إفصاف ما ففى على الإمام) وقال فحت هذا الفنوان (تفقفات فدففة على الشفخ محمد ناصر الففن الألبانى مع نقولات فى الرجال لمسماحة المفتى الشفخ عبء الففز بن باز) ، فلفس هذا فحسب ، بل انظر أدبه الجم ففى فقول فى مقدمته ص [٣-٦] : فققض الله سبحانه وتعالى الصفاة والتابعفن ومن بعدهم من السلف الصالاف بففظ السنة ، تارة بالفثبت فى الروافة... ، وتارة بالسؤال عن الإسناد ، وتارة بذكر أفاال الروافة ، وفبان من فؤخذ عنه الففن ، وفبان من لا فؤخذ عنه ، وتارة بوضع ضوابط عامة فعرف بها الحديث الموضوع وففره.. إلى أن قال : (ومن هؤلاء الففن فققضهم الله لففظ سنة نففه فى هذا العصر المحدث العلامة الشفخ ناصر الففن الألبانى ففظه الله ، فإنى لا أعلم أحداً فخدم السنة فى هذا العصر مثل ما فخدمها هذا الشفخ الففل ، فقد ألف الكتب فى فمففر

صحيح السنة من سقيمها ، وحقق مؤلفات لغيره ، فأقبل الناس على اقتنائها وقراءتها فانتفعوا بها ، فجزاه الله عن الإسلام خير الجزاء ، وجعل ذلك في ميزان حسناته ، وإني أحد هؤلاء الذين انتفعوا بكتبه ...) إلى أن قال : (وبما أن الشيخ أكثر من الكلام على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً كان من الطبيعي أن يقع منه الخطأ . قال عبد الله بن المبارك : من ذا سلم من الوهم . وقال ابن معين : لست أعجب ممن يحدث فيخطئ ، إنما أعجب ممن يحدث فيصيب . وأختتم هذه المقدمة بكلمة قالها الحافظ ابن رجب في كتابه (القواعد) في مقدمته قال رحمه الله : ويأبى الله العصمة لكتاب غير كتابه ، والمنصف من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه ...) إلى أن قال : (ولعل الشيخ - الألباني - حفظه الله عندما يقرأ هذا البحث يتعقبه كله أو أكثر) أ . هـ بتصرف .

قلت : قارن بين قول هذا الشيخ الناقد للألباني بأدب رفيع وهو يقول عن الألباني : ألف الكتب في تمييز صحيح السنة من سقيمها . وبين قول المعترض في رسالته عن الشيخ الألباني في (ص ٣) : ولم يكف الشيخ - الألباني - بذلك بل مزق كتب السنن الأربعة ، والأدب المفرد للبخاري وغيرها بحجة فصل صحيحها عن ضعيفها .

فهل يستوى الناقد الأول مع المعترض الثاني في العبارة ؟! . ومع ذلك فهل إذا بحث العالم عن حديث ما ولم يجده رغم وجود هذا الحديث في مصدر قريب من مصادر السنة فهل يُعد ذلك عيباً في العالم يجب بيانه ونقده فيه ؟!.

قال في (ص ٣٤، ٣٥) : بعد ما ذكر حديث أنس مرفوعاً : «من قطع ميراث وارثه .. الحديث» . وأن آل تبريزي قال : رواه ابن ماجه : قال الشيخ الألباني : لم أجده في ابن ماجه ولا أعتقد إلا أن عزَّوَه إليه خطأ ، فقد أورده السيوطي في الجامع الكبير (٢ / ٢٨٥) من رواية سعيد بن منصور فقط عن سليمان بن موسى مرسلاً . والحديث بتمامه في سنن ابن ماجه بسنده عن أنس مرفوعاً . «من فر من ميراث وارثه ... الحديث» فلعل الشيخ الألباني عنى مصنفاً آخر غير سنن ابن ماجه المعروف ؟ ١ . هـ بتصرف .

قلت : لعل هذا الكلام من المعترض على هذا الحديث يدل على عدم معرفته بدقة العلماء ، فإن الناظر في كلام الشيخ الألباني حفظه الله في تعليقه على (المشكاة) في هذا الحديث وتضعيفه له في (ضعيف الجامع) مع ذكر تخريجه وكذا ذكره في (ضعيف ابن ماجه) يدرك تماماً دقة هذا العالم الجليل في مجرد اختلاف لفظة واحدة في الحديث ، وهاك البيان :

أورد التبريزي في (مشكاة المصابيح) عن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : «من قطع ميراث وارثه ... الحديث». فعلق الألباني قائلاً : لم أجده في ابن ماجه ، ولا أعتقد إلا أن عزوه إليه خطأ ، فقد أورده السيوطي في (الجامع الكبير) من رواية سعيد ابن منصور فقط عن سليمان بن موسى مرسلًا .

وهذا كلام دقيق فإن الذي في ابن ماجه من حديث أنس ليس بلفظ (من قطع) بل بلفظ (من فر) والدليل على أن الشيخ الألباني لما قال : (لم أجده في ابن ماجه) إنما يقصد به الحديث المرسل الذي جاء من رواية سعيد بن منصور عن سليمان بن موسى بلفظ (من قطع) إنه ضعف الحديث في (ضعيف الجامع) (٥٧٣٥) بلفظ (من فر) وقال في تخريجه : (ابن ماجه - عن أنس) وأشار إلى تخريج (المشكاة) ، فهل يعقل أن يقول الشيخ الألباني في حديث (أن ابن ماجه أخرجه) ثم يقول على نفس الحديث في موضع آخر : (لم أجده في ابن ماجه)؟! وكيف هذا وهو الذي حقق سنن ابن ماجه وميز بين صحيحها وسقيمها ؟ ، ثم يقول هذا المعترض تهكمًا على هذا العالم : فلعل الشيخ الألباني عنى مصنفًا آخر غير سنن ابن ماجه المعروف .

قال في (ص ٣٥) : «وقد ذكر الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى هذا الحديث بتمامه في الجامع الكبير وعزاه إلى ابن ماجه ، ثم ذكره في نفس المصدر عن سليمان بن موسى مرسلًا ، ولا يقال إن في الحديثين لفظًا مختلفًا (فر) في سنن ابن ماجه و(قطع) في مشكاة المصابيح . فهذا لا ينفي كون الحديث المذكور عند ابن ماجه هو الحديث الذي ذكره التبريزي وعزاه إليه» . ١ . هـ

قلت : أقول لهذا المعترض : هل الحديث الذي عزاه التبريزي إلى ابن ماجه هو نفس الحديث الموجود عند ابن ماجه؟! أى لفظ (من قطع) الذي في (المشكاة) هو الموجود عند ابن ماجه ومن رواية أنس ، أو أن لفظ (من قطع) ليس عند ابن ماجه وليس من رواية أنس ، بل من رواية سعيد بن منصور عن سليمان بن موسى مرسلًا؟ . ولعل المعترض يقول : هو هو نفس الحديث بلفظ آخر وإسناد آخر . فنقول : فهذا يدل على صدق الشيخ الألباني ودقته ، إذ أنه نفى أن يكون الحديث عند ابن ماجه من حديث أنس بلفظ (من قطع) ويبيِّن في نفس الموضع أنه بهذا اللفظ في (الجامع الكبير) من حديث سليمان بن موسى مرسلًا . وهذا يدل على أن الحديث عنده حديث واحد ، لكنه ميز في التخريج بين الذي عند ابن ماجه وبين الذي ليس عنده ، وهذا من دقته وأمانته حفظه الله .

قال في (ص ٣٥، ٣٦) : بعدما ذكر حديث بن مسعود : « كان أكثر انصراف النبي ﷺ من صلاته إلى شقة الأيسر إلى حُجْرته » : قال الألباني : « لم أقف على سنده وهو في الصحيحين بنحوه عن ابن مسعود وقد مضى قريباً منه ٩٤٦ . قلت : الحديث في مسند أحمد . وساقه بسنده ثم نقل قول محقق (شرح السنة) على هذا الحديث ، ثم قال : « والحديث في (شرح السنة) من طريق عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله بن مسعود - الحديث تعليقا » ١٠٠ هـ . بتصرف .

قلت : كيف يفهم هذا المعترض المتخصص أقوال العلماء ؟! . فقد فهم أن معنى كلام الشيخ الألباني : (لم أقف على سنده) ، أنه لم يعرفه . بدليل أنه أورده تحت العنوان الذي قال فيه : (ومن الأحاديث التي بحث عنها الشيخ الألباني ولم يجدها) ، ثم أورد الحديث تحت هذا العنوان . والجواب أن الشيخ الألباني لم يقصد بقوله : (لم أقف على سنده) ، أنه لم يعرفه ، وإنما مراده أنه لم يتمكن من النظر في إسناده ، والدليل على ذلك أن التبريزي في (مشكاة المصابيح) - وهو الموضع الذي قال فيه الألباني كلامه السابق - قال بعد ذكر الحديث (رواه في : شرح السنة) ومعلوم أنه يوجد فارق بين قول العالم : رواه في كذا ، وذكره في كذا ، أو أورده في كذا ، فالأولى تفيد أنه رواه بسنده أو رواه مع ذكر سنده ، بخلاف الثانية والثالثة ، وهذا ما فهمه الشيخ الألباني من قول التبريزي : (رواه في : شرح السنة) أي بذكر سنده ، فلهذا علق على ذلك بقوله : (لم أقف على سنده) ، أي لم أتمكن من النظر في إسناده والحكم عليه بما يستحق ، وإن كان هذا المعترض لا يسلم بما قلناه فليقل لنا ما هو الفارق بين قول المحدث : لم أقف عليه ؟ وقوله : لم أقف على إسناده ؟! . زد على ذلك أن الشيخ الألباني ذكر أن الحديث في الصحيحين بنحوه .

قال في (ص ٣٧) : « ومن الأحاديث التي لم يقف عليها الألباني في سنن أبي داود حديث عبد الرحمن بن سليمان قال ^(١) : سيأتي ملك من ملوك العجم فيظهر على المدائن كلها إلا دمشق . ذكره التبريزي في (مشكاة المصابيح) وقال : رواه أبو داود . قال الألباني معلقاً في هامش نفس المصدر : لم أجده عنده والحديث مقطوع . قلت : الحديث في سنن أبي داود كما قال التبريزي - في كتاب السنة ، باب الخلفاء وساقه بسنده » ١٠١ هـ .

(١) كذا قال . والذي في سنن أبي داود : (عبد الرحمن بن سليمان) .

قلت : أصاب المعترض فى هذا الاعتراض ، فإن الحديث فعلاً عند أبى داود فى الموضع الذى أشار إليه ، فكان ماذا ؟ ، وقد قال عبد الله بن المبارك : من ذا سلك من الوهم .

قال فى (ص ٣٨ : ٤١) : « وتناقض الشيخ فى حديث الفريضة بنت مالك ابن سنان ... » وساق الحديث وذكر من أخرجه ، وذكر قول الحاكم فى (المستدرک) وابن حجر فى (تلخيص الحبير) ، ثم قال : « وذكره الشيخ الألبانى فى صحيح أبى داود والنسائى وابن ماجه ، وقال : صحيح ولم يعلق عليه فى (مشكاة المصابيح) بينما قال فى (إرواء الغليل) ضعيف ، وعلق على قول الترمذى : (هذا حديث حسن صحيح) قاتلاً : قلت : ورجاله ثقات غير (زينب هذه) - أحد رواه - فهى مجهولة الحال لم يرو عنها سوى اثنين ، ونقل الذهبى عن ابن حزم أنه قال فيها : مجهولة ، وأقره ، ومن قبله الحافظ عبد الحق الإشبلى كما فى (التلخيص) فإنه قال : وأعله عبد الحق تبعاً لابن حزم بجهالة حال (زينب) . قال الحافظ : وتعبه ابن القطان بأنه وثقها الترمذى ، قلت : وكأنه أخذ توثيقه إياها من تصحيحه لحديثها هذا ، ولا يخفى ما فيه مع ما عُرِف عن الترمذى من التساهل فى التصحيح ، ولذلك رأينا الحافظ نفسه لم يوثق زينب فى (التقريب) فإنه قال : مقبولة يعنى عند المتابعة فتأمل . وحسب القارئ أو الباحث أن هذا الحديث صححه الترمذى ، والحاكم و... ، وفضلاً عن تناقض الألبانى فى الحكم على الحديث نفسه وقد قال الترمذى : والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم من أصحاب النبى ﷺ وغيرهم . فهل يعقل أن كل الذين صححوه أخطأوا ، وهل يعقل أن أهل العلم من أصحاب النبى ﷺ كانوا على منهج غير ثابت وغير صحيح ؟ ! . ثم إن هذا المثال الذى تعارض فيه الألبانى إنما هو إضافة إلى (٢٥٠) مثلاً ذكرها حسن بن السقاف فى كتابه تناقضات الألبانى الواضحات ، فتأمل » ١.هـ.

قلت : هذا كلام عليه مؤاخذات :

أولاً : اختلاف الاجتهاد والمراجعات العلمية لا تسمى تناقضات إلا عند من فى قلبه هوى وزيف ، وإلا فليقل لنا المعترض ماذا يقول فى اجتهادات الإمام الشافعى فى المسائل المعروفة بمذهبه القديم ومذهبه الجديد؟ . هذا فى الفقه ، وليقل لنا ماذا يسمى اجتهادات النقاد فى الرجال ، إذ أن الواحد منهم يأتى له فى الرجل أكثر من قول؟ . وفى التفسير يأتى لابن عباس مثلاً - : فى تفسير الآية أكثر من قول ، هل يعتبر ذلك كله تناقضاً ؟ ! . قال الشيخ الألبانى فى مقدمة (الصحيحة ٤/٦) : (وهذا الذى ذكرته

هنا يجعلني أشير إلى مسألة مهمة جداً وهي متعلقة بما تشبث به بعض جهلة مبتدعة هذا العصر ، الذين سودوا بعض الرسائل والكتب طعناً في السنة وأهلها وتشكيكاً بحملتها ودعائها ، كمثل ذاك الهالك في تعصبه الغارق في جهله ، المدعو (السَّقَّاف) فقد استغل عدداً من تلك الاجتهادات المختلفة أو المراجعات العلمية ، واسمها إياها بـ (التناقضات) وإنما هي تناقضات رأسه ، واضطرابات فكره التي انعكست على قلبه عداً ، وعلى قلمه استعداداً !! ، أما أهل العدل والإنصاف فإنهم يعدون مثل هذه المواقف العلمية رفعة في الأمانة ، وعلواً في أداء الحق لأهله ، على أنني أذكر للأخوة القراء أن كثيراً من تلك (التناقضات) التي سود ذكرها ذاك السَّقَّاف الأشر إنما هي من تليسه على القراء ومحاولته تضليله إياهم وتلاعبه بعقولهم !! وهذا مما لا يخفى - إن شاء الله - على من له أدنى اشتغال بعلوم السنة ، أو على من له أدنى دراية بطرائق المبتدعة في الكتابة) !! .

ثانياً : إن تناقضات السَّقَّاف اطلع عليها الشيخ الألباني ولم يصوبه في أكثرها فقد قال الشيخ الألباني في حاشية مقدمة الجزء السادس من (الصحيحة) [ص ٤] : (وقد ذكرت في مقدمة المجلد الأول من هذه السلسلة الطبعة الجديدة نماذج مما زعم - السَّقَّاف - فيها التناقض ، وبينت أنه لا تناقض في شيء منها ، وإنما هو الاستسلام للحق ، واتباع العلم الذي لا يقبل الجمود والوقوف وأن زعمه من جهله وحسده وحقده ، وأقمت الدليل القاطع على ذلك ، وهو استمراره في ادعاء (التناقضات) التي لا يستفيد منها أحد ، دون أن يبين الصواب منها ولو في نوع واحد) !! .

ثالثاً : لو كان المعارض منصفاً لفعل مع كلام الشيخ الألباني مثلما فعل الشيخ بكر أبو زيد حفظه الله : قال الشيخ الألباني في مقدمة (الصحيحة) [٦/٥٠ ، ٦] : (وبين يدي مثال يلتقى تقريباً مع ما ذكرت من صنائع أهل الإنصاف وتعاملهم فيما يختلف فيه قول العالم - أحياناً - في بعض مسائل العلم ، فهذا هو فضيلة الشيخ بكر أبو زيد - نفع الله به - يبحث في جزئه اللطيف (مرويات دعاء ختم القرآن) رواية خبر في سنده (صالح بن بشير المُرِّي) وحاله معروف عند أهل الحديث ، فقال - حفظه الله - في نهاية بحثه : (... فهو متروك الحديث مع صلاحه وزهاده ، والمتروك لا يعتبر بحديثه في باب الشواهد ، ولا المتابعات ، وهذا يتفق مع ما قرره العلامة الألباني في (الضعيفة) [٣٠٩ ، ٢ ، ٤ / ١] خلاف ما قرره في تعليقه على (مشكاة المصابيح ٣٦ / ١) (رقم ٩٨)

فإنه اعتبر به ، فليصحح وهذا لا يشغب به على أهل العلم ، كالحال في تعدد الروايات في الفقهيات ، وفي رتبة الحديث الواحد ، وكذا في منزلة الراوى ، وللحافظين الذهبى وابن حجر في هذا شيء غير قليل يعلم من المقابلة بين (الكاشف) و (المغنى) كلاهما للذهبى وبين (التقریب) و (التلخیص) و (الفتح) ثلاثها لابن حجر . والأعذار في هذا مبسطة ، وانظر (رفع الملام) لابن تيمية . لكن هذا يوافق لدى المبتدعة شهوة يعالجون بها كمد الحسرة من ظهور أهل السنة ، ولهم في الإيذاء وقائع مشهودة على مر التاريخ لكنها تنتهى بخذلانهم ، والله الموفق ^(١) ، قلت (الألبانى) : (لقد أصاب - حفظه الله - كبد الحقيقة بأعين طريقة ، وكأن كلماته سهام موجهة نحو نحر السقاف الجھول لتهدم كتبه كلها ورسائله جميعها ، إذ إنها مبنية على هذا الأساس المتهاوى ، فهى على شفا جُرف هار !! فليكن هذا الكلام العلمى العالى نهجاً يضعه المنصفون نصب أعينهم ليكون طريقاً سوياً فى نقداتهم أو تنبيهااتهم) ا . ه .

رابعاً : لم يذكر المعارض فى هذا الحديث - وهو فيه تبعٌ للسقاف - أى الحكمين أصوب كما فعل الشيخ بكر أبو زيد - حفظه الله - أم أنه لا يملك القدرة على دراسة الأسانيد ومعرفة العلل وتراجم الرجال ، أم أنه ممن يقلد الأئمة وافقوا القواعد أو خالفوها؟.

خامساً : مدار الحديث عند من أخرجوه على زينب بنت كعب بن عجرة ، وهى مجهولة الحال - كما ذكر الشيخ الألبانى - لم يرو عنها سوى اثنين هما على ما ذكر ابن حجر فى (التهذيب) ابنا أخويها (سعد بن إسحاق) و (سليمان بن محمد) ابنا كعب بن عجرة ، وقال فى (التقریب) : (مقبولة) . وقال الذهبى فى (الميزان ١٠٨/٢) : (ما روى عنها سوى سعد بن إسحاق حديث الفريعة فى العدة) . أما الحافظ ابن حجر فقد ذكرها فى (اللسان ٥٦١/٧) وقال : (وعنها ابن أخيها سعد بن إسحاق) ، وقال ابن حزم : (مجهولة) . وقال الترمذى : (حديثها صحيح) . وقال فى (الكاشف ٤٧١/٣) : (وعنها سعد بن إسحاق وسليمان بن محمد ، وثقت . وكذا أعلل الحافظ عبد الحق الإشبلى الحديث لجهالة زينب .

قلت : بناءً على ما سبق فإن زينب هذه مجهولة الحال كما قال الألبانى نقلاً عن ابن حزم ، ورواية مجهول الحال مردودة عند جماهير العلماء . قال ابن الصلاح فى

(١) هنا ينتهى كلام الشيخ الدكتور بكر أبو زيد حفظه الله تعالى .

(علوم الحديث) [ص ١٠٠]: (المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعاً روايته غير مقبولة عند الجماهير)، وكذا قال النووي في (التقريب) وتبعه السيوطي في (التدريب) وابن كثير في (علوم الحديث) ونقل عن الخطيب قوله: (وترفع الجهالة عن الراوى بمعرفة العلماء له، أو برواية عدلَيْن عنه). وقال: لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه. وحكى السيوطي في (التدريب ٣٢١/١) قول الذهبي في (الميزان): (ما علمت في النساء من اتهمت ولا من تركوها). (وجميع من ضُفَّ منهن إنما هو للجهالة).

هذا ما تقضيه القواعد الحديثية في علم المصطلح بغض النظر عن وافق تلك القواعد أو خالفها. أما تقليد الرجال لمجرد التقليد فهذا ليس في دين الإسلام، وإن أجاز العلماء التقليد في بعض الحالات فذلك للعوام الذين لا قدرة لهم على معرفة الدليل، وسيأتى في آخر التعليق بحث في التقليد فارجع إليه فإنه مهم.

قال في (ص ٤١، ٤٢): وثمة حديث آخر معارض فيه الألباني مع نفسه، وهو الحديث الذى رواه مسلم وساق إسناده إلى أنس - قال: أصابنا ونحن مع رسول مَطَرٌ فَحَسَرَ ثَوْبَهُ - الحديث. قال في تعليقه على الحديث في (شرح السنة): إسناده صحيح على شرط مسلم. وعلق عليه في (إرواء الغليل) بقوله: رواه مسلم وأبو داود، ضعيف، وهذا المثال الذى تعارض فيه الشيخ الألباني إنما هو إضافة أخرى إلى (٢٥٠) مائتين وخمسين مثلاً ذكرها حسن السقاف في كتابه (تناقضات الألباني الواضحات) ١٠ هـ.

قلت: يبدو أن المعارض يُلقن ما يكتب، ولا يرجع إلى المصادر بنفسه إذ لو رجع لعلم أن الشيخ مظلوم وبريء من هذا الادعاء الكاذب براءة الذئب من دم ابن يعقوب عليهما السلام، فإن الشيخ الألباني حفظه الله لم يضعف الحديث كما ادعى المعارض، ولكن انقلب التخريج في الطبع مع الحديث الذى بعده، والدليل على ذلك أمور:-

١- أنه قال تحت الحديث الذى يلي حديث الترجمة - أى حديث أنس أصابنا (... الخ): (صحيح. رواه (مسلم) (٦/٣) و(أبو داود) (٥١٠٠) وكذا (البيهقى) (٣/٣٥٩) و(أحمد) (٣/١٣٣، ٢٦٧، ٢٠٠) هـ. وبالرجوع إلى مصادر هذا التخريج وجدنا أن هذا التخريج إنما هو لحديث أنس (أصابنا ونحن مع رسول الله... الخ) الذى ذكره الشيخ الألباني في تخريج (السنة) (لابن أبى عاصم) (٢٧٦/١) فإنه قال: إسناده صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجه كما يأتى.

والحديث أخرجه (مسلم) (٢٦/٣) و(أبو داود) (٥١٠٠) و(أحمد) (٢٦٧، ١٣٣/٣) من طرق أخرى عن جعفر، وهو ابن سليمان الضبعي.

قلت : وجعفر بن سليمان هو من رواة حديث أنس، وليس من رواة حديث (يزيد ابن الهاد) عند البيهقي.

٢- أن الحديث في (الإرواء) جاء هكذا : (٦٧٨ - حديث أنس) (أصابنا ونحن مع رسول الله ﷺ مطرٌ فحَسَرَ ثوبه حتى أصابه من المطر، فقلنا : لما صنعت هذا ؟ قال : لأنه حديث عهدٍ بربه) . رواه مسلم وأبو داود، ضعيف أخرجه (البيهقي) (٣٥٩/٣) عن يزيد بن الهاد أن النبي ﷺ كان إذا سال السيل قال ... فذكره إلا أنه قال : (فتطهر منه ونحمد الله عليه) وقال البيهقي : (هذا منقطع).

قلت : الكلام من عند قول الألباني : (ضعيف أخرجه البيهقي إلى آخره) لا ينطبق على حديث الترجمة، فحديث الترجمة من حديث أنس - والذي ضعفه الألباني عند البيهقي - هو من حديث يزيد بن الهاد الذي يلي حديث الترجمة، وأيضاً ألفاظ هذا الحديث الذي ذكر الألباني تخريجه تحت حديث الترجمة تتفق مع الحديث الذي يلي حديث الترجمة وهو رقم (٦٧٩١) - وروى أنه عليه السلام كان يقول إذا سال الوادي : (اخرجوا بنا إلى هذا الذي جعله الله طهوراً فتطهر به).

أقول لهذا المعترض : فقط انظر في لفظ حديث أنس وحديث يزيد بن الهاد في (الإرواء) وانظر ما تحتهما من تخريج وراجعة في المصادر المذكورة ستجد أن ما قيل تحت حديث أنس هو لحديث يزيد بن الهاد، وأن ما قيل من تخريج تحت حديث يزيد هو لحديث أنس، وهذا يدل دلالة قاطعة على أمرين :

أولهما : أن الألباني لم يضعف الحديث في (الإرواء) ولم يتقاض فيه مع تصحيحه له في تخريج (السنة)، وليس (شرح السنة)، فإن (شرح السنة) (للبغوي) بخلاف (كتاب السنة) لابن أبي عاصم.

ثانيهما : أن المعترض لم يرجع للمصادر وينظر فيها بتأمل وروية، إذ لو رجع ونظر في (الإرواء) لظهر له ما ذكرناه لأول وهلة.

قال في (ص ٤٢-٤٤) : «ويؤخذ على الشيخ الألباني عدم الرجوع إلى الأحاديث في مظانها ومصادرهما الأصلية. مثال ذلك : أورد الشيخ الألباني حديث (أقبلوا ذوى الهيئات عثراتهم) وصححه على الرغم من أن إسناده منقطع» ١. هـ.

قلت : هذا الكلام فيه ظلم للشيخ الألباني واتهام بالباطل مع التدليس على القراء ، أما الظلم والاتهام بالباطل فقولُه -أي الدكتور- : (إن الشيخ الألباني لا يرجع إلى الأحاديث في مظانها ومصادرها الأصلية ، مع أنه هو المخطئ ، وإليك البيان :

أورد الشيخ الألباني حفظه الله تعالى حديث : (أقبلوا ذوى الهيئات عثراتهم) فى (الصحيحة) (٢٣٤/٢) رقم (٦٣٨) من طريق أربعة وهم : عبد الملك بن زيد ، وأبو بكر بن نافع العمرى ، وعبد الرحمن بن محمد بن أبى بكر ، وأحمد بن الفرّج - مع شئ من المخالفة للأخير لا تضر - كلهم عن محمد بن أبى بكر عن أبيه عن عمرة عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال : فذكره . ثم أورد لهم متابعا خامسا ، وهو عبد العزيز ابن عبد الله بن عبيد الله بن عمر بن الخطاب ، فقال : وقد تابعهم عبد العزيز بن عبد الله بن عبيد الله بن عمر بن الخطاب عند (الطحاوى) (١٢٩/٣) وعبد العزيز هذا ثقة وكذلك من دونه ، فهو إسناده صحيح .

قال المعارض : « قلت : الطريق الذى صححه الشيخ الألباني طريق غير متصل ، فقد روى الطحاوى هذا الطريق عن النسائي فقال : (فوجدنا أحمد بن شعيب قد حدثنا قال : أنبأنا محمد بن حاتم قال : حدثنا سويد بن نصر ، قال : أنبأنا عبد الله يعنى ابن المبارك - عن عبد العزيز بن عبد الله ابن عمر ، عن محمد بن أبى بكر بن محمد بن حزم عن أبيه عن عمرة عن رسول الله ﷺ فذكره ، هكذا فى (شرح مشكل الآثار) . وبالرجوع إلى الحديث عند (النسائي) فى (سننه الكبرى) قال : أخبرنا محمد بن حاتم ، وساق الإسناد السابق إلى عمرة عن النبى ﷺ ، ثم قال : الحديث ، دون ذكر عائشة رضى الله عنها ، كما رواه عنه الطحاوى » .

قلت : فرجعت إلى (الطحاوى) فى (مشكل الآثار) فوجدت أن الإسناد الذى ذكره المعارض ليس هو ما يقصده الشيخ الألباني ، لأن الإسناد الذى ساقه المعارض هو لحديث (تجاوزوا عن ذلة ذى الهيئة) وهو عند (الطحاوى) (١٢٩/٣) وعند (النسائي) فى (الكبرى) (٣١٠/٤) رقم (٧٢٩٥) ، أما الحديث الذى يقصده الألباني بمتابعة عبد العزيز بن عبد الله بن عمر فهو عند (الطحاوى) (١٢٨/٣) من طريق ابن أبى الرجال عن ابن أبى ذئب عن عبد العزيز ، موصولا ، ومن طريق معن بن عيسى القرزّاز عن أبى ذئب عن عبد العزيز ، مرسلا . وهو أيضا عند (النسائي) (٣١٠/٤) رقم (٧٢٩٦) مرسلا ، ويرقم (٧٢٩٧) موصولا ، وفى (٣١١/٤)

عند (النسائي) رقم (٧٢٩٨) رواية موصولة من طريق معمر عن ابن أبي ذئب عن عبد العزيز ، فظهر بذلك أن الشيخ الألباني كان صادقاً في ذكره متابعة عبد العزيز الموصولة بلفظ حديث الترجمة ، وأن المعارض تعمد ترك هذه المتابعة وجاء بإسناد لحديث ليس بلفظ حديث الترجمة ، وهذا من تدليسه على القراء ، ولا يقال إن رواية عبد العزيز المرسله تعل بها الروايات الموصولة لأننا نقول : إن من رواه موصولاً أكثر ممن رواه مرسلأ ، مما يدل على أن المحفوظ في الحديث الوصل .

قال في (ص ٤٦) : «ويؤخذ على الشيخ الألباني عدم التروى والتأني في التخريج الدقيق وإصدار الأحكام ، وأنه مع ذلك يؤهم القارئ بأنه خبير في معرفة الطرق والأسانيد والرجال ، وأنه بلغ في ذلك درجة عالية في الثبوت والمعرفة فاق بها الأقدمين ، والذي يدرس تعليقاته وتحقيقاته وتخريجاته يكتشف غير ذلك» . اهـ .

قلت : مر بك أحي القارئ كلام الشيخ فهد بن عبد الله السنيّد حفظه الله تعالى في رسالته (الإعلام في إيضاح ما خفي على الإمام) وهو يختلف مع الشيخ الألباني حفظه الله تعالى في بعض التحقيقات إلا أنه قال في مقدمة رسالته : (ومن هؤلاء الذين قبضهم الله لحفظ سنة نبيه ﷺ في هذا العصر المحدث العلامة الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله فإنني لا أعلم أحداً خلد السنة في هذا العصر مثل ما خلدوها هذا الشيخ الحليل فقد ألف الكتب في تمييز صحيح السنة من سقيمها ، وحق مؤلفات لغيره ، فأقبل الناس على اقتنائها ، وقراءتها فانتفعوا بها ، فجزاه الله عن الإسلام خير الجزاء ، وجعل ذلك في ميزان حسناته) . ا . هـ .

قلت : وأنا أرى من خلال تبعية وقراءتي لرسالة المعارض ورسالة الشيخ فهد بن عبد الله حفظه الله ، أن الأخير أعلى رتبة في العلم والخلق وحسن التأليف والتصنيف من الأول ، والله أعلم .

قال في (ص ٤٧، ٤٨) : «وبعد هذا التخريج - تخريج حديث السجود على الحجر الأسود من (الإرواء) - خلط الشيخ وغيّر في إسناد الحديث ويّن أن (محمد بن عباد بن جعفر) في الإسناد خطأ والصواب أن يكون : (محمد بن عباد عن أبي جعفر) فقد ذكر الطريق الذي نقله العقيلي في (الضعفاء) عن أبي عاصم وأبي داود الطيالسي ، والذي فيه (محمد بن عباد عن أبي جعفر) - [كذا في كلام المعارض ، وهو خطأ من الطبع وصوابه محمد بن عباد بن جعفر] - واضح وظاهر . ثم قال الشيخ معلقاً : كذا الأصل والصواب (محمد بن عباد عن أبي جعفر) كما في الروايات الأخرى الآتية عن ابن جريح ، كذلك في مصنف عبد الرزاق (٨٩/٢) ،

ونقل الشيخ الألباني الحديث عن الشافعي وذكر في إسناده (ابن جريح عن أبي جعفر عن ابن عباس) . ثم قال الألباني : وأخرجه الأزرقى في (أخبار مكة) عن ابن عيينه عن ابن جريح به : قلت : وهذا إسناد صحيح إن كان ابن جريح سمعه من أبي جعفر وهو محمد بن علي بن الحسين الباقر رحمه الله . وهكذا يصرح الشيخ بأنه الباقر ليؤكد على أن الراوى المذكور هو (أبو جعفر) وليس (ابن جعفر) . وهذا وهم منه ، فإن الشواهد كلها تدل على أنه ابن جعفر (محمد بن عباد بن جعفر) ولو تحقق الشيخ قليلاً لتبته لذلك ، فإن الحديث في مسند الشافعي وفيه (ابن جريح عن محمد بن عباد بن جعفر قال : رأيت ابن العباس ...) .

قلت : بعد كل الذى قاله المعارض انتهى إلى أن الحديث عند الشافعي من طريق ابن جريح عن محمد بن عباد بن جعفر ، وبالرجوع إلى (مسند الشافعي) (ص ١٢٦) وجدناه قال : أخبرنا سعيد عن ابن جريح عن أبي جعفر قال : (رأيت ابن عباس ، به موقوفاً . وأخرجه (البيهقي) في (السنن الكبرى) (٧٥/٥) من طريق الشافعي به ، فيا ترى من الصادق ؟! الذى ادعى أن الحديث عند الشافعي من حديث محمد بن عباد بن جعفر ، وليس الحديث عنده فيه محمد بن عباد أصلاً من طريق ابن جريح ، أو من قال : (ومما يؤيد أنه موقوف رواية الشافعي إياه من طريق أخرى عن ابن عباد موقوفاً ، فقال (١٠٥٧) : أخبرنا سعيد عن ابن جريح عن أبي جعفر قال : (رأيت ابن عباس) الحديث ؟ .

قال في (ص ٤٩) : « وفي (أخبار مكة) للأزرقى : ابن جريح عن محمد بن عباد بن جعفر قال : رأيت ابن عباس » . ١.هـ .

قلت : أصاب المعارض في هذا الإسناد ، فقد أخرجه (الأزرقى) في (أخبار مكة) (٣٢٩/١) من طريق سفيان بن عيينة عن ابن جريح عن محمد بن عباد بن جعفر قال : (رأيت ابن عباس) به موقوفاً .

قال في (ص ٤٩) : وفي (مصنف عبد الرزاق) المخطوط (بن جعفر) كما صرح المحقق نفسه ، فقد وضع المحقق كلمة (أبى) من عنده وقال معلقاً في ؟ : (بن) خطأ و سقط منه كلمة (أبى) فأخطأ محقق (مصنف عبد الرزاق في ذلك) ١.هـ .

قلت : خطأ المعارض محقق (مصنف عبد الرزاق) الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي حفظه الله دون أن يذكر سبباً وجيهاً ، اللهم إلا ما ورد عند بعض من أخرج الحديث عن محمد بن عباد بن جعفر ، وقد عارض البعض الآخر وجعلوه (أباً جعفر) بدلاً من (بن جعفر) ، ورجح ذلك العلامة محدث الشام والزمان الشيخ الألباني -

وكفى به حجة - والشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ، وخالفهما المعترض ، وهما أرجح منه ، فقلوه على أحسن الأحوال شاذ ، وقولهما هو المحفوظ ، ومع ذلك فأنا أحيل المعترض إلى مقدمة محقق (مصنف عبد الرزاق) التي شرح فيها خطة تحقيق الكتاب ولا سيما ما يتعلق بذكر النسخ .

قال في (ص ٥٠ ، ٥١) : « ثم قال الألباني : وتابعه أيضاً - أي يحيى بن سعيد القطان على رواية حديث أم سلمة والذي فيه (فإن سبعت لك سبعت لنسائي) عبد الحميد بن عبد الله بن أبي عمرو ، والقاسم بن محمد أنهما سمعا أبا بكر بن عبد الرحمن به . أخرجه النسائي وأحمد (٣٠٧/٦) والبيهقي من طريق ابن جريج قال : أخبرني حبيب بن أبي ثابت أن عبد الحميد بن عبد الله بن أبي عمرو والقاسم بن محمد أخبراه به . قلت - أي الألباني - وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين غير عبد الحميد ، ولا يضر ، فإنه متابعه وهو مقبول كما في (التقريب) . فقول الألباني الأخير يدل على أن كل رجال الإسناد السابق من رجال الشيخين سوى (عبد الحميد بن عبد الله) ولم يصح هذا الزعم ، لأنه زعم يقضى بأن يكون (القاسم بن محمد) المذكور هو (القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق) الثقة والذي روى له الجماعة ، والصواب أنه (القاسم بن محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي) وهو مقبول من السادسة كما في التقريب (ص ٤٥٢) ولم يخرج له من أصحاب الكتب الستة سوى النسائي » أ.هـ.

قلت : صدق المعترض في هذا الاعتراض ، فليس الإسناد على شرط الشيخين ، كيف وعبد الحميد بن عبد الله مقبول ؟ وكذلك القاسم بن محمد هو (ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام) ، فقد جاء منسوباً عند (البيهقي) (٣٠١/٧) من طريق ابن جريج : أخبرنا حبيب بن أبي ثابت أن عبد الحميد بن عبد الله بن أبي عمرو ، والقاسم بن محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أخبراه أنهما سمعا أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام يخبر أن أم سلمة ... الحديث . والقاسم بن محمد هذا مقبول كما في (التقريب) ، يعني عند المتابعة كما ذكر الحافظ في مقدمة (التقريب) وقد توبع ، فالإسناد حسن إن شاء الله .

قال في (ص ٥٣) : « ومنها - أي الأدلة على أن القاسم بن محمد هو ابن عبد الرحمن بن الحارث - أن هذا الحديث رواه الإمام الشافعي في (الأم) بنفس الإسناد الذي جاء عند النسائي في (الكبرى) وأحمد في (مسنده) من طريق ابن جريج به ، وفيه (القاسم بن محمد بن عبد الرحمن بن هشام) هكذا منسوبا » أ.هـ.

قلت : ليس فى رواية (الشافعى) فى (الأم) ذكر للقاسم أصلاً ، والذى عند الشافعى فى (الأم) (١١٨/٥) عن ابن جريج عن أبى بكر بن عبد الرحمن عن أم سلمة . وليس عند (النسائى) (٢٩٣/٥) ولا عند (أحمد) (٣٠٧/٦) القاسم منسوباً ، والذى عندهما : القاسم بن محمد فقط .

قال فى (ص ٥٦، ٥٧) : « وقيل كثير من الأئمة هذا الحديث - حديث سكتى الإمام من رواية الحسن البصرى عن سمرة بن جندب - رغم عننة الحسن البصرى ، وعدم تصريحه بسماع سمرة بن جندب ، فصحه بعضهم مثل الحاكم والذهبي وحسنه الترمذى وسكت عنه أبو داود وقيله ابن ماجه والبيهقى وأحمد والبغوى والدرامى والذآر قُطْنى وغيرهم » ١.هـ

قلت : هل صرح الحسن بالسماع حتى يُقبل حديثه ؟! فإن المعروف عند أهل الاختصاص أن رواية المدلس لا تقبل إلا إذا صرح بالسماع ، فهل يخالف فى ذلك المعارض ؟ وهذا الحديث هذه المرة لم يروّه أحد من أصحاب الصحيح ، فهل من ذكرهم المعارض من الأئمة اشترطوا الصحيح فى مصنفاتهم ؟! أم يوجد فى مصنفاتهم الصحيح والحسن والضعيف والموضوع ؟ . وهل يقبل تصحيح بعض الأئمة وإن خالف هذا التصحيح القواعد المقررة فى علم المصطلح ؟!

قال فى (ص ٥٨) : « وقد صرح ابن المدينى والترمذى والحاكم والبخارى وغيرهم بصحة سماع الحسن بن أبى الحسن البصرى عن سمرة بن جندب فى غير حديث العقيدة . قال على بن المدينى : وقد روى سمرة أكثر من ثلاثين حديثاً مرفوعاً وغيرها ، والحسن قد سمع من سمرة ، لأنه كان فى عهد عثمان ابن أربع عشرة سنة وأشهر ، ومات سمرة فى عهد زياد ... إلخ » ١.هـ

قلت : أورد المعارض بعض النقول تفيد سماع الحسن من سمرة ، مع أن الشيخ الألبانى حفظه الله لم يدفع بصحة الحديث بعلة عدم سماع الحسن من سمرة ، لأنه يعلم أن الحسن سمع من سمرة غير حديث العقيدة ، ولكنه أعل الحديث بعنة الحسن ، لأنه مدلس كما هو معروف ، فقال الشيخ (الألبانى) فى تعليقه على الحديث فى (المشكاة) (٢٥٩/١) :

(وإسناده عندنا ضعيف ، لأنه من رواية الحسن عن سمرة ، وليس ذلك من الاختلاف المعروف فى سماع الحسن من سمرة ، فإن الراجح أنه سمع منه بعض الأحاديث ، وإنما من أجل أن الحسن - على جلالة قدره - مدلس ، وقد عنعنه فلا

يفيد في مثله مجرد إثبات سماعه من شيخه ، بل لا بد من تصريحه بالسماع منه كما هو مقرر في مصطلح الحديث).

وقال حفظه الله في (الإرواء) (٢٨٨/٢) :

(على أن الحسن البصري مع جلالة قلرة كان يلبس ، فلو فرض أنه سمع من سمرة غير حديث الحقيقة فلا يحمل روايته لهذا الحديث أو غيره على الاتصال إلا إذا صرح بالسماع ، وهذا مفقود في هذا الحديث ، بل في بعض الروايات عنه ما يشير إلى الانقطاع ، فإنه قال فيها : (قال سمرة) : وهى رواية لإسماعيل ، ولذلك فالحديث لا يُحتج به ، وقد قال أبو بكر الحَصَّاص في (أحكام القرآن) (٥٠/٣) : إنه حديث غير ثابت) .

قال في (ص ٦١) : «وروى عبد الرزاق عن المثنى (بن الصباح) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال : إذا قال الإمام (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) قرأت بأم القرآن أو بعد ما يفرغ» ١. هـ .

قلت : حديث ضعيف ، وقد أخرجه (عبد الرزاق) في (مصنفه) (١٣٣/٢ ، ١٣٥) من طريق المثنى بن الصباح به ، والمثنى قال عنه (الحافظ) في (التقریب) : (ضعيف اختلط بآخره وكان عابداً) فهل خفيت هذه العلة على المعترض حتى يستدل بحديث ضعيف دون أن ينظر في إسناده؟! فإن كان كذلك فهو حاطبٌ ليل ، وإن كان يعلم ما في الحديث من علة فإن سكوته عليها وعدم بيانها تدليس وإيهام للقراء بأن الحديث يُحتج به ، وإلا فلماذا أورده؟ . والدليل على أن المعترض يعتمد التدليس أن الحديث عند (البيهقي) في (جزء القراءة) (ص ٢٩ ، ٨٠) أورده من طريق جمع من الرواة عن عمرو بن شعيب ، وضعف البيهقي كل هذه الروايات فقال : (ومحمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير وإن كان غير مُحْتَجِّج به . وكذلك بعض من تقدم ممن رواه عن عمرو بن شعيب) ١. هـ . ولهذا التضعيف لم يذكر المعترض في تخريجه (جزء) البيهقي ، مع أنه جزء مختص بالقراءة في الصلاة ومنه نقل بعض الآثار كما هو مذكور في كتابه .

قال في (ص ٦٣، ٦٤) : «وهذا منهج خطير من الشيخ الألباني ، لأنه يقضى بهدم الأحكام الفقهية التي أقرها كثير من الأئمة أصحاب الفضل والعلم والتقوى ، متى تبين له ضعف الحديث تبعاً لضوابطه ومقاييسه الذي يحمل هذه الأحكام الفقهية ، وهو بذلك يتبنى دعوة واضحة ، خلاصتها أن الحديث متى تبين ضعفه - (لا وضعه) - لا يلتفت إلى ما فيه من أحكام فقهية حتى وإن أجمع الأئمة على هذه الأحكام . فما

رأى العلماء من المحققين المحدثين والفقهاء فى هذا المنهج الذى تبناه الشيخ الألبانى؟ ١. هـ.

قلت : لم يبين المعارض رأيه فيما ذكره عن الشيخ الألبانى فيما ذهب إليه من المنع عن العمل بالحديث الضعيف ، وإن كان ظاهر كلام المعارض أنه يجوز العمل بالحديث الضعيف ما لم يتبين وضعه . فأقول : سجل الشيخ الألبانى حفظه الله تعالى وأمتع به كلمة طيبة فى (مقدمة) (ضعيف الجامع) فى هذا الموضوع تعقياً على كلمة الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطى (مع أن الضعيف يعمل به عند المحدثين والأصوليين فى فضائل الأعمال بشروط مقررة فى محلها) .

فعقب الشيخ الألبانى قائلا^(١) :

فهذا لنا عليه مؤاخذتان :

الأولى : إن كثيراً من الناس يفهمون من مثل هذا الإطلاق أن العمل المذكور لا خلاف فيه عند العلماء ، وليس كذلك بل فيه خلاف معروف كما هو مبسوط فى كتب مصطلح الحديث ، مثل (قواعد الحديث) للعلامة الشيخ جمال الدين القاسمى رحمه الله تعالى ، فقد حكى فيه (ص ١١٣) عن جماعة من الأئمة أنهم لا يرون العمل بالحديث الضعيف مطلقاً ، كابن معين والبخارى ومسلم وأبى بكر بن العربى الفقيه وغيرهم ومنهم ابن حزم ، فقال فى (الملل والنحل) : ما نقل أهل المشرق والمغرب ، أو كافة عن كافة ، أو ثقة عن ثقة ، حتى يبلغ إلى النبى ﷺ إلا أن فى الطريق رجلاً مجروحاً يكذب ، أو غفلة أو مجهول الحال ، فهذا يقول به بعض المسلمين ، ولا يحل عندنا القول به ، ولا تصديقه ، ولا الأخذ بشيء منه .

قلت^(٢) : وقال : الحافظ ابن رجب الحنبلى فى (شرح الترمذى) (ق ٢/١١٢) : وظاهر ما ذكره (مسلم) فى مقدمة كتابه ، (يعنى : الصحيح) يقتضى أنه لا تروى أحاديث الترغيب والترهيب إلا عن تروى عنه الأحكام .

قلت^(١) : وهذا الذى أدين الله به ، وأدعو الناس إليه ، أن الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقاً ، لا فى الفضائل والمستحبات ، ولا فى غيرهما ، ذلك لأن الحديث الضعيف ، إنما يفيد الظن المرجوح بلا خلاف أعرفه بين العلماء ، وإذا كان كذلك ، فكيف يُقال

(١) سنن كلام الشيخ الألبانى بطوله من مقدمة (صحيح الجامع) [ص ٤٩] .

(٢) القائل هو الشيخ الألبانى .

بحواز العمل به ، والله عز وجل قد ذمه في غير ما آية من كتابه ، قال تعالى : ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ ، وقال : ﴿إِنَّ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ وقال رسول الله ﷺ : «إياكم والظن ، فإن الظن أكذب الحديث» أخرجه البخارى ومسلم . واعلم أنه ليس لدى المخالفين لهذا القول الذى اخترته أى دليل من الكتاب والسنة ، وقد انتصر لهم بعض العلماء المتأخرين فى كتابه (الأجوبة الفاضلة) فى فصل عقده لهذه المسألة (٣٦-٥٩) ، ومع ذلك فإنه لم يستطع أن يذكر لهم ، ولا دليلاً واحداً يصلح للحجة! اللهم إلا بعض العبارات ، نقلها عن بعضهم ، لا تنفق فى سوق البحث والتزاع ، مع ما فى بعضها من تعارض ، مثل قوله (ص ٤١) عن ابن همام : الاستحباب يثبت بالضعيف غير الموضوع! ثم نقل (ص ٥٥-٥٦) عن المحقق جلال الدين الدوانى أنه قال : اتفقوا على أن الحديث الضعيف لا يثبت به الأحكام الخمسة الشرعية ، ومنها الاستحباب .

قلت^(١) : وهذا هو الصواب ، لما تقدم من النهى عن العمل بالظن الذى يفيد الحديث الضعيف . ويؤيده قول شيخ الإسلام ابن تيمية فى (القاعدة الجلية) (ص ٨٤ - المطبعة السلفية) :

ولا يجوز أن يعتمدوا فى الشريعة على الأحاديث الضعيفة التى ليست صحيحة ولا حسنة ، لكن أحمد بن حنبل وغيره من العلماء ، جَوَّزُوا أن يروى فى فضائل الأعمال ما لم يعلم أنه ثابت إذا لم يعلم أنه كذب ، وذلك أن العمل إذا علم أنه مشروع بدليل شرعى ، وروى فى فضله حديث لا يعلم أنه كذب ، جاز أن يكون الثواب حقا ، ولم يقل أحد من الأئمة أنه يجوز أن يجعل الشيء واجبا أو مستحبا بحديث ضعيف ، ومن قال هذا فقد خالف الإجماع . ثم قال شيخ الإسلام (ص ٨٥) :

وما كان أحمد بن حنبل ، ولا أمثاله من الأئمة يعتمدون على مثل هذه الأحاديث فى الشريعة ، ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذى ليس بصحيح ولا حسن ، فقد غلط عليه

وقال العلامة أحمد شاكر فى (الباعث الحثيث) [ص ١٠١] . وأما ما قاله أحمد ابن حنبل وعبد الرحمن بن مهدي وعبد الله بن المبارك : (إذا روي فى الحلال والحرام شددنا ، وإذا روي فى الفضائل ونحوها تساهلنا) فإنما يريدون به - فيما أرجح ، والله أعلم - أن التساهل إنما هو فى الأخذ بالحديث الحسن الذى لم يصل إلى درجة الصحة ، فإن الاصطلاح فى التفرقة بين الصحيح والحسن ، لم يكن فى عصرهم مستقرا واضحا ، بل كان أكثر المتقدمين لا يصف الحديث إلا بالصحة أو الضعف فقط .

قلت^(١) : وعندى وجه آخر فى ذلك ، وهو أن يحمل تساهلهم المذكور على روايتهم إياها مقرونة بأسانيدها - كما هي عادتهم - هذه الأسانيد التى بها يمكن معرفة ضعف أحاديثها ، فيكون ذكر السند مغنياً عن التصريح بالضعف ، وأما أن يرووها بدون أسانيدها ، كما هي طريقة الخلف ، ودون بيان ضعفها ، كما هو صنيع جمهورهم ، فهم أجمل وأتقى لله عز وجل من أن يفعلوا ذلك ، والله أعلم .

والمؤاخذة الأخرى : هي أنه كان عليه أن يبين الشروط التى أشار إليها ، ما دام أنه فى صدد تقييد كتاب حوى مئات الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، ليكون القراء على بينة من الأمر إذا ما اختاروا العمل بقوله المذكور ، فإنهم إذا لم يعرفوها ، عملوا بكل حديث قرأوه ، أو سمعوا به ، فوقعوا فى مخالفته من حيث لا يشعرون ! ولذلك فإني أرى لزماً على بهذه المناسبة ، أن أسجل هنا تلك الشروط من مصدر موثوق ، لئرى مبلغ بُعد الناس عن التزامها ، الأمر الذى أدى بهم إلى توسيع دائرة التشريع والتكليف بالأحاديث الواهية والموضوعة .

قال الحافظ السخاوى : فى (القول البديع ، فى الصلاة على الحبيب الشفيع) [ص ١٩٥ طبع الهند] : سمعت شيخنا مراراً يقول : (يعنى الحافظ ابن حجر العسقلانى) - وكتبه لى بخطه - إن شرائط العمل بالضعيف ثلاثة :

الأول : متفق عليه ، أن يكون الضعف غير شديد ، فيخرج من انفراد الكذابين ، والمتهمين بالكذب ، ومن فحش غلطه .

الثانى : أن يكون مندرجاً تحت أصل عام ، فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصل أصلاً .

الثالث : أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته ، لئلا ينسب إلى النبى ﷺ ما لم يقله .

قال : والأخيران عن ابن عبد السلام ، وعن صاحبه ابن دقيق العيد . والأول نقل العلائى الاتفاق عليه .

قلت^(٢) : وهذه شروط دقيقة وهامة جداً ، لو التزمها العاملون بالأحاديث الضعيفة ، لكانت النتيجة أن تضيق دائرة العمل بها ، أو تلغى من أصلها . ويبانه من ثلاثة وجوه :

(١) القائل هو الشيخ الألبانى حفظه الله .

(٢) القائل هو الشيخ الألبانى حفظه الله .

أولاً : يدل الشرط الأول على وجوب معرفة حال الحديث الذى يريد أحدهم أن يعمل به ، لكي يتجنب العمل به إذا كان شديد الضعف . وهذه المعرفة مما يصعب الوقوف عليها من جماهير الناس ، وفى كل حديث ضعيف يريدون العمل به ، لقلة العلماء بالحديث لا سيما فى العصر الحاضر ، وأعنى بهم أهل التحقيق الذين لا يحدثون الناس إلا بما ثبت من الحديث عن رسول الله ﷺ ، وينهونهم على الأحاديث الضعيفة ، ويحذرونهم منها ، بل إن هؤلاء هم أقل من القليل ، فالله المستعان.

من أجل ذلك نجد المبتلين بالعمل بالأحاديث الضعيفة ، قد خالفوا الشروط مخالفة صريحة ، فإن أحدهم - ولو كان من أهل العلم بغير الحديث - لا يكاد يقف على حديث فى فضائل الأعمال ، إلا ويصدر إلى العمل به دون أن يعرف سلامته من (الضعف الشديد) فإذا قبض له من ينهيه إلى ضعفه ركن فوراً إلى هذه القاعدة المزعومة عندهم : يعمل بالحديث الضعيف فى فضائل الأعمال ، فإذا ذكر بهذا الشرط ، سكت ولم ينبس ببنت شفة!

ولا أريد أن أذهب بعيداً فى ضرب الأمثلة على ما قلت ، فهذا هو العلامة أبو الحسنات اللكنوى ينقل فى كتابه السابق (الأجوبة) [ص ٣٧] عن العلامة الشيخ على القاري أنه قال فى حديث : «أفضل الأيام يوم عرفة إذا وافق يوم الجمعة ، فهو أفضل من سبعين حجة» ، رواه رزين - أما ما ذكره بعض المحدثين فى إسناد هذا الحديث أنه ضعيف فعلى تقدير صحته لا يضر المقصود ، فإن الحديث الضعيف معتبر فى فضائل الأعمال! وأقره اللكنوى .

فتأمل أيها القارئ الكريم^(١) ، كيف أدخل هذان الفاضلان بالشرط المذكور ، فإنهما حتماً لم يقفا على إسناد الحديث المزبور^(٢) ، وإلا لبيننا حاله ، ولم يسلكا فى الجواب عنه طريق الجدل : فعلى تقدير صحته . أى صحة القول بضعفه! وأنى لهما ذلك ، والعلامة المحقق ابن القيم قد قال عنه فى (زاد المعاد) [١٧/١] : باطل لا أصل له عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد من الصحابة ولا التابعين . ونحو ذلك ما نقله الفاضل المذكور (ص ٢٦) عن (شرح المواهب) للزرقانى : أخرج الحاكم و... عن على مرفوعاً : إذا كتبت الحديث فاكتبوه بإسناده ، فإن يك حقاً كتبت شركاء فى الأجر ،

(١) الكلام لا يزال متصلاً للشيخ الألبانى .

(٢) المزبور : أى المكتوب ، من زير . والزبور هو الكتاب .

وإن يك باطلاً كان وزرؤه عليه . فإن هذا الحديث موضوع أيضاً ، كما حققته في (سلسلة الأحاديث الضعيفة) ، رقم (٤٢٤) ومع ذلك فقد سكت عليه الفاضل المشار إليه ، وذلك لأنه في فضائل الأعمال ! وهو في الواقع من أعظم الأسباب المشجعة على نشر الأحاديث الضعيفة والموضوعة والعمل بها ، كيف لا وهو يقول : فإن يك حقاً كنتم شركاء في الأجر ، وإن يكن باطلاً كان وزره عليه ! يعني لا وزر على ناقله ، وهذا خلاف ما عليه أهل العلم أنه لا يجوز رواية الحديث الموضوع إلا مع بيان وضعه وكذلك الحديث الضعيف عند أهل التحقيق منهم كابن حبان وغيره على ما بيته في مقدمة سلسلة الأحاديث الضعيفة ، وقد قال العلامة أحمد محمد شاكر في (الباعث الحثيث) (ص ١٠١) بعد أن ذكر الشروط الثلاثة المتقدمة : والذي أراه أن بيان الضعف في الحديث الضعيف واجب في كل حال ، لأن ترك البيان يوهم المطلع عليه أنه حديث صحيح ، خصوصاً إذا كان الناقل له من علماء الحديث الذين يُرجع إلى قولهم في ذلك وأنه لا فرق بين الأحكام ، وبين فضائل الأعمال ونحوها ، في عدم الأخذ بالرواية الضعيفة ، بل لا حجة لأحد إلا بما صح عن رسول الله ﷺ ، من حديث صحيح أو حسن .

قلت : والخلاصة أن التزام هذا الشرط يؤدي عملياً ، إلى ترك العمل بما لم يثبت من الحديث ، لصعوبة معرفة الضعف الشديد على جماهير الناس ، فهو في النتيجة يجعل القول بهذا الشرط يكاد يلتقي مع القول الذي اخترناه ، وهو المراد .

ثانياً : أنه يلزم من الشرط الثاني : أن يكون الحديث الضعيف مندرجاً تحت أصل عام... ، أن العمل في الحقيقة ليس بالحديث الضعيف وإنما بالأصل العام ، والعمل به وارد ، وجَدَّ الحديث الضعيف أو لم يُوجد ، ولا عكس ، أعنى العمل بالحديث الضعيف إذا لم يوجد الأصل العام . فثبت أن العمل بالحديث الضعيف بهذا الشرط ، شكلي ، غير حقيقي ، وهو المراد .

ثالثاً : أن الشرط الثالث يلتقي مع الشرط الأول في ضرورة معرفة ضعف الحديث ، لكي لا يُعتقد ثبوته وقد عرفت أن الجماهير الذين يعملون في الفضائل بالأحاديث الضعيفة لا يعرفون ضعفها ، وهذا خلاف المراد .

وجملة القول : أننا ننصح إخواننا المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها أن يدعُوا العمل بالأحاديث الضعيفة مطلقاً ، وأن يوجهوا همتهم إلى العمل بما ثبت منها عن النبي ﷺ ، ففيها ما يغني عن الضعيفة ، وفي ذلك منجاة من الوقوع فيما ذكرنا من الكذب ، لأنهم يعملون بكل ما هب ودب من الحديث ، وقد أشار ﷺ إلى هذا

بقوله : (كفى بالمرء كذبا أن يُحدّث بكل ما سمع) رواه مسلم في مقدمة (صحيحه) .
وعليه أقول : (كفى بالمرء ضلالاً أن يعمل بكل ما سمع ! وتحقيقاً منى للنصح المذكور ،
صنفت ، ولا أزال أصنف من الكتب ما به يستعين القراء على تمييز الصحيح من
الضعيف والطيب من الخبيث مما يدور على ألسنة الناس ، أو سُجِّلَ في بطون الكتب
من الحديث) ١ . هـ .

قلت : هل يستوى هذا التحقيق العلمى الدقيق ، بمن يأخذ في العبادات ، ولعله في
العقائد أيضاً بالضعيف عن النبي ﷺ أنه قاله أو فعله ؟! هل يستوى السنن والبدعي ؟!
صارت مشرقة وسيرت مغرباً شتآن بين مشرقٍ ومغربٍ

قال، في (ص ٦٤) : «إن الشيخ الألباني يبنى منهجاً يعتقد أنه المنهج الذى لا
يأتیه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وذلك لدقته وقوة حجته ، وخلاصة هذا
المنهج أن الأحكام السابقة على الأحاديث النبوية الشريفة أحكام لا يعول عليها حتى
وإن أجمع الأئمة المتخصصون في الحديث الشريف على صحتها ، أو رواها
أصحاب الصحاح المشاهير في صحاحهم التى تلقتها الأمة بالقبول» ١ . هـ .

قلت : هذا والله من الادعاء الباطل على الشيخ حفظه الله وسلمه من الشرور في
الدنيا والآخرة ويعلم الله أنى لا قرابة بينى وبين الشيخ حفظه الله إلا قرابة الإسلام ، ولم
ألتق به ولو مرة ، ولم أقم بالدفاع عن الشيخ حفظه الله - وإن كنت لست أهلاً للدفاع
عن الشيخ ، فكفى بدفاع الله تبارك وتعالى عنه وعن أمثاله من أهل العلم والحق «إنَّ اللهَ
يُدافعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا» - إلا لأنى أرى أن الشيخ حفظه الله يُتقص منه وينال من عرضه
ظلماً ، ولحوم العلماء مسمومة ، فقامت بالذب عنه رضى الله عنه لحديث النبي ﷺ :
«من ردَّ عرض أخيه ... الحديث» . أخرجه أحمد (٤٤٩/٦ ، ٤٥٠) والترمذى (١٩٣١)
عن أبى الدرداء ، فالمعترض يلغى أن الشيخ يعتقد أن منهجه لا يأتیه الباطل
من بين يديه ولا من خلفه ، والمطالع لكتب الشيخ الألباني يرى تواضعه وإخلاصه في
بيان الحق وإن أدى ذلك إلى رجوعه عن بعض أحكامه ، فهذا هو يعترف بفضل امرأة
نبهته إلى بعض الأمور فكتب يقول في مقدمة (الصحيحة) (٨/٦) يقول : (وفي
الختام لا يفوتنى أن أقوم بواجب الشكر لابتى الكبرى (أم عبد الله) فإن لها الفضل في
تيسير تصحيح تجارب هذا المجلد ، ولفت النظر إلى كثير من الأمور التى قد يسهو
عنها أى مؤلف؛ فضلاً عن بلغ الثمانين من العمر ، من مثل سقوط كلمة أو جملة ، أو
استرعاء نظر إلى تكرار تحريج حديث ، أو عدم تمام الكلام عليه ، ونحو ذلك ،

فجزاها الله عنى خير الجزاء . وكذلك الأخ على الحلبي ، فقد استفدت من ملاحظاته التي كان كتبها على الأصل الذي هو بخطي ، وبعضه قد كتب منذ عشرات السنين ، أو كتبها على بعض التجارب التي أتيح له الاطلاع عليها . فله ولكل من كان له يد في إخراج المجلد ونشره جزيل الشكر) . ١٠ هـ .

وأين ما ادعاه المعترض من ما صرح به الشيخ في كتبه ونقل أقوال الأئمة في مقدمة (صفة صلاة النبي ﷺ) من أن كل إنسان يُؤخذ من قوله ويُردُّ عليه إلا النبي ﷺ . وأما ما ادعاه المعترض من أن الشيخ لا يعول في منهجه على أحكام الأئمة ، فهذا محض افتراء ، فكل من يقرأ كتب الشيخ حفظه الله يعلم أنه مسبوق في أحكامه بسلف ، لأنه سلفي المنهج كما هو معروف غير أنه لا يُنزل أحداً من العلماء منزلة التقديس ، فمن وافق قوله وحكمه القواعد المقررة في (علم المصطلح) قبله وشكر صاحبه على اجتهاده ، ومن خالف ذلك القواعد رد عليه قوله كائناً من كان ، لأنه لا عصمة لأحد بعد الأنبياء ، وهذا هو المنهج السلفي ، بخلاف ما عليه أهل التقليد المذموم . وأما ادعاء المعترض بأن الشيخ لا يعول على أحكام الأئمة وإن أجمعوا على صحتها أو رواها أصحاب الصحاح ، فهذا أيضاً محض افتراء ، فلم يثبت أن الشيخ حفظه الله خالف الإجماع المدعى ولو في مسألة أو حكم واحد ، بل له في كل مسألة أو حكم في الأحاديث سلف ولو عالم واحد ، وبهذا يسقط الإجماع المدعى الذي خالفه الألباني ، وليثبت لنا المعترض إن كان صادقاً ولو في مسألة واحدة خالف فيها الشيخ الألباني إجماع الأئمة ، أما أصحاب الصحاح فقد سبق الشيخ الألباني علماء انتقلوا أحاديث عند أصحاب الصحاح ليست صحيحة ، وقد ذكرت في أثناء كلامي مع المعترض حديث (فرس النبي ﷺ) عند البخاري الذي انتقله الدارقطني عليه ، فسألت المعترض على صحته لأنه ادعى أنه درس كل حديث فيه (عن) للملّسين في الصحيحين فوجده مصرحاً فيه بالسماع من طريق آخر ، فلما سأله عن صحة حديث (الفرس) كأنه لم يعرفه وقال : دعني حتى أراجعه وأنظر فيه .

قال في (ص ٦٦) : « والمشكلة أن أحكامه - أي الألباني - الفقهية مرتبطة بمدى صحة الحديث عنده هو ، ولذلك فإنه قد يهدم حكماً فقهياً بسبب ضعف الحديث عنده ، رغم صحة الحديث عند كثير من أئمة الحديث الشريف ، ورغم أن الحكم الفقهي الذي يحمله هذا الحديث مجمع عليه من قبل جمهور الفقهاء والمحدثين ومثال ذلك مسألة سكنتي الإمام في حديث الحسن البصري عن سمرة بن جندب رضي الله تعالى عنه ... » ١٠ هـ .

قلت : سبق أن الشيخ الألباني حفظه الله لا يقلد أحداً ، وإنما يصحح ويضعف على ما تقتضيه القواعد وقد مكّنه الله تعالى في هذا العلم بما يوجب عليه أن يجتهد في التصحيح والتضعيف كما هو حال العلماء المجتهدين من سلف الأمة وخلفها ، وقد اعترف بإمامته وجلالته في الحديث خصوصه وأعداؤه قبل موافقيه ، فها هو الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري - وهو من ألد أعداء الشيخ الألباني حفظه الله - قد أصدر كتاباً ترجم فيه لنفسه عنوانه : (سبيل التوفيق في ترجمة عبد الله بن الصديق) تأليف العلامة الحافظ المتفّن أبي الفضل عبد الله بن الصديق الغماري قال عن الشيخ الألباني حفظه الله في هذا الكتاب (ص ٤٩) : يعرف الحديث معرفة جيدة ، إلا أنه يعتمد على المنّاوي وعلى القاري.. الخ، وذكر الشيخ الألباني في مقدمة (الضعيفة - ٤/٤ - ٦) أن الشيخ أحمد الغماري وهو الأخ الأكبر لعبد الله بن الصديق أرسل خطابين لأحد أصحابه قال في الأول منهما : (واناصر الدين الألباني قدم إلى دمشق ، وتعلم العربية ، وأقبل على علم الحديث ، فأثقنه جدا جدا ، وأعانه مكتبة الظاهر المشتملة على نفائس المخطوطات في الحديث ، حتى إنني لما زرتها في العام الماضي كان هو الذي يأتيني بما أطلبه ، ويعرفني بما فيها وهو خبير الطبع ، وهلبى تيمى جلد ، ولولا خبث منهجه وعناده لكان من أفراد الزمان في معرفة الحديث ، مع أنه لا يزال فاتحاً دكان الساعات ، وقعت لنا معه مناظرة يطول ذكرها ، وقال في الخطاب الآخر : والحشبي الذي يرد على الألباني طبع في الرد عليه ثلاث رسائل وهو كسائر أهل الوقت يراجع كتب الحديث ، وينقل منها ، أما الألباني فمن الأفراد في معرفة الفن ، إلا أنه في العناد - والعياذ بالله- خلف الزمزمي ... الخ) . ١ . هـ .

والفضل ما شهدت به الأعداء ، أما عن تضعيف الشيخ الألباني حفظه الله لحديث الحسن عن سمرة فقد سبق قول أبي بكر الجصاص في (أحكام القرآن - ٣/٥٠) : إنه حديث غير ثابت ، وقال الشيخان شعيب وعبد القادر الأرناؤوط حفظهما الله تعالى في تعليقهما على الحديث في (زاد المعاد - ١/٢٠٨) : والحسن لم يسمع من سمرة ولا من عمران ، فهو منقطع ، مع أن الشيخ الألباني حفظه الله لم يعمل الحديث بعدم سماع الحسن من سمرة ، وإنما أعله لعنة الحسن لأنه مدلس ، والكلام في عنعنة المدلس قد سبق ، أما عن الحكم الفقهي المجمع عليه من قبل جمهور الفقهاء والذي خالفه الشيخ الألباني ، فهل المسألة مجمع عليها عند العلماء فخالفها الشيخ الألباني؟! أو المسألة فيها خلاف بين السلف رحمهم الله؟! ثم ما الدليل الصحيح السالم من المعارض المرفوع إلى النبي ﷺ في هذا الحكم الفقهي؟! أليست الصلاة من العبادات التوقيفية التي لا بد فيها من دليل صحيح لقوله ﷺ : « صَلُّوا كما رأيتموني أصلي » فأين

هذا الدليل الذى انبنى عليه الحكم الفقهي المجمع عليه من قبل جمهور الفقهاء والمحدثين؟! . ومع ذلك قال شيخ الإسلام بن تيمية فى (الفتاوى - ١٤٦/٢ ، ١٤٧) : ولم يستحب أحمد أن يسكت الإمام لقراءة المأموم ، لكن بعض أصحابه استحب ذلك ، ومعلوم أن النبى ﷺ لو كان يسكت سكتة تتسع لقراءة الفاتحة لكان هذا مما تتوفر الهمم والدواعى على نقله ، فلما لم ينقل هذا أحد علم أنه لم يكن ، وأيضا لو كان الصحابة كلهم يقرؤون الفاتحة خلفه ﷺ ، إما فى السكتة الأولى وإما فى الثانية لكان هذا مما تتوفر الهمم والدواعى على نقله ، فكيف ولم ينقل أحد من الصحابة أنهم كانوا فى السكتة الثانية يقرؤون الفاتحة ، مع أن ذلك لو كان شرعا لكان الصحابة أحق الناس بعلمه ، فعلم أنه بدعة . ١ . هـ

واعلم أن العلماء قد اختلفوا قديماً وحديثاً فى القراءة وراء الإمام على ثلاثة أقوال :
أولها : وجوب القراءة فى السرية و الجهرية .

ثانيها : وجوب السكوت فيهما .

ثالثها : القراءة فى السرية دون الجهرية ، فأين الإجماع المدعى ؟! .

قال فى (ص ٦٦، ٦٧) : «ومن أراد المزيد فى التعرف على فكر الشيخ الألبانى وعلى منهجه وعلى أخطائه البينة وعلى تناقضاته فليرجع إلى الكتب التى تخصصت فى الرد عليه ، وهى كتب عديدة وجيدة كشفت عن كثير من تجاوزاته وأخطائه وتناقضاته ، وأذكر من هذه الكتب ما يلى (وذكر عدة كتب) منها كتاب تناقضات الألبانى الواضحات فيما وقع له فى تصحيح الأحاديث وتضعيفها من أخطاء وغلطات - لحسن بن على السقاف ط دار الإمام النووى - مكتبة الإيمان - المدينة المنورة » . ١ . هـ

قلت : عَجَباً لهذا المعترض يدور مع ما يهواه أينما أراد ، فإذا تكلم الشيخ الألبانى - حفظه الله - فى أحاديث الصحيحين أو أحدهما بعلم ومعرفة قامت الدنيا ولم تقعد وتصنف المصنفات فى تجريحه والتشهير به والرد عليه ولو بدون علم ، هية للصحيحين ، وإذا طعن غير الألبانى فى أحاديث الصحيحين أو أحدهما لم يحرك لذلك ساكنا ولم ينبس ببنت شفة وصدق القائل :

رَمَتْهَا بِدَائِهَا وَأَنْسَلَتْ وَكَأَنَّ مَا بِهَا دَاءٌ .

فها هو المعترض يذكر من الكتب التى صنف فى الرد على الشيخ الألبانى حفظه الله كتاب السقاف (تناقضات الألبانى) وقد سبق أن نقل من هذا الكتاب مثالين

أودعهما رسالته ، فما قول المعارض فى تضعيف السقاف لحديث الجارية الذى فى مسلم؟! ، فقال فى كتابه (لإقام الحجر فى المتطول على الأشاعرة من البشر ص ١٦) :
وأما حديث الجارية الذى تشدقون به ، فلا استدلال به ألبيته على حلول الله فى مكان فوق العرش ، أو جلوسه عليه ، وخصوصاً أنكم تتأولون (فى السماء) بـ (على السماء)
والحديث شاذ بهذا اللفظ فى مسلم . ١. هـ

فما رأى المعارض فى هذا التضعيف لحديث فى صحيح مسلم لأنه يخالف عقيدة السقاف؟! وما رأيه فى تلك العقيدة؟! ولماذا لم يعترض على السقاف فى هذا التضعيف لحديث مسلم إن كان يريد الحق!!! وهل يعلم أن السقاف ضعف ما أخرجه البخارى ومسلم فى (صحيحهما) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه مرفوعاً : « يجمع الله الناس فيقول : من كان يعبد شيئاً فليتبَّعه ، فيتبعون ما كانوا يعبدون ، وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها » الحديث . قال السقاف فى حاشيته على (دفع شبهة التشبيه لابن الحوزى - ص ١٥٧ ، رقم ٨٧) : وهذا الحديث شاذ عندنا بمرة ، لأن فيه إشكالات تعارض القرآن والسنة الصحيحة المتواترة والمشهورة وغيرها والقواعد الثابتة فى الكتاب والسنة . ١. هـ

فما رأى المعارض فى هذا التحقيق والتدقيق؟! هل له علم بذلك أم هو لا يعلم عن ذلك شيئاً أصلاً؟ وما رأى المعارض فى شيوخ السقاف الغماريين فقد ضعفوا أحاديث فى الصحيحين ، وأمثلة ذلك متوافرة فى كتاب عبد الله بن الصديق الغمارى شيخ السقاف (فتح المعين بنقد كتاب الأربعين) فما رأى المعارض فى هذه الأخطاء الجسيمة؟ هل سيكتب ويصنف فى بيانها وتقنيدها ولو بحجة الدفاع عن الصحيحين؟ أم هو لا يكتب إلا فى الرد على الشيخ الألبانى - حفظه الله - فقط؟!!!

قال فى (ص ٦٧، ٦٨) : ونحن لا نستكر على الشيخ الألبانى وغيره الاجتهاد فى الحكم على الحديث الشريف استكاراً مطلقاً ، وإنما الذى نستكره هو أن يجتهد فى الحكم على الحديث أحد لا يمتلك مقومات التخصص فى علوم الحديث ، أو لا يلتزم بالقواعد التى وضعها المتخصصون المتقدمون ، وهى قواعد دقيقة ومحكمة (كما أشار إلى ذلك الألبانى نفسه) وكذلك لا نلتفت إلى أحكام المتأخرين فى حديث حكم عليه الأئمة المتقدمون المتخصصون ، لأن المتقدمين المتخصصين لديهم مقومات لم ولن تتوفر لغيرهم . ١. هـ

قلت : انظروا عباد الله إلى كلام هذا المعارض لم يكفّه أنه يتناقض فى كلامه ، ففى أول كلامه هذا لم يستكر على الشيخ اجتهاده وإنما يستكر اجتهاد من لا يملك

مقومات التخصص ، فمن يا ترى المقصود بأنه لا يملك مقومات التخصص؟! إن كان الشيخ الألباني -حفظه الله- بالكلام يناقض بعضه بعضا ، وإن كان غير الشيخ الألباني فمن هو؟!

وما دخله الآن في الكلام على الشيخ الألباني ثم يستكر أن يجتهد أحد لا يلتزم بالقواعد التي وضعها المتخصصون ؟ وهل خالف الشيخ الألباني من خالف إلا لالتزامه بالقواعد كما مر في كلامه؟ . وإذا كان المعارض لا يستكر هنا على الشيخ -حفظه الله- اجتهدا فلماذا طعن في منهج الشيخ الألباني الخطير (على حد قوله) الذي تبناه ، والذي يقضى بهدم الأحكام الفقهية كما سبق إن كان لا يستكر عليه الاجتهاد؟ أليس هذا تناقضا؟! .

أقول : لم يَكْفِهِ هذا حتى رَجَمَ بالغيب فقال : «لأن المتقدمين المتخصصين لديهم مقومات لم ولن تتوفر لغيرهم» . سبحان الله ﴿أَطْلَعَ الْغَيْبَ أَمْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾؟ .

قال في (ص ٧١) : «وبذلك لا تستغرب تصريح الحافظ ابن الصلاح الذي أرجع الأمر في الحكم على الحديث إلى الاعتماد على حكم الأئمة المتقدمين ، قال الصنعاني : آل الحافظ ابن الصلاح الأمر في معرفة الصحيح إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة وقال : فإننا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته ؛ فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد» . ١ . هـ .

قلت : دعوة غلق باب التصحيح والتضعيف الذي ادعاه ابن الصلاح مردودة عليه ؛ ولذلك قال الدكتور نور الدين عتر - دكتوراه في علم الحديث بمرتبة الشرف الأولى من الأزهر - تعليقا على قول ابن الصلاح السابق (علوم الحديث - ص ١٣ حاشية) : خالف النووي وغيره ابن الصلاح في ذلك . قال النووي : والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته - قال العراقي : وما رجحه النووي هو الذي عليه عمل أهل الحديث إلخ ، لكن الأحوط أن يقول صحيح الإسناد ، ولا يطلق التصحيح لاحتمال علة في الحديث خفيت عليه ١ . هـ .

قلت : وقد وافق النووي السيوطي كما في (تدريب الراوي - ١٤٥/١ - ١٤٦) فقد نقل قول شيخ الإسلام : قد اعترض على ابن الصلاح كل من اختصر كلامه ، وكلهم دفع في صدر كلامه من غير إقامة دليل ولا بيان لتعليل ، ومنهم من احتج

بمخالفة أهل عصره وَمَنْ بعده له فى ذلك كابن القطبان والضياء المقدسى والذى المنذرى ومن بعدهم والدمياطى والميزى ، ونحوهم ، وليس بوارد لأنه لا حجة على ابن الصلاح بعمل غيره وإنما يحتج عليه بإبطال دليل أو معارضة بما هو أقوى منه ومنهم من قال لا سلف له فى ذلك . ولعله بناه على جواز خلو العصر من المجتهد . وهذا إذا انضم إلى ما قبله من أنه لا سلف له فيما ادعاه وعمل أهل عصره ومن بعده على خلاف ما قال انتهض دليل للرد عليه . ١ . هـ .

وقال الحافظ ابن حجر فى (النكت ص ٥٧ : ٥٦) : **الأمر الثالث** : قوله - أى ابن الصلاح - : **قال الأمر إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث فى تصانيفهم المعتمدة المشتهرة** . إلى آخره فيه نظر ؛ لأنه يشعر بالاقصرار على ما يوجد منصوباً على صحته ورد ما جمع شروط الصحة إذا لم يوجد النص على صحته من الأئمة المتقدمين ، فليزوم على الأول تصحيح ما ليس بصحيح ، لأن كثيراً من الأحاديث التى صححها المتقدمون اطلع غيرهم من الأئمة فيها على علل تحطها عن رتبة الصحة ، ولا سيما من كان لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن . فكم فى كتاب ابن خزيمة من حديث محكوم منه بصحته وهو لا يرتقى عن رتبة الحسن . وكذا فى كتاب ابن حبان . بل وفيما صححه الترمذى من ذلك جملة مع أن الترمذى ممن يفرق بين الصحيح والحسن ، لكنه قد يخفى على الحافظ بعض العلل فى الحديث فيحكم عليه بالصحة بمقتضى ما ظهر له ويطلع عليها غيره فيرد بها الخبر . وللحاذق الناقد بعدهما الترجيح بين كلاميهما بميزان العدل والعمل بما يقتضيه الإنصاف ، ويعود الحال إلى النظر والتفتيش الذى يحاول المنصف سد باب ، والله تعالى أعلم .

الأمر الرابع^(١) : كلامه يقتضى الحكم بصحة ما نقل عن الأئمة المتقدمين فيما حكموا بصحته فى كتبهم المعتمدة المشتهرة . والطريق التى وصل إلينا بها كلامهم على الحديث بالصحة وغيرها هى الطريق التى وصلت إلينا بها أحاديثهم . فإن أفاد الإسناد صحة المقالة عنهم فليُفد الصحة بأنهم حدثوا بذلك الحديث ، ويقتضى النظر إنما هو فى الرجال الذين فوقهم ، وأكثرهم رجال الصحيح كما سنقرره .

الأمر الخامس^(١) : ما استدلل به على تعذر التصحيح فى هذه الأعصار المتأخرة بما ذكره من كون الأسانيد ما منها إلا وفيه من لم يبلغ درجة الضبط والحفظ والإتقان ،

(١) الكلام لا يزال متصلاً لابن حجر فى كتابه (النكت) .

ليس بدليل ينهض لصحة ما ادعاه من التعذر ، لأن الكتاب المشهور الغنى بشهرته عن اعتبار الإسناد منا إلى مصنفه : كسنن النسائي مثلاً لا يحتاج في صحة نسبته إلى النسائي إلى اعتبار حال رجال الإسناد منا إلى مصنفه . فإذا روى حديثاً ولم يعلله وجمع إسناده شروط الصحة ولم يطلع المحدث المطلع فيه على علة ما لمانع من الحكم بصحته ولو لم ينص على صحته أحد من المتقدمين ، ولا سيما وأكثر ما يوجد من هذا القبيل ما رواه رواة الصحيح . هذا لا ينافي فيه من له ذوق في هذا الفن .

وكان المصنف إنما اختار ما اختاره من ذلك بطريق نظري وهو : أن (المستدرك) للحاكم كتاب كبير جداً يصفو له منه صحيح كثير زائد على ما في (الصحيحين) على ما ذكر المصنف بعد ، وهو مع حرصه على جمع الصحيح الزائد على (الصحيحين) واسع الحفظ كثير الاطلاع غزير الرواية ، فيبعد كل البعد أن يوجد حديث بشرط الصحة لم يخرج في مستدركه . وهذا في الظاهر مقبول ، إلا أنه لا يحسن التعبير عنه بالتعذر ثم الاستدلال على صحة دعوى التعذر بدخول الخل في رجال الإسناد ، فقد بينا أن الخل إذا سلم إنما هو فيما بيننا وبين المصنفين . أما من المصنفين فصاعداً فلا - والله الموفق .

وأما ما استدلل به شيخنا على صحة ما ذهب إليه الشيخ محيي الدين من جواز الحكم بالتصحيح لمن تمكن وقويت معرفته بأن من عاصر ابن الصلاح قد خالفه فيما ذهب إليه وحكم بالصحة لأحاديث لم يوجد لأحد من المتقدمين الحكم بتصحيحها فليس بدليل ينهض على رد ما اختار ابن الصلاح ، لأنه مجتهد وهم مجتهدون فكيف ينقض الاجتهاد بالاجتهاد؟! وما أوردناه في نقض دعواه أوضح فيما يظهر والله أعلم . انتهى كلام ابن حجر من (النكت) .

ومن المفيد هنا أن أنقل ما قاله الشيخ سليم الهلالي - حفظه الله - في مقدمة رسالة المعصومي : هل المسلم ملزم باتباع مذهب معين من المذاهب الأربعة؟ (ص ٢١ وما بعدها) :

لقد ثرنا كثانة الذين يمنعون الاجتهاد ، فلم نجد في جعبتهم من أول يوم أغلقوا فيه بابه إلى يوم الناس هذا دليلاً شرعياً من كتاب أو سنة أو إجماع معتبر سوى قولهم : إن علماءهم أغلقوا باب الاجتهاد خوفاً على هذه الأمة أن تقع في الخبط والخلط باتباعها أدعياء الاجتهاد الذين ليست لهم مؤهلات الاجتهاد لا علماً ولا ورعاً ، فيفسدون الدين ، ويعبثون بأحكامه ، ويحدثون الفوضى الدينية . قال الشيخ محمد الحامد : ولكن

لئلا يدعى الاجتهاد من ليس من أهله فنقع في فوضى دينية واسعة ، كالتى وقعت فيها الأمم من قبلنا . من أجل ذلك رأى العلماء الأتقياء إقفال هذا الباب إشفافاً على هذه الأمة أن تقع فى الخبط والخلط . إن هذا القول ليس له نصيب من الصحة ، ولو كان له مثقال حبة من خردل من الاعتبار لهدانا الله إليه ؛ لأنه يعلم بما يصلح البشر فى دينهم وديانهم ، وكذلك هو أعلم بما يضرهم فيهما ، لذلك لم يترك كبيرة ولا صغيرة فى حياتهم إلا أحصاها أمراً أو نهياً ، وبلغ ذلك رسول الله ﷺ دون زيادة أو نقصان ، قال ﷺ : « ما تركت شيئاً مما أمركم الله به إلا وقد أمرتكم به ، ولا تركت شيئاً مما نهاكم عنه إلا وقد نهيتكم عنه »^(١) . أبطل أن الله يعلم خطراً كبيراً ، وشرّاً مستطيراً ، ويوماً عبوساً قمطيراً ، يحق بالأمة الإسلامية على مدار العصور ، ويحدث فوضى دينية لا تبقى ولا تذر ، وتفرق المسلمين شذر مذر ولا يحذرهم؟ أم أنه نسي أن يخبرهم - وحاشاه - قال جل ثناؤه : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ .

وحسبك أيها المسلم أن تعلم أن الله قد علم أن خطراً سيقابل جيلاً واحداً من المسلمين بين يدى الساعة وهو الدجال الأكبر فحذر المسلمين كلهم أجمعين بواسطة خاتم الأنبياء والمرسلين ، وكذلك كل نبي حذر أمته الأعور الكذاب ، قال ﷺ : « ما من نبي إلا وقد أئذر أمته الأعور الكذاب ، ألا إنه أعور وإن ربكم ليس بأعور ، مكتوب بين عينيه كافر »^(٢) ، إلا أن محمداً أخبر أمته بتفاصيل لم تعلمها الأمم الخالية قال ﷺ : « ألا أخبركم عن الدجال حديثاً ، إنه أعور ، وإنه يجرى معه مثل الجنة فالتى يقول إنها الجنة هى النار »^(٣) .

هذا البلاء الذى يصادف جيلاً واحداً من المسلمين بلغت أحاديث النبى فيه حد التواتر ، فما بالناس لا نجد فى سنة المصطفى ﷺ ذكراً لهذه الفوضى الدينية المزعومة التى تحتال المسلمين عن البيضاء النقية؟! ألا يدلنا ذلك أن هذا تخرص فى دين الله ، وتقول على الله ، وكذب على رسول الله ﷺ ؟ . ناهيك أن هذا الخلط والخطب الذى سيحدثه فتح باب الاجتهاد على مر القرون أعظم فتنة من المسيح الدجال ، وهذا الوهم

(١) أخرجه الشيخ الشافعى فى سننه (١٤/١) وأخرجه عنه البيهقى (٧٦/٧) وصححه الألبانى بمجموع طرقه والأستاذ الشيخ أحمد شاكر فى تعليقه على (الرسالة) (ص ٩٣-١٠٣) .

(٢) أخرجه البخارى (٩١/١٣ - الفتح) ومسلم (٥٩/١٨ - النووى) والترمذى (١٥٦/٤ - شاكر)

(٣) صحيح أخرجه البخارى (٩٠/١٣ - الفتح) ومسلم (٨٦/١٨ - النووى) .

مردود على عقبيه لقول الرسول ﷺ : « ما بين خلق آدم إلى قيام الساعة خلق [وفى رواية : أمر] أكبر من الدجال »^(١) .

إننا تصفحنا دواوين السنة علناً نصادف خبراً أو أثراً صحيحاً عن هذه الفتنة العظيمة التي اخترعتها عقول المتأخرين من المقلدين ، لتستر فتنة المذهبية المتعصبة التي أركسوا فيها وشربوا كأسها مترعة ... أقول : تصفحنا فلم نجد ، ولكن وجدنا تحذيراً من فتنة التعصب المذهبي الابن الشرعى لإغلاق باب الاجتهاد ، روى عمرو بن قيس السكوني عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما قال : خرجت مع أبى فى الوفد إلى معاوية فسمعت رجلاً يحدث الناس يقول : إن من أشراط الساعة أن ترفع الأشرار ، وتوضع الأخيار ، وأن يخزن العمل ، ويظهر القوم ، وأن يقرأ بالمشاة فى القوم ، ليس فيهم من يغيرها أو ينكرها . فقيل : وما المشاة؟ قال : ما اكتب سوى كتاب الله عز وجل^(٢) . نعم لقد قرأ بالمشاة فى المقلدين ، وليس فيهم من يغير حرفاً وكأنها تنزيل من حكيم حميد ، كيف وقد فرقوا الدين وصيروا أهله شيعاً ، كل فرقة تنصر متبوعها وتلدغوا إليه ، وتذم من خالفها ، ولا يرون العمل بقولهم ، حتى كأنهم ملة أخرى سواهم ويدأبون ويكدحون فى الرد عليهم ، وتأويل كلامهم ليوافق معتقداتهم ومذهبهم ، حتى بلغ التعصب بأحدهم وهو أستاذ جامعى فى إحدى الجامعات الإسلامية أن قال : لقد حَفَّتْ كتاب زاد المعاد - أى ألبسته حلة المذهب الحنفى - فلو رآه ابن القيم لأصبح حَفِيّاً (ويقولون : كُتِبَ ، وكُتِبْنَا ، وأُثِمَّتْ ، وأُثِمْنَا ، ومذهبهم ومذهبنا . واتخذوا هذا القرآن مهجوراً ، وأصبحت سنة الرسول ﷺ نسياً منسياً ، وإن وجدت فهى للتبرك فقط ، وكان قول الله تعالى ﴿ فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُوراً كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ [المؤمنون: ٥٣] . يتمثل فيهم ، والزُّبُرُ : الكتب ، قاله ابن الجوزى ، أى كل فرقة صنفوا كتباً أخذوا بها وعملوا بها ودعوا إليها ، دون كتب الآخرين ، كما هو الواقع سواء . ولعل أبلغ دليل يُقذف به التعصب المذهبي فيدمغه فإذا هو زاهق ، ما صح عن ابن مسعود موقوفاً وهو مرفوع حُكْماً : « كيف أنتم إذا لَبَسْتُمْ فِتْنَةً ، يهرم فيها الكبير ويربو فيها الصغير ، ويتخذها الناس سنة ، إذا تَرَكَ منها شَيْءٌ قِيلَ تَرَكَتَ السَّنة؟ قالوا : ومتى ذلك ؟ قال : إذا ذهب علمائكم ، وكثرت قراؤكم ، وكثرت فقهاؤكم ، وكثرت

(١) أخرجه مسلم (٨٦/١٨ - نووى) .

(٢) أخرجه الحاكم (٤/ ٥٥٤ - ٥٥٥) وقال صحيح الإسناد ووافقه النهي والألبانى .

أمرؤكم ، وقلتُ أمناؤكم ، والتُّمستُ الدنيا بعمل الآخرة ، وتفقه لغير الدين » أخرجه الدارمي (٦٤/١) ، والحاكم (٥١٤/٤) . ولقد أحسن ابن القيم - رحمه الله - حيث فسر في (إعلام الموقعين ١/٧-٨) هذه الفتنة بالتعصب المذهبي لأراء الرجال من غير التفاتٍ إلى كونهم وسائل للحكم الشرعي المطلوب ، فقال بعد أن وصف خير القرون وكيف اتبعوا سبل الرشاد : ثم خلف من بعدهم خلوف فرقوا دينهم وكانوا شيعاً كل حزب بما لديهم فرحون ، وتقطعوا أمرهم زبراً وكل إلى ربهم راجعون ، جعلوا التعصب للمذاهب ديانتهم التي بها يدينون ، ورؤوس أموالهم التي بها يتجرون ، وآخرون منهم قنعوا بمحض التقليد وقالوا : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ ﴾ والفريقان بمَعزل عما ينبغي من الصواب ، ولسان الحق يتلو عليهم : ﴿ لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ . قال الشافعي قس الله روحه : أجمع المسلمون على أن من استبانت له سنة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس . قال أبو عمر وغيره من العلماء : أجمع الناس على أن المقلد ليس معدوداً من أهل العلم . وإن العلم معرفة الحق بدليله ، وهذا كما قال أبو عمر رحمه الله تعالى ، فإن الناس لا يختلفون أن العلم هو المعرفة الحاصلة عن الدليل ، وأما بدون الدليل فإنما هو التقليد . فقد تضمن هذان الإجماعان إخراج المتعصب بالهوى والمقلد الأعمى عن زمرة العلماء ، وسقوطهما باستكمال من فوقهما الفروض من وراثة الأنبياء ، فإن العلماء هم ورثة الأنبياء ، فإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً وإنما ورثوا العلم ، فمن أخذه أخذ بحظ وافر . وكيف يكون من ورثة الرسول ﷺ مَنْ يجهد ويكدح في رد ما جاء به إلى قول مقلده ومتبوعه؟! ويضيع ساعات عمره في التعصب والهوى ولا يشعر بتضييعه؟! . تالله إنها فتنة عمّت فأعمت ، ورمت القلوب فأصمّت ، ربّى عليها الصغير ، وهرم فيها الكبير ، واتخذ لأجلها القرآن مهجوراً ، وكان ذلك بقضاء الله وقدره في الكتاب مسطوراً ، ولما عمّت بها البلية ، وعظمت بسببها الرزية بحيث لا يعرف أكثر الناس سواها ، ولا يعدون العلم إلا إياها ، فطالب الحق من مظانه لديهم مفتون ، ومؤثره على ما سواه عندهم مغبون ، نصبوا لمن خالفهم في طريقتهم الجبائل ، وبغوا له الغوائل ، ورموه عن قوس الجهل والبغي والعناد ، وقالوا لإخوانهم ﴿ إِنَّا نَخَافُ أَنْ يُبْدَلْ دِينُكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهَرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادُ ﴾ . فحقيق بمن لنفسه عنده قدر وقيمة ألا يلتفت إلى هؤلاء ، ولا يرضى لها بما لديهم ، وإذا وقع له علم السنة النبوية شمر إليه ولم يحبس نفسه عليهم ، فما هي إلا ساعة حتى يُعثر ما في القبور ، ويُحصل ما في الصبور ، وتتساوى أقدام الخلاق في القيام لله ، وينظر كل عبد ما قدمت يداه ، ويقع

التمييز بين المحققين والمبطلين ، ويعلم المعرضون عن كتاب ربهم وسنة نبيهم أنهم كانوا كاذبين^(١) . هـ .

ذكرنا ما ذكرنا^(٢) على فرض صحة قولهم إنهم أغلقوا باب الاجتهاد سداً للفتنة ، وحسماً للفضى الدينية ، وقد تبين أن قولهم إذا عكس أصبح صحيحاً وأقرب إلى الصواب ، وأقمنا على ذلك الأدلة من الكتاب والسنة ، ونضيف هنا إيضاحاً من الناحية العقلية ونقول : أتظنون أن زعمكم بإغلاق باب الاجتهاد سيمنع مدعى الاجتهاد عن اقتحام ميدان الاجتهاد ؟ . هل مجرد كلمة منكم ستردعهم عن أهوائهم ؟ إن مدعى الاجتهاد خالفوا أمر الله وهو العزيز الجبار ذو الطول شديد العقاب ، وأنتم الذين لا حول لكم ولا قوة ، فهل أنتم أشد رهبة فى صدورهم من الله ؟ . لا ريب أنهم لن ينتظروا أمركم ولا مشورتكم ، لأنهم لا يخافون الله ولا يتقونه ، إذن لا فائدة من قولكم لأنه لن يمنع أحداً ، ولا يردع ذوى الأهواء والأغراض ، بل العكس هو الصحيح فإن هؤلاء عندما يرون الساحة خالية من المجتهدين الذين يجمعون البدع ، ويحيون السنن ، سترداد سطوتهم ، وتقوى شوكتهم ، فيصوبون ويحولون ، قال ﷺ : « إن الله لا يقبض العلم بترعه انتزاعاً من العباد ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا » متفق عليه . إن الباطل يزهق عندما يرى نور الحق يتلألأ فى أفق العلم الوضىء ، وألسنة الأعداء تخرس عندما ترى أسنة الإسلام مشرعة بيد المجتهدين ، وهذه الحقيقة الشرعية يتضمنها قوله ﷺ : « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين » أخرجه البيهقى مرسلاً ، ورؤى موصولاً من طريق جماعة من الصحابة وقد أخرجه الخطيب البغدادي فى (شرف أصحاب الحديث ص : ٢٨ - ٢٩) ، ونقل الخطيب عن الإمام أحمد تصحيحه لهذا الحديث ، فالحديث حسن ، وقد توقف فيه شيخنا الألبانى - ولا يزال . انظر (مشكاة المصابيح ١/ ٨٢ - ٨٣) .

إن مغلقى باب الاجتهاد سرعان ما يقعون فى التناقض الذى لن يجدوا عنه محيصاً ، فيكونوا كالتى نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً ، بينما هم يؤجسون التقليد ويمنعون

(١) هذا آخر كلام ابن القيم رحمه الله المنقول من (أعلام الموقعين) .

(٢) الكلام لا يزال متصلاً للشيخ سليم الهلال نقلنا من مقدمة رسالة (هل المسلم ملزم

باتباع مذهب معين من المذاهب الأربعة) ؟ .

الاجتهاد ، تراهم فى كتب القضاء يضعون من شروط المفتى والقاضى أن يكون مجتهداً عارفاً بأدلة الكتاب والسنة ، قال ابن حمدان الحنبلى : ومن صفته وشروطه أن يكون مسلماً عدلاً مكلفاً فقيهاً مجتهداً يقظاً صحيح الذهن والفكر والتصرف وما يتعلق به . ثم تراهم يتربعون على كراسى الإفتاء والقضاء ، فيضل سعيهم ، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا .

ومن تناقضهم أنهم إذا أحبوا عالماً خلعوا عليه الألقاب الفضفاضة ، وتوجوه بتاج الاجتهاد ، كما قال الشيخ محمد الحامد فى حسن البناء رحمهما الله ، مع العلم أنه يقول : ولا يدعى الاجتهاد المطلق فى زماننا إلا ناقصُ العقل قليل العلم رقيق الدين .

إذا وقع بينهم وبين علماء المذاهب الأخرى نزاع أو حاول عالم أن يصوب خطأ فى المذهب ، تبصر أحدهم ينبرى بسيف الحجاج القوى البتار لخصمه ، ويضع أمامه كل دليل منقول وبرهان معقول ، ويلدو وهو يورد الحجج والبراهين فى الدفاع عن مذهبه علامة عصره ووحيد زمانه ودهره ، وهذا منه اجتهاد ، وإن لم يشعر ، وبعضهم يشعر ولكنه تجاهل العارف . ولعل من أطرف القصص العلمى التى تبين أن الاجتهاد واقع من المقلدين لا محالة ، ماجرى بين الشيخ الألبانى ومقلد (....) ويذكرنى هذا بحديث آخر جرى بينى وبين أحد المفتين شمال سورية ، سألته : هل تصح الصلاة فى الطائرة؟ قال : نعم . قلت : هل تقول ذلك تقليداً أم اجتهاداً؟ قال ماذا تعنى ؟ . قلت : لا يخفى من أصولكم فى الإفتاء أنه لا يجوز الإفتاء باجتهاد ، بل اعتماداً على نص من إمام ، فهل هناك نص بصحة الصلاة فى الطائرة؟ قال : لا ، قلت : فكيف إذن خالفتم أصلكم هذا فأفتيتم دون نص ؟ . قال قياساً ، قلت ما هو المقيس عليه ؟ قال : الصلاة فى السفينة . قلت : هذا حسن ، ولكنك خالفت بذلك أصلاً وفرعاً ، أما الأصل فما سبق ذكره ، وأما الفرع فقد ذكر الرافعى فى (شرحه) أن المصلى لو صلى فى أرجوحة غير معلقة فى السقف ولا مدعومة بالأرض فصلاته باطلة . قال : لا علم لى بهذا ، قلت : فراجع الرافعى إذن لتعلم أن (فوق كل ذى علم عليم) ، فلو أنك تعرف أنك من أهل القياس والاجتهاد وأنه يجوز لك ذلك ولو فى حدود المذهب فقط ، لكنت النتيجة أن الصلاة فى الطائرة باطلة ، لأنها هى التى يتحقق فيها ما ذكره الرافعى من الفرضية الخيالية يومئذ ، أما نحن فرى أن الصلاة فى الطائرة صحيحة لاشك فى ذلك ، ولئن كان السبب فى صحة الصلاة فى السفينة أنها مدعومة بالماء بينها وبين الأرض ، فالطائرة أيضاً مدعومة بالهواء بينها وبين الأرض ، وهذا هو الذى بدلا لكم فى

أول الأمر حين بحثتم استقلالاً ، ولكنكم لما علمتم بذلك الفرع المذهبي صدكم عن القول بما أداكم إليه بحثكم ؟! (سلسلة الأحاديث الصحيحة - ١٢٨/١ - ١٢٩) .

وهذه المزالت التي يقع فيها المقلدون دون علم منهم أنها تهدم أركانهم ، وتبطل شبههم ، ولمثلهم يقال : المقلد هو من يأخذ بقول الغير من غير أن يعرف دليله ، أما إن عرف الدليل فليس بمقلد في ذلك . وأنتم يا معشر المقلدين كيف تنقضون أصلكم ، ومالككم وإقامة الدليل ؟ . فإن كنتم مقلدين كما تقولون فليس من شأنكم أن تأتوا بالحجة والدليل ، وإن كنتم مجتهدين بإيرادكم هذه الحجج ، فقد أتيتم على بنيانكم من قواعده ، وخرّ عليكم السقف ، وصرتم في صف المجتهدين أو الآخذين بالدليل ، وعلى كلا التقديرين فقد استبان المحجة وقامت عليكم الحجة . ولم يكن مغلوق باب الاجتهاد بالزام المسلمين بما لا يلزم من التقليد ، بل أضافوا إلى شططهم سوءة أخرى ، وذلك أنهم قالوا : لا بد من التقيد بمذهب إمام من الأئمة الأربعة لا تتعدى ذلك . وقد حملت هذه الدعوى في ثنائها شروراً حاقت بالمسلمين وقرت جماعتهم ، وشئت شملهم ، وأضعفت شوكتهم ، فتداعت عليهم الأمم كما تداعى الأكلة إلى قصعتها ، تجد بعض ذلك مردوداً مذموماً مخذولاً في تضاعف رسالة المعصومي - رحمه الله - الذي أشبع فأروى ، وأجاد وأفاد ، نفع بها الله العباد ، وهداهم إلى سبيل الرشاد ، سائلين الله عز وجل أن ينفعنا بها يوم التّناد . ا.هـ بتصرف^(١) .

قال في (ص ٧٦، ٧٧) : وتخريجات الألباني بلا استثناء وصنيعه في كل مؤلفاته يؤكد على أنه لا يبالى بكون الحديث في الصحيحين أو في غيرهما ، فكل كتب الحديث عنده سواء ، فيحاول الوقوف على سند الحديث وطرقه ليتبين له حكمه ، فتخرج الحديث والوقوف على طرقه هذا هو الفحص عنده في الحكم على الحديث دون مبالاة بأحكام حفاظ الحديث وخبراء العلل ، ونتيجة ذلك أنه ضعف أحاديث في الصحيحين أو في أحدهما وفي غيرهما . ا.هـ

قلت : هذا المعترض يدعو إلى التقليد ويزعم في نفس الوقت أنه متخصص ، فإذا كنا لا نخرج على أحكام الأئمة السابقين ففي ماذا تخصص ؟! هل تخصص في نقل أحكام الأئمة السابقين ؟! ، وإذا اختلف الأئمة السابقون بأي شيء نستطيع معرفة القول

(١) هذا آخر ما نقلناه من كلام الشيخ سليم الهلالي .

الصواب من الخطأ فى أقوالهم؟ ، أليس بموافقة القواعد الحديثية؟ فيرجع الأمر فى معرفة الصواب من الخطأ فى أقوال العلماء المتقدمين إلى القواعد ، ثم بماذا تميز الصحيحان على غيرهما؟ أليس بما فى أحاديثهما من شروط الصحة ، وقد وفيا بذلك ، إلا فى أحاديث انتقدها عليهما النقاد ، فرجع الأمر فى أحاديث الصحيحين إلى التمكن من شروط الصحة؟ . وهذا ما يفعله الشيخ الألبانى حفظه الله ، وينكره عليه المعترض . ثم إن الشيخ الألبانى ليس أول من يضعف الحديث عند البخارى أو مسلم أو غيرهما ، فقد سبقه إلى ذلك الدارقطنى وأبو مسعود الدمشقى وغيرهما ، قال الحافظ ابن عبد البر فى (جامع العلم ٣٦٦/٢) : حد العلم عند العلماء ما استيقنه وتبينه ، وكل من استيقن شيئاً وتبينه فقد علمه ، وعلى هذا من لم يستيقن الشيء وقال به تقليداً لم يعلمه ، والتقليد عند جماعة العلماء غير الاتباع ، لأن الاتباع هو أن تتبع القائل على ما بان لك من صحة قوله ، والتقليد أن تقول بقوله وأنت لا تعرفه ولا وجه القول ولا معناه . ١ . هـ .

ثم أليس تمييز البخارى ومسلم على غيرهما بصحة الإسناد ونظافته من العلل؟! . ومن أين عرفنا أن أحاديث البخارى ومسلم أصح من غيرهما؟! ، أليس من دراسة الأسانيد عندهما؟! فمدار الأمر كله على صحة الأسانيد من عدمها ، وهو ما ينكره المعترض على الشيخ الألبانى حفظه الله ، وهذا ما نقله المعترض عن الشيخ الألبانى بعد كلامه المشار إليه فقال : وقد صرح الألبانى نفسه بذلك حين قال فى مقدمة (سلسلته الضعيفة) : هذا ، ومما ينبغى أن يذكر بهذه المناسبة أننى لا أقلد أحداً فيما أصدره من الأحكام على تلك الأحاديث ، وإنما أتبع القواعد العلمية التى وضعها أهل الحديث ، وجروا عليها فى إصدار أحكامهم على الأحاديث من صحة أو ضعف . . إلخ . ١ . هـ . وأخيراً رأيت أن أختتم هذه التعليقات ببعض النقول فى مسألة الاجتهاد والتقليد ، ليتضح للقارئ الفارق بين العالم والمقلد ؛ فإن المطالع لرسالة المعترض يجدها مليئة بالدعوة إلى التقليد ونبد الاجتهاد ، فلذلك أقول :

قال الشنقيطى^(١) : فى تفسيره المسمى (أضواء البيان) عند قوله تعالى ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ [محمد : ٢٤] (ج ٧ ص ٤٤٧ وما بعدها) :

(١) هو الشيخ العلامة محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطى صاحب كتاب (أضواء البيان فى تفسير

القرآن بالقرآن) . ينسب إلى شقيق (موريتانيا الآن) . ومولده ١٣٢٥ هـ . وتوفى بمكة عام ١٣٩٣ هـ .

المسألة الثانية : فى الكلام على الاجتهاد .

اعلم أولاً : أن المتأخرين من أهل الأصول الذين يقولون بمنع العمل بالكتاب والسنة مطلقاً إلا للمجتهدين يقولون :

إن شروط الاجتهاد هى كون المجتهد بالغاً ، عاقلاً شديداً الفهم . طبعاً عارفاً بالدليل العقلى الذى هو استصحاب العلم الأصلى ، حتى ىرد نقل صارف عنه .

عارفاً باللغة العربية . وبالنحو من صرف وبلاغة ، مع معرفة الحقائق الشرعية والعرفية . وبعضهم يزيد المحتاج إليه من فن المنطق كشرائط الحدود ، والرسوم ، وشرائط البرهان . عارفاً بالأصول ، عارفاً بأدلة الأحكام من الكتاب والسنة . ولا يشترط عندهم حفظ النصوص ، بل يكفى عندهم علمه بمداركها فى المصحف وكتب الحديث .

عارفاً بمواقع الإجماع والخلاف . عارفاً بشروط المتواتر ، والآحاد والصحيح والضعيف . عارفاً بالناسخ والمنسوخ . عارفاً بأسباب النزول . عارفاً بأحوال الصحابة وأحوال رواة الحديث . ١ . هـ .

ولا يخفى أن مستندهم فى اشتراطهم لهذه الشروط ليس نصاً من كتاب ولا سنة يصرح بأن هذه الشروط كلها لا يصح دونها عمل بكتاب ولا سنة ، ولا إجماعاً دالاً على ذلك . وإنما مستندهم فى ذلك هو تحقيق المناط فى ظنهم . وإيضاح ذلك هو أن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وإجماع المسلمين كلها دال على أن العمل بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ لا يشترط له إلا شرط واحد ، وهو العلم بحكم ما يعمل به منهما . ولا يشترط فى العمل بالوحى شرط زائد على العلم بحكمه أثبتة . وهذا مما لا يكاد يناع فيه أحد . ومراد متأخرى الأصوليين بجميع الشروط التى اشتراطوها هو تحقيق المناط ، لأن العلم بالوحى لما كان هو مناط العمل به أرادوا أن يحققوا هذا المناط ، أى يبينوا الطرق التى يتحقق بها حصول العلم الذى هو مناط العمل ؛ فاشتراطوا جميع الشروط المذكورة ، ظناً منهم أنه لا يمكن تحقيق حصول العلم بالوحى دونها . وهذا الظن فيه نظر ؛ لأن كل إنسان له فهم إذا أراد العمل بنص من كتاب أو سنة فلا يمتنع عليه ، ولا يستحيل أن يتعلم معناه ويبحث عنه هل هو منسوخ أو مخصص أو مقيد حتى يعلم ذلك فيعمل به . وسؤال أهل العلم : هل لهذا النص ناسخ أو مخصص أو مقيد مثلاً وإخبارهم بذلك ليس من نوع التقليد ، بل هو من نوع الاتباع . وسنبين إن شاء الله الفرق بين التقليد والاتباع فى مسألة التقليد .

والحاصل أن نصوص الكتاب والسنة التى لا تحصى واردة بإلزام جميع المكلفين

بالعمل بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وليس فى شئ منها التخصيص بمن حصل شروط الاجتهاد المذكورة . وسنذكر طرفاً منها لنبين أنه لا يجوز تخصيصها بتحصيل الشروط المذكورة .

قال تعالى : ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣] ، والمراد بما أنزل إليكم هو القرآن والسنة له لا آراء الرجال .

وقال تعالى : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُلُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١] ، فدللت هذه الآية الكريمة أن من دعى إلى العمل بالقرآن والسنة وصد عن ذلك أنه من جملة المنافقين ، لأن العبرة بعموم الألفاظ لا بخصوص الأسباب .

وقال تعالى : ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩] ، والرد إلى الله والرسول ﷺ هو الرد إلى كتابه ، والرد إلى الرسول بعد وفاته ﷺ هو الرد إلى سنته . وتعليقه الإيمان فى قوله : ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ على رد التنازع إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ يفهم منه أن من يرد التنازع إلى غيرهما لم يكن يؤمن بالله .

وقال تعالى : ﴿وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ بَغْةً وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الزمر: ٥٥] . ولا شك أن القرآن أحسن ما أنزل إلينا من ربنا ، والسنة مينة له ، وقد هدد من لم يتبع أحسن ما أنزل إلينا من ربنا بقوله : ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ بَغْةً وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ .

وقال تعالى : ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ١٨] . ولا شك أن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ أحسن من آراء الرجال .

وقال تعالى : ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ، وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧] ، وقوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ فيه تهديد شديد لمن لم يعمل بسنة رسول الله ﷺ ولا سيما إن كان يظن أن أقوال الرجال تكفى عنها .

وقال تعالى : ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١] والأسوة : الاقتداء . فيلزم المسلم أن يجعل قلوبته رسول الله ﷺ ، وذلك باتباع سنته ، وقال تعالى : ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ

بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ [النساء: ٦٥] . وقد أقسم الله تعالى في هذه الآية الكريمة أنهم لا يؤمنون حتى يحكموا النبي ﷺ في كل ما اختلفوا فيه .

وقال تعالى ﴿فَإِنْ لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [التقصص: ٥٠] .

والاستجابة له ﷺ بعد وفاته هي الرجوع إلى سنته ﷺ ، وهي مبينة لكتاب الله ، وقد جاء في القرآن العظيم أن النبي ﷺ لا يتبع شيئاً إلا الوحي ، وأن من أطاعه فقد أطاع الله ، كما قال تعالى ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] . ولم يضمن الله لأحد ألا يكون ضالاً في الدنيا ولا شقياً في الآخرة إلا لمتبعي الوحي وحده . قال تعالى في سورة طه ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ [طه: ١٢٣] ، وقد دلت آية طه على انتفاء الضلال والشقاوة عن متبعي الوحي .

ودلت آية البقرة على انتفاء الخوف والحزن عنه وذلك في قوله تعالى ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٢٨] . ولا شك أن انتفاء الضلال والشقاوة والخوف والحزن عن متبعي الوحي المصريح به في القرآن لا يتحقق فيمن يقلد عالماً ليس بمعصوم لا يدرى أصواب ما قلده فيه أم خطأ في حال كونه معرضاً عن التدبر في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، ولا سيما إن كان يظن أن آراء العالم الذي قلده كافية مغنية عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ . والآيات القرآنية الدالة على لزوم العمل بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ لا تكاد تحصى ، لأن طاعة الرسول ﷺ طاعة الله .

ولا شك عند أحد من أهل العلم أن طاعة الله ورسوله ﷺ المذكورة في هذه الآيات ونحوها من نصوص الوحي محصورة في العمل بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ ؛ فنصوص القرآن والسنة كلها دالة على لزوم تدبر الوحي وتفهمه وتعلمه والعمل به . فتخصيص تلك النصوص كلها بدعوى أن تدبر الوحي وتفهمه والعمل به لا يصح شيء منه إلا لخصوص المجتهدين الجامعين لشروط الاجتهاد المعروفة عند متأخري الأصوليين يحتاج إلى دليل يجب الرجوع إليه ولا دليل على ذلك ألينة . بل أدلة الكتاب والسنة دالة على وجوب تدبر الوحي وتفهمه وتعلمه والعمل بكل ما علم منه ، علماً صحيحاً ، قليلاً كان أو كثيراً .

المسألة الثالثة : فى التقليد فى بيان معناه لغة واصطلاحاً وأقسامه وبيان ما يصح منها وما لا يصح .

اعلم أن التقليد فى اللغة هو جعل القلادة فى العنق ، وتقليد الولاية هو جذل الولايات قلائد فى أعناقهم . ومنه قول لقيط الإيادى :

وَقَلَّدُوا أَمْرَكُمْ لِلَّهِ دَرْكَمَ رَحْبِ الذَّرَاعِ بِأَمْرِ الْحَرْبِ مُضْطَلَعًا

وأما التقليد فى اصطلاح الفقهاء : فهو الأخذ بمذهب الغير من غير معرفة دليله .

ولا يصح الاجتهاد ألبتة فى شىء يخالف نصاً من كتابه تعالى أو سنة ثابتة سالماً من المعارض . لأن الكتاب والسنة حجة على كل أحد كائناً من كان ، لا تسوغ مخالفتها البتة لأحد كائناً من كان ، فىجب التفتن ؛ لأن المذهب الذى فيه التقليد يختص بالأمور الاجتهادية ولا يتناول ما جاء فيه نص صحيح من الوحي سالماً من المعارض .

قال الشيخ الخطاب فى شرحه لقول خليل فى (مختصره) - مختصراً على مذهب الإمام مالك بن أنس - ما نصه : والمذهب لغة : الطريق ومكان الذهاب ، ثم صار عند الفقهاء حقيقة عرفية فيما ذهب إليه إمام من الأئمة من الأحكام الاجتهادية أ.هـ . فقولہ : (من الأحكام الاجتهادية) يدل على أن اسم المذهب لم يتناول مواقع النصوص الشرعية السالمة من المعارض ، وذلك أمر لا خلاف فيه ؛ لإجماع العلماء على أن المجتهد المطلق إذا أقام باجتهاده دليلاً مخالفاً لنص من كتاب أو سنة أو إجماع فإن دليله ذلك باطل بلا خلاف ، وأنه يرد بالقادح المسمى فى الأصول بفساد الاعتبار . وفساد الاعتبار الذى هو مخالفة الدليل لنص أو إجماع من القوادح التى لا نزاع فى إبطال الدليل بها وإليه الإشارة بقول صاحب (مراقى السعود) فى القوادح :

وَالْخُلْفُ لِلنَّصِّ أَوْ إِجْمَاعٍ دَعَا فَسَادًا لاعتبار كل من وعى

وبما ذكرنا تعلم أنه لا اجتهاد أصلاً ولا تقليد أصلاً فى شىء يخالف نصاً من كتاب أو سنة أو إجماع . وإذا عرفت ذلك فاعلم أن بعض الناس من المتأخرين أجاز التقليد ولو كان فيه مخالفة نصوص الوحي ، وبعض العلماء منع التقليد مطلقاً .

والتحقيق : إن التقليد منه ما هو جائز ، ومنه ما ليس بجائز ، ومنه ما خالف فيه المتأخرون المتقدمين - من الصحابة وغيرهم - من القرون الثلاثة المفضلة . وسنذكر كل الأقسام هنا إن شاء الله مع بيان الأدلة .

أما التقليد الجائر الذي لا يكاد يخالف فيه أحد من المسلمين فهو تقليد العامي عالما أهلا للفتيا في نازلة نزلت به ، وهذا النوع من التقليد كان شائعا في زمن النبي ﷺ ولا خلاف فيه ، فقد كان العامي يسأل من شاء من أصحاب رسول الله ﷺ عن حكم النازلة تنزل به فيفتيه فيعمل بفتياه ، وإذا نزلت به نازلة أخرى لم يرتبط بالصحابي الذي أفناه أولاً ، بل يسأل عنها من شاء من أصحاب رسول الله ﷺ ثم يعمل بفتياه . قال صاحب (نشر البنود) في شرحه لقوله في (مراقى السعود) :

رجوعه لغيره في آخر يجوز للإجماع عند الأكثر

ما نصه : يعني أن العامي يجوز له عند الأكثر الرجوع إلى قول غير المجتهد الذي استفتاه أولاً في حكم آخر ؛ لإجماع الصحابة رضي الله عنهم على أنه يسوغ للعامي السؤال لكل عالم ولأن كل مسألة لها حكم نفسها . فكما لم يتعين الأول للاتباع في المسألة الأولى إلا بعد سؤاله فكذلك في المسألة الأخرى . قال القرافي : انعقد الإجماع على أن من أسلم فله أن يقلد من شاء من العلماء من غير حجر ، وأجمع الصحابة على أن من استفتى أباً بكر وعمر وقلدهما فله أن يستفتي أباً هريرة ومعاذ بن جبل وغيرهما ويعمل بقولهم بغير تكبر ، فمن ادعى رفع هذين الإجماعين فعليه الدليل . أ.هـ .

وبعض العلماء يقول : إن تقليد العامي المذكور للعالم وعمله بفتياه من الاتباع لا من التقليد ، والصواب أن ذلك تقليد مشروع مجمع على مشروعيته ، وأما ما ليس من التقليد بجائر - بلا خلاف - فهو تقليد المجتهد الذي ظهر له الحكم ، باجتهاده ، مجتهداً آخر ، يرى خلاف ما ظهر له هو ، للإجماع على أن المجتهد إذا ظهر له الحكم باجتهاده لا يجوز له أن يقلد غيره ؛ المخالف لرأيه .

وأما نوع التقليد الذي خالف فيه المتأخرون الصحابة وغيرهم من القرون المشهود لهم بالخير فهو تقليد رجل واحد معين دون غيره من جميع العلماء ؛ فإن هذا النوع من التقليد لم يرد به نص من كتاب ولا سنة ، ولم يقل به أحد من أصحاب رسول الله ﷺ ولا أحد من القرون الثلاثة المشهود لهم بالخير ، وهو مخالف لأقوال الأئمة الأربعة رحمهم الله . فلم يقل أحد منهم بالجمود على قول رجل واحد معين دون غيره من جميع علماء المسلمين . فتقليد العالم المعين من بدع القرن الرابع ، ومن يدعى خلاف ذلك فليعين لنا رجلاً واحداً من القرون الثلاثة الأولى التزم مذهب رجل واحد معين ، ولن يستطيع ذلك أبداً ؛ لأنه لم يقع البتة .

قال الإمام أبو عمر بن عبد البر رحمه الله في كتاب (جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله) ما نصه : باب فساد التقليد ونفيه والفرق بين التقليد والاتباع :

قد ذم الله - تبارك وتعالى - التقليد في غير موضع من كتابه فقال ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١] وروى عن حذيفة وغيره قالوا : لم يعبدوهم من دون الله ولكنهم أحلوا لهم وحرموا عليهم فاتبعوهم [أخرجه البيهقي (١١٦/١٠) وابن عبد البر معلقا (١٣٣/٢)] وقال عدى بن حاتم : أتيت رسول الله ﷺ وفي عنقي الصليب فقال لى : يا عدى ألق هذا الوثن من عنقك ، فانتهيت إليه وهو يقرأ [سورة براءة] حتى أتى على هذه الآية ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ قال : قلت يا رسول الله : إنا لم نتخذهم أربابا ، قال : بلى ، أليس يحلون لكم ما حرم عليكم فتحلونه ويحرمون عليكم ما أحل الله فتحرمونه ؟ . فقلت بلى فقال : تلك عبادتهم [حسن ، أخرجه الترمذى (٣٠٩٥) وابن عبد البر فى جامع بيان العلم (١٢٣/٢)] . إلى أن قال عن أبى البختري فى قوله تعالى : ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ . أما إنهم لو أمروهم أن يعبدوهم من دون الله ما أطاعوهم ولكنهم أمروهم فجعلوا حلال الله حرامه وحرامه حلاله ، فأطاعوهم فكانت تلك الربوبية . قال - وساق بإسناده عن أبى البختري قال : قيل لحذيفة فى قوله : ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ أكانوا يعبدونهم ؟ فقال : لا ولكن كانوا يحلون لهم الحرام فيحلونه ويحرمون لهم الحلال فيحرمونه [أخرجه البيهقي (١١٦/١٠) وابن عبد البر فى جامع بيان العلم (١٣٣/٢)] .

وقال الله تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ قَالَ أُولَٰئِكَ ثَكَبْتُمْ بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ﴾ [الزخرف : ٢٤، ٢٣] . فمنعهم الاقتداء بأبائهم من قبول الاهتداء فقالوا : إنا بما أرسلتم به كافرون . وفى هؤلاء وأمثالهم قال الله عز وجل ﴿إِنَّ شَرَّ الدُّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الأنفال : ٢٢] . وقال : ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّأُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة : ١٦٧، ١٦٦] . وقال عز وجل عابئا لأهل الكفر وذما لهم : ﴿مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ﴾ [الأنبياء : ٥٣] . وقال : ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكِبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب : ٦٧] .

ومثل هذا فى القرآن كثير من ذم تقليد الآباء والرؤساء . وقد احتج العلماء بهذه الآيات فى إبطال التقليد ولم يمنعهم كفر أولئك من الاحتجاج بها ؛ لأن التشبيه لم يقع من جهة كفر أحدهما وإيمان الآخر ، وإنما وقع التشبيه بين التقليدين بغير حجة للمقلد كما لو قلد رجل فكفر وقلد آخر فأذنب وقلد آخر فى مسألة دنياه فأخطأ وجهها ، كان كل واحد

ملوما على التقليد بغير حجة ، لأن كل ذلك تقليد يشبه بعضه بعضا وإن اختلفت الآنام فيه . قال الله عز وجل : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ ﴾ [التوبة : ١٨٥] .

وقد ثبت الاحتجاج بما قدمنا فى الباب هذا ، وفى ثبوته إبطال التقليد أيضا ، فإذا بطل التقليد بكل ما ذكرنا وجب للأصول التى يجب التسليم لها ، وهى الكتاب والسنة أو ما كان فى معناهما بدليل جامع بين ذلك . أخبرنا عبد الوارث - ثم ساق السند إلى أن قال - : حدثنا كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزنى عن أبيه عن جده قال : سمعت رسول الله ﷺ قال : « تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسككم بهما ، كتاب الله وسنة رسوله » [حديث حسن] . ثم ذكر ابن عبد البر بإسناده عن زياد بن جرير عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال : ثلاثة يهدم من الدين : زلة عالم ، وجدال منافق بالقرآن ، وأئمة مضلون [أخرجه ابن عبد البر فى جامع البيان (١٣٥/٢) والدارمى (٦٣/١)] ثم ذكر ابن عبد البر بالإسناد المذكور عن ابن مهدي عن جعفر بن حبان عن الحسن قال : قال أبو الدرداء: إن فيما أخشى عليكم زلة العالم وجدال المنافق بالقرآن ، والقرآن حق وعلى القرآن منار كأعلام الطريق [أخرجه ابن عبد البر (١٣٩/٢)] .

ثم أخرج بإسناده عن معاذ بن جبل رضى الله عنه أنه كان يقول فى مجلسه كل يوم، قلما يخطئه أن يقول ذلك : (الله حكم قسط ، هلك المرتابون ، إن وراءكم فتنا يكثُر فيها المال ، ويفتح فيها القرآن حتى يقرأه المؤمن والمنافق والمرأة والصبى والأسود والأحمر ، فيوشك أحدهم أن يقول : قد قرأت القرآن فما أظن أن يتبعونى حتى أبتدع لهم غيره ؛ إياكم وما ابتدع ، فإن كل بدعة ضلالة ، وإياكم وزيغة الحكيم) إلى آخر ما ذكره ابن عبد البر -رحمه الله- من الآثار الدالة على نحو ما تقدم من أن زلة العالم من أخوف المخاوف على هذه الأمة^(١) .

وإنما كانت كذلك لأن من يقلد العالم تقليداً أعمى يقلده فيما زل فيه فيتقول على الله أن تلك الزلة التى قلد فيها العالم من دين الله وأنها مما أمر الله بها ورسوله ﷺ . وهذا كما ترى ، والتنبيه عليه هو مراد ابن عبد البر .

ثم قال أبو عمر بن عبد البر -رحمه الله- فى (جامع) ما نصه : وشبه الحكماء زلة العالم بانكسار السفينة ، لأنها إذا غرقت غرق معها خلق كثير ، وإذا صح وثبت أن العالم يزل ويخطئ لم يحز لأحد أن يقتى ويدين بقول لا يعرف وجهه . حدثنا عبد الرحمن بن يحيى - (ثم ساق السند إلى أن قال) : عن ابن مسعود أنه كان يقول : اغدُ

(١) ابن عبد البر : بيان العلم (١٣٥/٢) .

عالمًا أو متعلماً ولا تغدَّ إمعة فيما بين ذلك . ثم ساق الروايات في تفسيرهم (الإمعة) . ومعنى (الإمعة) معروف . قال الجوهرى فى صحاحه : يقال والإمعة والإمعة أيضا للذى يكون لضعف رأيه مع كل أحد ومنه قول ابن مسعود : لا يكونن أحدكم إمعة أهـ منه . ولقد أصاب من قال :

شمرَّ وكُنْ فى أمور الدين مُجْتَهِداً ولا تُكُنْ مثلَ غيره قِيدَ فأنقاداً

وذكر ابن عبد البر بإسناده عن ابن مسعود فى تفسير الإمعة أنه قال : كنا ندعو الإمعة فى الجاهلية الذى يدعى إلى الطعام فيذهب معه بغيره ، وهو فيكم اليوم المحقّب دينه الرجال . ثم ذكر أبو عمر بإسناده عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : ويل للأتباع من عثرات العالم . وقيل : كيف ذلك ؟ قال : يقول العالم شيئاً برأيه ، ثم يجد من هو أعلم برسول الله ﷺ منه فيترك قوله ذلك ثم تمضى الأتباع .

وقال على بن أبى طالب - عليه السلام - - لكميل بن زياد النخعى : يا كميل إن هذه القلوب أوعية فخيرها أوعاها للخير ، والناس ثلاثة : فعالم ربانى ، ومتعلم على سبيل نجاة ، وهمج رعا عتباع كل ناعق ، لم يستضيئوا بنور العلم ولم يلجأوا إلى ركن وثيق ... إلى آخر الحديث . ابن عبد البر فى جامع بيان العلم (١٣٦/٢ ، ١٣٧) .

وفيه : أفٍ لحامل حق لا بصيرة له ، ينقذ الشك فى قلبه بأول عارض من شبهة ، لا يدرى أين الحق ، إن قال أخطأ ، وإن أخطأ لم يدر ، مشغوف بما لا يدرى حقيقته ، فهو فتنة لمن افتن به ، وإن من الخير كله من عرفه الله دينه ، وكفى بالمرء جهلاً أن لا يعرف دينه . ولا شك أن المقلد غيره تقليداً أعمى يدخل فيما ذكره على رضى الله عنه فى هذا الحديث ؛ لأنه لا يدرى عن دين الله شيئاً إلا أن الإمام الفلانى عمل بهذا ؛ فعمله محصور فى أن من يقلده من الأئمة ذهب إلى كذا ، ولا يدرى أمصيب هو فيه أم مخطئ ؟ . ومثل هذا لم يستضيء بنور العلم ولم يلجأ إلى ركن وثيق لجواز الخطأ على متبوعه وعدم ميزه هو بين الخطأ والصواب .

ثم ذكر أبو عمر بن عبد البر رحمه الله فى (جامعه) بإسناده عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال : « ألا لا يقلدن أحدكم دينه رجلاً ، إن آمن آمن وإن كفر كفر ، فإنه لا أسوة فى الشر » . وقال فى (جامعه) أيضاً رحمه الله : وثبت عن النبى ﷺ مما قد ذكرناه فى كتابنا هذا أنه قال : « تذهب العلماء ، ثم تتخذ الناس رُعوساً جهالاً يسألون فيفتون بغير علم فيضلون ويضلون » ^(١) .

(١) المصدر السابق (١٨٠/١ - ١٨٣) . ومسلم (٦٠/٨) والبخارى (١٩٤/١) .

وهذا كله لغير العامة ، فإن العامة لا بد لها من تقليد علمائها عند النازلة تنزل بها ؛ لأنها لا تتبين موقع الحجة ولا تصل لعدم الفهم إلى علم ذلك ، لأن العلم درجات لا سبيل منها إلى أعلاها إلا بأسفلها ، وهذا هو الحائل بين العامة وبين طلبة الحجة . والله أعلم .

ولم يختلف العلماء أن العامة عليها تقليد علمائها وأنهم المرادون بقول الله عز وجل ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء : ٧] ، [النحل : ٤٣] . وأجمعوا على أن الأعمى لا بد له من تقليد غيره ممن يثق بميزه في القبله إذا أشكلت عليه ، فكذلك من لا علم له ولا بصر . بمعنى : ما يدين به لا بد من تقليد عالمه . وكذلك لم يختلف العلماء أن العامة لا يجوز لها الفتيا ، وذلك والله أعلم لجهلها بالمعاني التي يجوز التحريم والتحليل والقول في العلم .

ثم ذكر أبو عمر بإسناده عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «من قال على ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار ، ومن استشار أخاه فأشار عليه بغير رشده فقد خانه ، ومن أفتى بفتيا من غير ثبت فإنما إثمها على من أفتاه» ^(١) . ثم ذكر بسنده أيضا عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : «ومن أفتى بفتيا وهو يعمى عنها كان إثمها عليه» اهـ ^(٢) .

ولا شك أن المقلد أعمى بما يفتي به ، لأن علمه به محصور في أن فلانا قاله مع علمه بأن فلانا ليس بمعصوم من الخطأ والزلل .

ثم قال أبو عمر رحمه الله : وقال أهل العلم والنظر : حد العلم التبين وإدراك المعلوم على ما هو به ، فمن بان له الشيء فقد علمه . قالوا : والمقلد لا علم له ، ولم يختلفوا في ذلك ، إلى أن قال رحمه الله : وقال أبو عبد الله بن خويزمنداد البصرى المالكي : التقليد معناه في الشرع : الرجوع إلى قول لا حجة لقائله عليه وذلك ممنوع منه في الشريعة . والاتباع ما ثبت عليه حجة . وقال في موضع آخر من كتابه - أى أبو عبد الله بن خويزمنداد ، والحاكي هو ابن عبد البر - : كل من اتبع قوله من غير أن يجب عليك قبوله للدليل يوجب عليك ذلك فأنت مقلده .

والتقليد في دين الله غير صحيح . وكل من أوجب عليك الدليل اتباع قوله فأنت متبعه . والاتباع في الدين مسوغ والتقليد ممنوع .

وقال أبو عمر بن عبد البر رحمه الله في كلامه عن التقليد ما نصه : وقد احتج جماعة من الفقهاء وأهل النظر على من أجاز التقليد بحجج نظرية عقلية بعد ما تقدم

(١) جامع بيان العلم (١٤١/٢) .

(٢) جامع بيان العلم (١٤٢/٢) .

فأحسن ما رأيته من ذلك قول المزمي رحمه الله ، وأنا أورده قال : يقال لمن حكم بالتقليد هل لك من حجة فيما حكمت به ؟ . فإن قال : نعم أبطل التقليد ؛ لأن الحجة أوجبت ذلك عنده لا التقليد وإن قال : حكمت به بغير حجة قيل له : فلم أرقت الدماء وأبحت الفروج وأتلفت الأموال وقد حرم الله ذلك إلا بحجة ؟ . قال الله عز وجل : ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾ [يونس : ٦٨] . أى من حجة بهذا . فإن قال : أنا أعلم أنى قد أصبت وإن لم أعرف الحجة ، لأنى قلدت كبيراً من العلماء ، وهو لا يقول إلا بحجة خفيت على . قيل له : إذا جاز تقليد معلمك لأنه لا يقول إلا بحجة خفيت عليك فتقليد معلم معلمك أولى ، لأنه لا يقول إلا بحجة خفيت على معلمك ، كما لم يقل معلمك إلا بحجة خفيت عليك ، فإن قال : نعم ترك تقليد معلمه إلى تقليد معلم معلمه ، وكذلك من هو أعلى حتى ينتهى الأمر إلى أصحاب رسول الله ﷺ . وإن أبى ذلك نقض قوله ، وقيل له : كيف تجوز تقليد من هو أصغر وأقل علماً ؟ ولا تجوز تقليد من هو أكبر وأكثر علماً ، وهذا تناقض ؟ . فإن قال : لأن معلمى وإن كان أصغر فقد جمع علم من هو فوقه إلى علمه ، فهو أبصر بما أخذ وأعلم بما ترك . قيل له : كذلك من تعلم من معلمك فقد جمع علم معلمك وعلم من فوقه إلى علمه ؛ فيلزمك تقليده وترك تقليد معلمك . وكذلك أنت أولى أن تقلد نفسك من علمك ، لأنك جمعت علم معلمك وعلم من هو فوقه إلى علمك ، فإن قلد قوله جعل الأصغر ومن يحدث من صغار العلماء أولى بالتقليد من أصحاب رسول الله ﷺ . وكذلك الصاحب عندما يلزمه تقليد التابع ، والتابع من دونه فى قياس قوله ، والأعلى للأدنى أبداً ، وكفى بقول يؤول إلى هذا تناقضاً وفساداً . اهـ .

ثم قال أبو عمر رحمه الله بعد هذا ما نصه : يقال لمن قال بالتقليد : لم قلت به وخالفت السلف فى ذلك ، فإنهم لم يقلدوا ؟ فإن قال : قلدت لأن كتاب الله لا علم لى بتأويله وسنة رسوله ﷺ لم أحصها ، والذي قلدته قد علم ذلك ، فقلدت من هو أعلم منى . قيل له : أما العلماء إذا أجمعوا على شيء من تأويل الكتاب أو حكاية عن سنة رسوله ﷺ أو اجتمع رأيهم على شيء فهو الحق لا شك فيه . ولكن قد اختلفوا فيما قلدت فيه بعضهم دون بعض ، فما حجتك فى تقليد بعضهم دون بعض ؟ وكلهم عالم ، والعالم الذى رغب عن قوله أعلم من الذى ذهب إلى مذهبه ؟ فإن قال : قلدته لأنى أعلم أنه صواب . قيل له : علمت ذلك بدليل من كتاب الله أو سنة أو إجماع ؟ . فإن قال : نعم أبطل التقليد وطولب بما ادعاه من الدليل . وإن قال : قلدته لأنه أعلم منى . قيل له فقلد كل من هو أعلم منك ، فإنك تجد من ذلك خلقاً كثيراً ولا تخص من قلدته ؛ إذ علمت فيه أنه أعلم منك ؟ فإن قال : قلدته لأنه أعلم الناس ، قيل له : فإنه

إذن أعلم من الصحابة ، وكفى بقول مثل هذا قبحا . فإن قال : أنا أقلد بعض الصحابة ، قيل له : فما حجتك في ترك من لم تقلد منهم ، ولعل من تركت قوله منهم أفضل ممن أخذت بقوله؟ على أن القول لا يصح لفضل قائله وإنما يصح بدلالة الدليل عليه . وقد ذكر ابن مزين عن عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك قال : ليس كل ما قال رجل قولاً وإن كان له فضل يتبع عليه لقول الله عز وجل : ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ [الزمر : ١٨] .

فإن قال : قصرى وقلة علمى يحملنى على التقليد . قيل له : أما من قلد فيما ينزل من أحكام شريعته عالماً يتفق له على علمه فيصدر فى ذلك عما يخبره فمعذور ؛ لأنه قد أدى ما عليه وأدى ما لزمه فيما نزل به لجهله ، ولا بد له من تقليد عالم فيما جهله لإجماع المسلمين أن المكفوف يقلد من يثق بخبره فى القبلة ؛ لأنه لا يقدر على أكثر من ذلك . ولكن من كانت هذه حاله هل تجوز له الفتيا فى شرائع دين الله ؟ فيحمل غيره على إباحة الفروج وإراقة الدماء واسترقاق الرقاب وإزالة الأملاك وبصيرها إلى غير من كانت فى يديه بقول لا يعرف صحته ولا قام له الدليل عليه ؟ وهو مقرر أن قائله يخطئ ويصيب ، وأن مخالفه فى ذلك ربما كان المصيب فيما خالفه فيه . فإن أجاز الفتوى لمن جهل الأصل والمعنى لحفظه الفروع لزمه أن يحيزه للعامة ، وكفى بهذا جهلاً ورداً للقرآن قال الله تعالى : ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء : ٣٦] . وقال تعالى : ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف : ٢٨] .

وقد أجمع العلماء على أن ما لم يتبين ويتيقن فليس بعلم ، وإنما هو ظن ، والظن لا يغنى من الحق شيئاً^(١) . اهـ .

(١) وانظر لزماً كتاب أعلام الموقعين لابن القيم (٢/١٨٧-٢٢٨) .

تنبيهات مهمة تتعلق بهذه المسألة^(١)

التنبيه الأول : اعلم أن المقلدين اغتروا بقضيتين ظنوهما صادقتين وهما بعيدتان من الصدق ، وظن صدقهما يدخل أوليا في عموم قوله تعالى : ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [يونس : ٣٦] . وقوله ﷺ : « إياكم والظن ، فإن الظن أكذب الحديث » [البخارى (١٩٨/٩) ، مسلم (١٠/٨)] .

أما الأولى منهما : فهي ظنهم أن الإمام الذي قلده لآبد أن يكون قد اطلع على جميع معاني كتاب الله ولم يفته منها شيء ، وعلى جميع سنة رسول الله ﷺ ، ولم يفته منها شيء ؛ ولذلك فإن كل آية وكل حديث قد خالفا قوله فلا شك عندهم أن ذلك الإمام اطلع على تلك الآية وعلم معناها ، وعلى ذلك الحديث وعلم معناه ، وأنه ما ترك العمل بهما إلا لأنه اطلع على ما هو أقوى منهما وأرجح ، ولذلك يجب تقديم ذلك الأرجح الذي تخيلوه في نص الوحي الموجود بين أيديهم . وهذا الظن كذب باطل بلا شك . والأئمة كلهم معترفون ما أحاطوا بجميع نصوص الوحي ، ومن أصرح ذلك أن الإمام مالكا - رحمه الله - إمام دار الهجرة على علمه وفضله وجلالته ، لما أراد أبو جعفر المنصور أن يحمل الناس على العمل بما جمعه في (موطئه) لم يقبل ذلك من أبي جعفر ورده عليه ، وأخبره أن أصحاب رسول الله ﷺ تفرقوا في أقطار الدنيا ، كلهم عنده علم ليس عند الآخر ، ولم يجمع الحديث جمعا تاما ، بحيث أمكن جمع جميع السنة إلا بعد الأئمة الأربعة . لأن أصحاب رسول الله ﷺ الذين تفرقوا في أقطار الدنيا روى عنهم كثير من الأحاديث لم تكن عند غيرهم ولم يتيسر الاطلاع عليها إلا بعد أزمان ، وكثرة علم العالم لا تستلزم اطلاعه على جميع النصوص ، فهذا عمر بن الخطاب رضى الله عنه وهو عجز عن أن يفهم معنى الكلالة حتى مات رضى الله عنه ، وقد سأل النبي ﷺ كثيرا فبينها له ولم يفهم ؛ فقد ثبت عنه رضى الله عنه أنه قال: ما سألت رسول الله ﷺ عن شيء أكثر مما سألت عن الكلالة حتى طعن إصبعه في صدرى وقال : « تكفيك آية الصيف في آخر سورة النساء » [مسلم (٦١/٥) ابن ماجه (٢٧٢٦)] .

فهذا من أوضح البيان لأن مراد النبي ﷺ بآية الصيف ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء : ٥٧] . والآية تبين معنى الكلالة بيانا شافيا ، لأنها أوضحت أنها :

(١) لا يزال النقل متصلا من أضواء البيان للشنقيطى عند تفسير قوله تعالى من سورة محمد ﴿إِنَّمَا يَجْتَبِرون القرآن أم على قلوب أقفالها﴾ .

ما دون الولد والوالد . فبينت نفى الولد بدلالة المطابقة فى قوله تعالى : ﴿إِنْ أَمْرُكَ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء : ١٧٦] وبينت نفى الوالد بدلالة الالتزام فى قوله تعالى : ﴿وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء : ١٧٦] لأن ميراث الأخت يستلزم نفى الوالد .

ومع هذا البيان النبوى الواضح لهذه الآية الكريمة فإن عمر رضى الله عنه لم يفهم . وقد صح عنه أن الكلاله لم تنزل مشكلة عليه . وقد خفى معنى هذا أيضا على أبى بكر الصديق رضى الله عنه فقال فى الكلاله : أقول فيها برأى ، فإن كان صوابا فمن الله وإن كان خطأ فمنى ومن الشيطان : هو ما دون الولد والوالد . فوافق رأيه معنى الآية . والظاهر أنه لو كان فاهما للآية لكفته عن الرأى . كما قال النبى ﷺ لعمر رضى الله عنه (تكفيك آية الصيف) . وهو تصريح منه ﷺ بأنه فى الآية كفاية عن كل ما سواها فى الحكم المسئول عنه ، ومما يوضح ذلك أن عمر طلب من النبى ﷺ بيان الآية ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز فى حقه ﷺ ؛ فما أحال عمر على الآية إلا لأن فيها من البيان ما يشفى ويكفى ، وقد خفى على أبى بكر الصديق رضى الله عنه أن النبى ﷺ (أعطى الجدة السلس) حتى أخبره المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة : « أن النبى ﷺ أعطاهما السلس » . فرجع إلى قولهما . [ضعيف ، أخرجه أبو داود (٢٨٩٤) والترمذى (٢١٠٠) وابن ماجه (٢٧٢٤) وأحمد (٢٢٥/٤) وضعفه الألبانى فى الإرواء (١٥٨٠) وعبد القادر الأرئوط فى جامع الأصول (٦٠٩/٩)] . ولم يعلم عمر رضى الله عنه بأن النبى ﷺ : « قضى فى دية الجنتين بغرة عبد أو وليدة » حتى أخبره المذكوران قبل . [صحيح أخرجه البخارى (٢٤٧/١٢) ومسلم (١١١/٥) وأبو داود (٤٥٧٠) وابن ماجه (٢٦٤٠) وأحمد (٢٤٤/٤)] .

ولم يعلم عمر رضى الله عنه بأن المرأة ترث من دية زوجها ، حتى أخبره الضحاك بن سفيان أن النبى ﷺ كتب إليه : « أن يورث امرأة أشيم الضبايى من دية زوجها » . [صحيح أخرجه الترمذى (١٤١٥) ومالك (٨٦٦/٢)] .

ولم يعلم أيضا بأخذ الجزية من المجوس حتى أخبره عبد الرحمن بن عوف بأن النبى : « (أخذ الجزية من مجوس هجر) » . [صحيح البخارى (٢٥٦/٦) أبو داود (٣٠٤٣) الترمذى (١٥٨٦)] .

ولم يعلم بحكم الاستئذان ثلاثاً حتى أخبره أبو موسى الأشعرى وأبو سعيد الخدرى رضى الله عنهما . ﷺ أخرجه البخارى (٢٩٨/٤) ومسلم (١٧٧/٦) "أبو داود (٥١٨٠) الترمذى (٢٦٩٠)] .

ولم يعلم عثمان رضى الله عنه بوجوب السكن للمتوفى عنها حتى أخبرته فريضة بنت مالك : «أن النبي ﷺ أئزها السكن فى المحل الذى مات عنها زوجها فىه حتى تنقضى عدتها» . [أخرجه أبو داود (٢٣٠٠) الترمذى (١٢٠٤) النسائى (١٩٩/٦) وأحمد (٣٧٠/٦)] وأمثال هذا أكثر من أن تحصر .

فهؤلاء الخلفاء الراشدون - وهم هم - ، خفى عليهم كثير من قضايا رسول الله وأحاديثه مع ملازمتهم له وشدة حرصهم على الأخذ منه ، فتعلموه ممن هو دونهم فى الفضل والعلم ، فما ظنك بغيرهم من الأئمة الذين نشأوا وتعلموا بعد تفرق الصحابة فى أقطار الدنيا ؟ . وروى عنهم الأحاديث عدول من الأقطار التى ذهبوا إليها .

والحاصل أن ظن إحاطة الإمام بجميع نصوص الشرع ومعانيها ظن لا يغنى من الحق شيئاً ، وليس بصحيح قطعاً ؛ لأنه لا شك أن يفوته بعض الأحاديث فلم يطلع عليها ويرويه بعض العدول عن الصحابة ؛ فثبت عند غيره ، وهو معذور فى ترك العمل به بعدم اطلاعه عليه ، مع أنه بذل المجهود فى البحث ، ولذا كان له أجر الاجتهاد والعذر فى الخطأ .

وقد يكون الإمام اطلع على الحديث ، ولكن السند الذى بلغه به ضعيف ؛ فيتركه لضعف السند ، ويكون غيره اطلع على رواية أخرى صحيحة يثبت بها الحديث ، فهو معذور فى تركه ، لأنه لم يطلع إلا على السند الضعيف ، ولم تبلغه الطرق الصحيحة الأخرى ، وقد يترك الحديث لشيء يظنه أرجح منه ويكون الواقع أن الحديث أرجح من ذلك الشيء الذى ظنه ، لقيام أدلة أخرى على ذلك لم يطلع عليها ، إلى أسباب أخرى كثيرة كترك الأئمة للعمل ببعض النصوص . وبهذا كله تعلم أن ظن اطلاع الإمام على كل شيء من أحكام الشرع وإصابته فى معانيها كلها ظن باطل ، وكل واحد من الأئمة يصرح بطلان هذا الظن .

فالإمام هو ما قاله الأئمة أنفسهم - رحمهم الله - من أنهم قد يخطئون ، ونهوا عن اتباعهم فى كل شيء يخالف نصاً من كتاب أو سنة . فالمتبع لهم حقيقة هو من لا يقدم على كتاب الله وسنة رسوله شيئاً ، أما الذى يقدم أقوال الرجال على الكتاب وصحيح السنة فهو مخالف لهم لا متبع لهم ، ودعواهم اتباعهم كذب محض .

وأما القضية الثانية : فهى ظن المقلدين أن لهم مثل ما للإمام من العذر فى الخطأ . وإيضاحه : أنهم يظنون أن الإمام لو أخطأ فى بعض الأحكام وقلدوه فى ذلك الخطأ يكون لهم من العذر فى الخطأ والأجر مثل ما لذلك الإمام الذى قلدوه ، لأنهم متبعون

له فيجری علیهم ما جرى عليه ، وهذا ظن كاذب باطل بلا شك ، لأن الإمام الذي قلده بذل جهده في تعلم كتاب الله وسنة رسوله وأقوال أصحابه وفتاويهم ، فقد شمر وما قصر فيما يلزم من تعلم الوحي والعمل به وطاعة الله على ضوء الوحي المنزل ، ومن كان هذا شأنه فهو جدير بالعدل في خطئه والأجر في اجتهاده . وأما مقلدوه فقد تركوا النظر في كتاب الله ورسوله ، وأعرضوا عن تعلمها إعراضا كلياً مع يسره وسهولته ، ونزلوا أقوال الرجال الذين يخطئون ويصيبون منزلة الوحي المنزل من الله ، فأين هؤلاء من الأئمة الذين قلدهم ؟ . وهذا الفرق العظيم بينهم وبينهم يدل دلالة واضحة على أنهم ليسوا ماجورين في الخطأ في تقليد أعمى ؛ إذ لا اقتداء ولا أسوة في غير الحق ، وليسوا معذورين ، لأنهم تركوا ما يلزمهم تعلمه من أمر الله ونهيه على ضوء وحيه المنزل ، والذي يجب عليهم من تعلم ذلك هو ما تدعوهم الحاجة للعمل به ، كأحكام عباداتهم ومعاملاتهم ، وأغلب ذلك تدل عليه نصوص واضحة سهلة التداول من الكتاب والسنة . والحاصل أن المعرض عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ المفرط في تعلم دينه مما أنزل الله وما سنه رسوله ﷺ ، المقدم كلام الناس على كتاب الله وسنة رسوله لا يكون له ألبته ما للإمام الذي لم يعرض عن كتاب الله وسنة رسوله ولم يقدم عليهما شيئا ، ولم يفرط في تعلم الأمر والنهي من الكتاب والسنة ، فأين هذا من هذا ؟

سَارَتْ مُشْرِقَةً وَسِرْتُ مُغْرِباً شَتَّانَ يَبْنِ مُشْرِقٌ وَمُغْرِبٌ

التنبيه الثاني : اعلم أن الأئمة الأربعة -رحمهم الله- متفقون على منع تقليدهم التقليد الأعمى الذي يتعصب له من يدعون أنهم أتباعهم ، ولو كانوا أتباعهم حقاً لما خالفوهم في تقليدهم الذي منعوا منه ونهوا عنه . قال الإمام أبو عمر بن عبد البر رحمه الله في (جامعه) -وساق بسنده- قال مالك بن أنس : (إنما أنا بشر أخطئ وأصيب ، فانظروا في رأيي ، فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوا به ، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه) . [جامع بيان العلم وفضله (٣٩/٢)] .

فمالك رحمه الله مع علمه وجلالته وفضله يعترف بالخطأ ، وينهى عن القول بما يخالف الوحي من رأيه ، فمن كان مالكياً فليمثل قول مالك ولا يخالفه بلا مستند .

وقال أبو عمر بن عبد البر رحمه الله في (جامعه) أيضاً -وساق بسنده- عن عبد الله بن مسلمة القعنبي قال : دخلت على مالك فوجدته باكباً ، فسلمت عليه فرد علي ، ثم سكت عني يكي ، فقلت له : يا أبا عبد الله ما الذي يكيك ؟ . فقال لي : يا ابن قعناب إنا لله على ما فرط مني ، ليتني جلدت بكل كلمة تكلمت بها في هذا الأمر

بسيط ، ولم يكن فرط منى ما فرط من هذا رأى ، وهذه المسائل قد كانت لى سعة فيما سبقت إليه . [جامع بيان العلم (١٧٧/٢ - ١٧٨)] .

ومن المعلوم بالضرورة أن مالكا رحمه الله لا يسره ولا يرضيه تقديم رأيه هذا الذى يسترجع ويكي ندماً عليه ، ويتمنى لو ضرب بالسياط ولم يكن صدر منه على كتاب الله وسنه رسوله ﷺ ، فليقق الله وليستحي من الله من يقدم مثل هذا الرأى على الكتاب والسنة زاعماً أنه متبع مالكا فى ذلك وهو مخالف فيه مالكا ، ومخالف فيه لله ورسوله ﷺ ، ولأصحابه ولكل من يعتد به من أهل العلم . ا.هـ .

وقال ابن القيم رحمه الله فى (إعلام الموقعين) : وقد نهى الأئمة الأربعة عن تقليدهم وذموا من أخذ أقوالهم بغير حجة ، فقال الشافعى : مثل الذى يطلب العلم بلا حجة ، كمثل حاطب ليل يحمل حزمة حطب وفيه أفعى تلدغه وهو لا يدري وقال أحمد بن حنبل : لا تقلدنى ، ولا تقلد مالكا ، ولا الثورى ولا الأوزاعى ، وخذ من حيث أخذوا وقال : من قلة فقه الرجل أن يقلد دينه الرجال . وقال أبو يوسف : لا يحل لأحد أن يقول مقالتي حتى يعلم من أين قلنا . ا.هـ .

ومما لا شك فيه أن الأئمة الأربعة رحمهم الله نهوا عن تقليدهم فى كل ما خالف كتاباً أو سنة ، كما نقله عنهم أصحابهم ، وكذلك كان غيرهم من أفاضل العلماء يمنعون من تقليدهم فيما لم يوافق الكتاب والسنة ، وقد يحفظون عنه ولا يرضون .

قال أبو عمر بن عبد البر رحمه الله فى (جامعه) : وذكر محمد بن حارث فى أخبار سحنون بن سعيد عن سحنون قال : كان مالك بن أنس وعبد العزيز بن أبى سلمة ومحمد بن إبراهيم بن دينار وغيرهم يختلفون إلى ابن هرمرز ، فكان إذا سأله مالك وعبد العزيز أحابهما ، وإذا سأله محمد بن إبراهيم بن دينار وذووه لم يجبهما . فقال له : يسألك مالك وعبد العزيز فتجيبهما ، وأسألك أنا وذوئ فلا تجيبنا ؟ . فقال : أوقع ذلك يا ابن أخى فى قلبك ؟ . قال : نعم ، فقال له : إني قد كبرت سنئ ورق عظمئ ، وأنا أخاف أن يكون خالطئ فى عقلئ مثل الذى خالطئ فى بدنئ ، ومالك وعبد العزيز عالمان فقيهان ، إذا سمعا منئ حقاً قبلاه ، وإذا سمعا خطأ تركاه ، وأنت وذووك ما أجبتمكم به قبلتموه . قال محمد بن حارث : هذا والله هو الدين الكامل ، والعقل الراجح لا كمن يأتئ بالهذيان ، ويريد أن ينزل من القلوب منزلة القرآن . ا.هـ . [جامع بيان العلم (١٤٣/٢)] .

التبیه الثالث : اعلم أن المقلدين للأئمة هذا التقليد الأعمى قد دل كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، وإجماع من يعتد به من أهل العلم ، أنه لا يجوز لأحد منهم أن يقول هذا حلال وهذا حرام ؛ لأن الحلال ما أحله الله على لسان رسوله ﷺ في كتابه ، أو سنة رسوله ﷺ . والحرام ما حرمه الله على لسان رسوله ﷺ في كتابه أو سنة رسوله ، ولا يجوز ألبتة للمقلد أن يزيد على قوله : هذا الحكم قاله الإمام الذي قلدته أو أفتى به . أما دلالة القرآن على منع ذلك فقد قال تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ ءَلِلَّهِ أَذُنٌ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾ [يونس : ٥٩] . وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴾ [الحل : ١١٦] .

ومعلوم أن العبرة لعموم الألفاظ ، لا بخصوص الأسباب . ومما يوضح هذا أن المقلد الذى يقول : هذا حلال وهذا حرام من غير علم بأن الله حرمه على لسان رسوله ﷺ يقول على الله بغير علم قطعا ، فهو داخل بلا شك في عموم قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف : ٣٣] . فدخل فى قوله : ﴿ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ كما ترى . وهو داخل أيضا في عموم قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَأْتُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ١٦٩] .

وأما السنة ، فقد قال مسلم بن الحجاج في (صحيحه) : - وساق بإسناده - عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال : « كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميرا على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيرا ثم قال : اغزوا باسم الله ، فى سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله » ... الحديث ، وفيه : « وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله ، ولكن أنزلهم على حكمك فإنك لا تدري ، أتصيب حكم الله فيهم أم لا » [صحيح مسلم (١٣٩/٥ ، ١٤٠) وأبو داود (٢٦١٢ ، ٢٦١٣) والترمذى (١٦١٧) ، وابن ماجه (٢٨٥٨) ، وأحمد (٣٥٨/٥)] .

وفيه النهى الصحيح من النبى ﷺ عن نسبة حكم إلى الله حتى يعلم بأن هذا حكم الله الذى شرعه على لسان رسوله ﷺ ، ولأجل هذا كان أهل العلم لا يتجرأون على القول بالتحريم والتحليل إلا بنص من كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ .

قال أبو عمر بن عبد البر رحمه الله فى (جامعه) - وساق بسنده - قال الربيع بن خيثم : إياكم أن يقول الرجل فى شيء إن الله حرم هذا أو نهى عنه فيقول الله : (كذبت لم أحرمه ولم أنه عنه . قال : أو يقول إن الله أحل هذا وأمر به ، فيقول :

كذبت لم أحله ولم آمر به) . وذكر ابن وهب وعتيق بن يعقوب أنهما سمعا مالك بن أنس يقول : (لم يكن من أمر الناس ولا من مضى من سلفنا ولا أدركت أحداً اقتدى به يقول فى شيء هذا حلال وهذا حرام . ما كانوا يجتريئون على ذلك ، وإنما كانوا يقولون : نكره هذا ، ونرى هذا حسناً ، وتتقى هذا ، ولا نرى هذا . وإذا كان مالك وإبراهيم النخعى وغيرهما من أكابر أهل العلم لا يجترأون أن يقولوا فى شيء من مسائل الاجتهاد والرأى : هذا حلال أو حرام ، فما ظنك بغيرهم من المقلدين الذين لم يستضيئوا بشيء من نور الوحي ؟ . فتجروهم على التحريم والتحليل بلا مستند من الكتاب إنما نشأ لهم من الجهل بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، وآثار السلف الصالح) .

التشبيه الرابع : اعلم أن مما لا بد منه معرفة الفرق بين الاتباع والتقليد ، وأن محل الاتباع لا يجوز التقليد فيه بحال . وإيضاح ذلك : أن كل حكم ظهر دليله من كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ أو إجماع المسلمين لا يجوز فيه التقليد بحال ، لأن كل اجتهاد يخالف النص فهو اجتهاد باطل ، ولا تقليد إلا فى محل الاجتهاد ، لأن نصوص الكتاب والسنة حاكمة على كل المجتهدين ، فليس لأحد منهم مخالفتها كائناً من كان ، ولا يجوز التقليد فيما خالف كتاباً أو سنة أو إجماعاً ، إذ لا أسوة فى غير الحق ، فليس فيما دلت عليه النصوص إلا الاتباع فقط . ولا اجتهاد ، ولا تقليد فيما دل عليه نص ، من كتاب أو سنة ، سالم من المعارض .

والفرق بين التقليد والاتباع ، أمر معروف عند أهل العلم لا يكاد ينزاع فى صحة معناه أحد من أهل العلم . وقد قدمننا كلام ابن خويز منداد الذى نقله عنه ابن عبد البر فى (جامعه) وهو قوله : التقليد معناه فى الشرع الرجوع إلى قول لا حجة لقائله عليه ، وذلك ممنوع منه فى الشريعة ، والاتباع ما يثبت عليه حجة .

وقال ابن القيم رحمه الله فى (إعلام الموقعين) : وقد فرق الإمام أحمد رحمه الله بين التقليد والاتباع فقال أبو داود : سمعته يقول : الاتباع أن يتبع الرجل ما جاء عن النبى ﷺ وعن أصحابه ، ثم هو من بعد التابعين مخير . ١هـ . إعلام الموقعين (٢/ ٢٠٠، ٢٠١) .

أما كون العمل بالوحي اتباعاً لا تقليداً فهو أمر قطعى ، والآيات الدالة على تسميته اتباعاً كثيرة جداً : كقوله تعالى : ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف : ٣] . وقوله تعالى : ﴿وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الزمر : ٥٥] . وقوله تعالى : ﴿قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ مِنْ رَبِّي هَذَا بَصَآئِرٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف : ٢٠٣] . والآيات بمثل هذا كثيرة معلومة ، فالعمل بالوحي ، هو الاتباع كما دلت عليه الآيات .

ومن المعلوم الذى لا شك فيه أن اتباع الوحي المأمور به فى الآيات لا يصح اجتهاد يخالفه من الوجوه ولا يجوز التقليد فى شيء يخالفه من الوجوه ، فاتضح من هذا الفرق بين الاتباع والتقليد ، وأن مواضع الاتباع ليست محلاً أصلاً للاجتهاد ولا للتقليد . فصوص الوحي الصحيحة الواضحة الدلالة السالمة من المعارض لا اجتهاد ولا تقليد معها البتة ، لأن اتباعها والإذعان لها فرض على كل أحد كائناً من كان كما لا يخفى . وبهذا تعلم أن شروط المجتهد التى يشترطها الأصوليون إنما تشترط فى الاجتهاد ، وموضع الاتباع ليس محل اجتهاد ، فجعل شروط المجتهد فى المتبع مع تباين الاجتهاد والاتباع وتباين مواضعهما خلط وخبط ، كما ترى . والتحقيق أن اتباع الوحي لا يشترط فيه إلا علمه مما يعمل به من ذلك الوحي الذى يتبعه ، وأنه يصح علم حديث والعمل به ، وعلم آية والعمل بها . ولا يتوقف ذلك على تحصيل جميع شروط الاجتهاد ، فيلزم المكلف أن يتعلم ما يحتاج إليه من الكتاب والسنة ، ويعمل بكل ما علم من ذلك ، كما كان عليه أول هذه الأمة من القرون المشهود لها بالخير .

التهيه الخامس : اعلم أنه لا يخفى علينا أن المقلدين التقليد الأعمى المذكور ، يقولون : هذا الذى تدعوننا إليه وتأمرونا به من العمل بالكتاب والسنة ، وتقديمهما على آراء الرجال من التكليف بما لا يطاق ، لأننا لا قدرة لنا على معرفة الكتاب والسنة حتى نعمل بهما ، ولا يمكننا معرفة شيء من الشرع إلا عن طريق الإمام الذى نقله ؛ لأننا لم نتعلم نحن ولا آباؤنا شيئاً غير ذلك ، فإذا لم نقلد إمامنا بقينا فى حيرة ، لا نعلم شيئاً من أحكام عبادتنا ولا معاملاتنا ، وتعطلت بيننا الأحكام إذ لا نعرف قضاء ولا فتوى ولا غير ذلك من الأحكام إلا عن طريق مذهب إمامنا . لأن أحكامه مدونة عندنا ، وهى التى نتعلمها وتندارسها دون غيرها من الكتاب أو السنة ، أو أقوال الصحابة ، ومذاهب الأئمة الآخرين .

ونحن نقول : والله لقد ضيقتم واسعاً ، وادعيتم العجز وعدم القدرة فى أمر سهل ، ولا شك أن الأحوال الراهنة للمقلدين التقليد الأعمى للمذاهب المدونة ، تقتضى صعوبة شديدة جداً فى طريق التحول من التقليد الأعمى إلى الاستضاءة بنور الوحي ، وذلك إنما نشأ من شدة التفريط فى تعلم الكتاب والسنة والإعراض عنهما إعراضاً كلياً يتوارثه الأبناء عن الآباء والأبء عن الأجداد .

فالداء المستحكم من مئات السنين لا بد لعلاجه من زمن طويل . ونحن لا نقول : إن الجاهل بالكتاب والسنة يعمل بهما باجتهاده ، بل نعوذ بالله من أن نقول ذلك ، ولكننا نقول : إن الكتاب والسنة يجب تعلمهما ، ولا يجوز الإعراض عنهما ، وأن كل ما علمه المكلف منهما علماً صحيحاً ناشئاً عن تعلم صحيح وجب عليه العمل به .

فالبلية العظمى إنما نشأت من توارث الإعراض عنهما إعراضا كلياً اكفاء عنهما
بغيرهما، وهذا من أعظم المنكر وأشنع الباطل . فالذى ندعو إليه هو المبادرة بالرجوع
إليهما بتعلمهما أولاً ثم العمل بهما والثوبة إلى الله من الإعراض عنهما .

ودعوى أن تعلمهما غير مقدور عليه ، لا يشك فى بطلانها عاقل ، ونعيذ أنفسنا
وإخواننا بالله أن يدعوا على أنفسهم أن على قلوبهم أكنة ، وفى آذانهم وقرا يمنعهم من
فهم كتاب الله ، لأن ذلك قول الكفار لا قول المسلمين ، قال تعالى : ﴿حَمِّمْ . تَنْزِيلَ
مِّنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ . بَشِيرًا وَنَذِيرًا
فَأَعْرِضْ أَكْثَرُهُمْ فَهَمٌّ لَا يَسْمَعُونَ . وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا
وَقُرْ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ فَاغْمَلْ إِنَّا نَغْمِلُ ﴾ [فصلت : ٥٠:١] .

فاحذر يا أخى وارحم نفسك أن تقول قول هؤلاء الكفرة . وأنت تسمع ربك
يقول : ﴿وَلَقَدْ يَسْرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدْكِرٍ﴾ [القمر : ١٧، ٢٢، ٣٢] . ويقول تعالى :
﴿فَإِنَّمَا يَسْرُنَا بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ . ويقول تعالى : ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ
مُبَارَكٌ لِّيَذَكَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [ص : ٢٩] .

فلا تخرج نفسك من عموم أولى الألبياب الذين هم أصحاب العقول ، لأنك إن
فعلت ذلك اعترفت على نفسك أنك لست من جملة العقلاء . وعلى كل حال فلا
يخلو المقلدون ، التقليد الأعمى من أخذ أمرين :

أحدهما : ألا يلتفتوا إلى نصيح ناصح ، بل يستمرون على تقليدهم الأعمى ،
والإعراض عن نور الوحي عمدا ، وتقديم رأى الرجال عليه ، وهذا القسم منهم لا نعلم
له عذرا فى كتاب الله ولا سنة رسوله ولا فى قول أحد من الصحابة ، ولا أحد من
القرون المشهود لهم بالخير ، لأن حقيقة ما هم عليه هو الإعراض عما أنزل الله عمدا
مع سهولة تعلم القدر المحتاج إليه منه ، والاستغناء عنه بأقوال الأئمة ، ومن كان هذا
شأنه وهو تام العقل والفهم قادر على التعلم ، فعدم عذره كما ترى .

الأمر الثانى : هو أن ينلم المقلدون على ما كانوا عليه من التفريط فى تعلم الوحي ،
والإعراض عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ . ويبادرون إلى الرجوع إلى الكتاب والسنة
ويشرعوا فى ذلك بجد ، تائبين عما كانوا عليه من التفريط قبل ذلك ، وهذا القسم على
هدى من الله ، وهو الذى ندعو إخواننا إليه .

التبیه السادس : لا خلاف بين أهل العلم ، فى أن الضرورة لها أحوال خاصة
تستوجب أحكاما غير أحكام الاختيار ، فكل مسلم ألجأته الضرورة إلى شيء إلجاء
صحيحا حقيقيا ، فهو فى سعة من أمره فيه ، وقد استثنى الله - جل وعلا - حالة

الاضطرار في خمس آيات من كتابه ، وذكر فيها المحرمات الأربعة التي هي من أغلظ المحرمات ، تحريماً ، وهي الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به ، فإن الله تعالى كلما ذكر تحريمها استثنى منها حالة الضرورة فأخرجها من حكم التحريم . قال تعالى في سورة الأنعام : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ أَوْ فِسْقًا أَلْهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [الأنعام : ١٤٥] .

وبهذا تعلم أن المضطر للتقليد الأعمى اضطراراً حقيقياً ، بحيث يكون لا قدرة له ألبتة ، وعلى غيره مع التفريط لكونه لا قدرة له أصلاً على الفهم ، أو له قدرة على الفهم ، قد عاقته عوائق قاهرة عن التعلم . أو هو في أثناء التعلم ولكنه يتعلم تدريجياً ؛ لأنه لا يقدر على تعلم كل ما يحتاجه في وقت واحد ، أو لم يجد كفتاً يتعلم منه ونحو ذلك ، فهو معذور في التقليد المذكور للضرورة ، لأنه لا مندوحة له عنه . أما القادر على التعلم المفرط فيه ، والمقدم آراء الرجال على ما علم من الوحي ، فهذا الذي ليس بمعذور .

التبیه السابع : اعلم أن موقفنا من الأئمة الأربعة رحمهم الله وغيرهم هو موقف سائر المسلمين المنصفين منهم ، وهو موالاتهم ، ومحبتهم وتعظيمهم ، وإجلالهم ، والثناء عليهم ، لما هم عليه من العلم والتقوى واتباعهم في العمل بالكتاب والسنة وتقديمهما على رأيهما ، وتعلم أقوالهم للاستعانة بها على الحق ، وترك ما خالف الكتاب والسنة منها ، وأما المسائل التي لا نص فيها فالصواب النظر في اجتهادهم فيها ، وقد يكون اتباع اجتهادهم أصوب من اجتهادنا لأنفسنا ، لأنهم أكثر علماً وتقوى منا . ولكن علينا أن ننظر ونحتاط لأنفسنا في أقرب الأقوال إلى رضا الله وأحوطها وأبعدها من الاشتباه . كما قال عليه السلام : «دع ما يريك إلى ما لا يريك» [صحيح أخرجه الترمذی (٢٥١٨) . والنسائي (٣٢٨/٧) وأحمد (٢٠٠/١)] وقال : «فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه» . [صحيح البخاری (٢٩/٤) ومسلم (٥١،٥٠/٥) وأبو داود (٣٣٢٩)] .

وحقيقة القول الفصل في الأئمة الأربعة رحمهم الله أنهم من خيار علماء المسلمين ، وأنهم ليسوا معصومين من الخطأ ، فكل ما أصابوا فيه لهم فيه أجر الاجتهاد وأجر الإصابة ، وما أخطأوا فيه فهم مأجورون فيه باجتهادهم معذورون في خطئهم ، فهم مأجورون على كل حال ، لا يلحقهم ذم ولا عيب ولا نقص في ذلك ، ولكن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ حاكمان عليهم وعلى أقوالهم كما لا يخفى .

فَلَا تَغْلُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَمْرِ وَاقْتَصِدْ كَلَّا طَرَفَيْ قَصْدِ الْأُمُورِ ذَمِيمٌ

فلا تك ممن يذمهم وينقصهم ، ولا ممن يعتقد أن أقوالهم مغنية عن كتاب الله وسنة رسوله أو مقدمة عليهما .

التنبيه الثامن : اعلم أن الدعوى التى اتفق عليها متأخرو الأصوليين التى تتضمن حكمهم على خالق السموات والأرض -جل وعلا - لا يجوز لمسلم يريد الحق والإنصاف أن يعتقدها ، ولا أن يصدقهم فيها ، لظهور عدم صحتها ومخالفتها للنص ، والحكم فيها على الله بلا مستند ، وهو -جل وعلا - الذى يحكم لا معقب لحكمه وهو سريع الحساب ، وهذه الدعوى المذكورة هى المترتبة مما يأتى ، وهو أن الاجتهاد قد انقرض فى الدنيا وانسد بابه ، وأن الله تعالى محكوم عليه بأن لا يخلق مجتهدا ولا يعلم أحدا من خلقه علما يمكن أن يكون به مجتهدا إلى ظهور المهدي المنتظر ، وأنه لا يجوز لأحد أن يعمل بكتاب وسنة ولا أن يقلد أحدا كائنا من كان غير الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المدونة ، كما نص على هذه الدعوى حاكيا إجماعهم عليها صاحب (مراقى السعود) فى قوله :

والمُجمَع اليومُ عليه الأربعة وقَفُوا غيرها الجميعُ مَنَعَه
حتى يحىء الفاطمُ المجدد دينَ الهدى لأنه مُجتهدُ

وقوله : (حتى يحىء) حرف غاية ، والمغيا به منع تقليد أحد غير الأربعة المذكور فى قوله (وقفو غيرها الجميع منعه) وهذا صريح فى أنهم حاكمون على الله القدير العليم ، بأنه لا يخلق مجتهدا قبل وجود المهدي المنتظر ، وهذا الذى قاله صاحب (مراقى السعود) هو المقرر فى كتب المتأخرين من الأصوليين من أهل المذاهب المدونة ، وهذا الحكم على الله الذى كل يوم هو فى شأن بأنه لا يخلق مجتهدا قبل المهدي من مدة انقراض الاجتهاد المزعوم هو يا أخى كما ترى .

ولا شك أنك إن لم يُعمك التعصب المذهبي تقطع أنه لا مستند له وهذا الذى ذكره صاحب (مراقى السعود) قد صرح بما يناقضه فى قوله قبله :

والأرضُ لا عَنْ قائمٍ مجتهدٍ تخلو إلى تزلزلِ القواعد

وهذا الفيض الأخير هو الصحيح الموافق للحق ، لأن النبى ﷺ قد ثبت عنه فى الصحيحين وغيرهما أنه قال : «لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق ، لا يضرهم من خذلهم حتى يأتى أمر الله» . [أخرجه البخارى (١٦٤/١) ومسلم (٥٣/٩) وأحمد (١٠١/٤)] .

ولا شك فى أن هذه الطائفة التى صرح النبى ﷺ بأنها لا تزال ظاهرة على الحق حتى يأتى أمر الله أنها طائفة على كتاب الله وسنة رسوله ، وليست ألبتة من المقلدين

التقليد الأعمى . لأن الحق هو ما جاء به محمد ﷺ من الكتاب والسنة كما قال تعالى في سورة النساء : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [النساء : ١٧٠] .
 فدعوى أن الأرض لم يبق فيها مجتهد ألينة ، وأن ذلك مستمر إلى ظهور المهدي المنتظر مناقضة لهذا الحديث الثابت ثبوتاً لا مطعن فيه عن النبي ﷺ . ومما لا نزاع فيه أن كل ما يناقض الحق فهو ضلال ، لأن الله وجلّ وعلا يقول : ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصِرُّونَ﴾ [يونس : ٣٢] . والعلم عند الله تعالى .

التنبيه التاسع : اعلم يا أخي أن هذا الإعراض عن كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ، واعتقاد الاستغناء عنهما بالمذاهب المدونة الذي عم جلّ من في المعمورة من المسلمين من أعظم المآسي والمصائب والدواهي التي دعت المسلمين من مدة قرون عديدة . ولا شك أن النتائج الوخيمة الناشئة عن الإعراض عن الكتاب والسنة من جملتها ما عليه المسلمون في واقعهم الآن من تحكم القوانين الوضعية المنافي لأصل الإسلام ، لأن الكفار إنما اجتاحتهم بفصلهم عن دينهم بالغزو الفكري عن طريق الثقافة وإدخال الشبه والشكوك في دين الإسلام ، ولو كان المسلمون يتعلمون كتاب الله وسنة رسوله ويعملون بما فيهما لكان ذلك حصناً منيعاً لهم من تأثير الغزو الفكري في عقائدهم ودينهم ، ولكن لما تركوا الوحي ونبذوه وراء ظهورهم واستبدلوا به أقوال الرجال لم تقم لهم أقوال الرجال ومذاهب الأئمة رحمهم الله مقام كلام الله والاعتصام بالقرآن وكلام النبي ﷺ والتحصن بسنته ، ولذلك وجد الغزو الفكري طريقاً إلى قلوب الناشئة من المسلمين ، ولو كان سلاحهم المضاد القرآن والسنة لم يجد إليهم سبيلاً .

ولا شك أن كل منصف يعلم أن كلام الناس - ولو بلغوا ما بلغوا من العلم والفضل - لا يمكن أن يقوم مقام كلام الله وكلام رسوله ﷺ . وبالجملة فمما لا شك فيه أن هذا الغزو الفكري الذي قضى على كيان المسلمين ووحدتهم وفصلهم عن دينهم ، لو صادفهم وهم متمسكون بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ لرجع مدحوراً في غاية الفشل ، لوضوح أدلة الكتاب والسنة ، وكون الغزو الفكري المذكور لم يستند إلا على الباطل والتمويه كما هو معلوم^(١) .

(١) انتهى النقل من (أضواء البيان) للشنقيطي .

والخلاصة

فليس معنى نبذ التقليد عدم الاعتداد بأقوال الأئمة وترك آرائهم أو إهمال اجتهاداتهم كلا ، وإنما التقليد لا يجوز لمن تحصلت فيه أدوات الاجتهاد ويمكن له أن يتعرف العلم بدليله ، وإن جاز التقليد فإنه لا يجوز إلا لعامى لا يتمكن من معرفة العلم بدليله ، ثم لا يجوز لهذا العامى المقلد أن يكون داعياً ، إذ دعوته فى هذه الحال ليست دعوة إلى معرفة العلم بدليله ، وإنما هى دعوة إلى تقليد عالم فيما ذهب إليه . وقد يكون الحق مع من خالف هذا العالم ، وهذا لا يعرفه المقلد . ويستوى هذا التقليد فى اجتهادات الأئمة فى الفقه والحديث معاً ؛ ففى الفقه مثلاً نرى للإمام الشافعى فى المسألة الواحدة قولين ، قولاً فى مذهبه القديم ، وقولاً فى مذهبه الجديد ، فإذا جاز التقليد فبأى القولين يأخذ المقلد ؟ . ولماذا ؟ .

وفى الحديث نرى الأئمة اختلفوا فى تصحيح حديث وتضعيفه ، فإذا جاز التقليد فمن نقل ؟ . أنقلد من صحح الحديث أم من ضعفه ؟ . ولماذا ؟ .
وأيضاً تختلف أقوال الأئمة فى الراوى الواحد فى توثيقه وتليينه ، أو تضعيفه فبأى الأقوال نأخذ ؟ . ولماذا ؟ .

فلا بد -إذا- أن يكون هناك ضابط يمكن الرجوع والتحاكم إليه عند التنازع والاختلاف . وهذا الضابط هو كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ، وقواعد أصول الفقه . هذا إذا كان الاختلاف فى الفقه . أما إذا كان الاختلاف فى الحديث فالضابط والمعيار الذى يرد إليه التنازع هو قواعد علم المصطلح المتفق عليها بين العلماء . وبعد كل ذلك هل يحق لمقلد أن يعترض على اجتهادات عالم بلغ رتبة الاجتهاد باتفاق الموافق والمخالف من أهل الصنعة كالشيخ الألبانى ؟ ١ . سبحانه هذا بهتان عظيم . والله تعالى من وراء القصد وهو حسبنا ونعم الوكيل .

٣	تقديم وتقریظ
٧	مقدمة
٩	الباعث على التألیف
١٣	إطلاق المعترض صحة أحاديث الصحيحين دون استثناء، والرد عليه
١٤	اختلاف العلماء في التصحيح والتضعیف
١٥	حديث ضعيف عند البخاری وبيان ضعفه
١٥	إدعاء المعترض أنه بحث كل عنقة في الصحيحين فوجد لها مصراً فيها بالسماع من طرق أخرى
١٦	إدعاء المعترض أن قتادة صرح بالسماع عن مطرف وذلك في رواية شعبة عنه، والرد عليه
١٧	تدليس وإيهام
١٧	ترجمة مطر الوراق، والرد على رأى المعترض فيه
١٩	بتر المعترض كلام ابن القيم، والرد عليه
١٩	كلام المعترض في رواية شعبة عن مطر والرد عليه
٢٠	بعض شيوخ شعبة من الضعفاء
٢٠	بيان خطأ المعترض في فهمه كلام الألباني في عبد الملك ابن أبي سليمان
٢٢	ادعاء للمعترض على الألباني والرد عليه
٢٣	كلام ابن القيم في صلاة الكسوف
٢٦	بيان خطأ المعترض في فهم كلام ابن عدی في رواية مالك عن أبي الزبير
٢٦	عنقة المدلسين في الصحيحين والرد على المعترض فيما ذهب إليه
٢٩	ادعاء على الألباني والرد عليه
٣٠	تدليس المعترض وبتره لكلام الإمام مسلم والرد عليه
٣١	ادعاء المعترض على الأئمة والرد عليه
٣١	تناقض المعترض في أبي الزبير
٣٢	تحير المعترض عند اختلاف العلماء في تصحيح حديث وتضعيفه
٣٣	المعترض يأخذ كلام الألباني وينسبه لنفسه
٣٤	غفلة المعترض عن كلام الألباني
٣٥	اختلاف كلام أبي داود ويحيى بن معين في توثيق محمد بن مسلم الطائي
٣٥	تدليس المعترض على الأئمة والرد عليه
٣٧	غفلة المعترض

٣٧	تناقضه في رواية أبي الزبير
٣٨	خطأ المعارض في التخريج والرد عليه
٣٩	صواب المعارض وخطأ الألباني
٣٩	بيان خطأ المعارض في فهمه لكلام العلماء في سهيل
٤٠	تدليس على العلماء
٤٠	بيان خطأه في فهم كلام الذهبي
٤٢	خطأ المعارض في فهمه لكلام الألباني وقواعد المصطلح
٤٣	رد المعارض كلام الألباني دون تحقيق عنده
٤٤	بيان خطأ المعارض في فهمه لألفاظ الحديث
٤٩	دقة الألباني وعدم معرفة المعارض لها
٥٠	خطأ المعارض في فهم كلام الألباني
٥٢	صواب المعارض وخطأ الألباني
٥٣	تقليد المعارض للسقاف
٥٥	خطأ المعارض في نقله كلام السقاف دون الرجوع إلى المصادر
٥٧	إيهام وتدليس المعارض والرد عليه
٥٧	خطأ المعارض في النقل والرد عليه
٥٩	صواب المعارض وخطأ الألباني
٦٠	كلام للمعارض في غير موضعه والرد عليه
٦١	احتجاج المعارض بحديث ضعيف
٦٢	اعتراضه على منع الألباني العمل بالحديث الضعيف والرد عليه
٦٨	اتهام المعارض للألباني والرد عليه
٧٠	اعتراف خصوم الألباني بفضله وعلوه في الحديث
٧٢	تضعيف السقاف لحديث متفق عليه
٧٢	تناقض المعارض
٧٣	موافقة المعارض لابن الصلاح في دعوى غلق باب الاجتهاد والرد عليهما
٧٥	المعارض يدعو إلى التقليد
٨٢	فصل في الاجتهاد والتقليد منقول من (أضواء البيان) للشنقيطي
١٠٦	الخلاصة
١٠٧	الفهرست

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com

